الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب / عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي و إستشراف

تحت عنوان:

أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

من إعداد الطالبتين :

- ✓ بلهادف أميرة
- ✓ بن نقي نبية

تحث إشراف الأستاذ:

د.زدون جمال

أعضاء لجنة المناقشة :

بوعلي ....رئيسا.....جامعة بلحاج بوشعيب

زدون جمال .....مشرفا..... ..... جامعة بلحاج بوشعيب

علي دحمان علي..... .ممتحنا..... جامعة بلحاج بوشعيب

السنة الجامعية : 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ والسلام على أشرف المرسلين خاتم النبيين وعلى اله وصحبه ومن تبعهم بالإحسان إلى يوم الدين..... اشكر الله غز وجل الدي يسر لنا الطريق ووفقنا على اعداد هدا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان والتقدير إلى: **الدكتور** : **زدون جمال** الذي شرفنا بقبول الإشراف على هده المذكرة متمنين له بمزيد من النجاح في مشواره العلمي و إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث العلمي.

أتقدم بجزيل الشكر ل جميع أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية ، بجامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت، وزملائي طلبة الماستر .

إهداء:

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى

مهداة إلى من علموني ثمرة جهدي هذا إلى اعز و اغلي إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي بنصائحها و منحتني القوة و العزيمة و كانت سببا في مواصلة دراستي إلى الغالية على قلبي

" أمي"

إلى **"أبي"** العزيز الذي ساندني طوال حياتي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني من إخوة و أخوات إلى رفيقات المشوار التي قسمنني لحظاته رعاهم الله و وفقهم:

نجيب ، بلال، أسماء ، عبير

إلى العزيزين على قلبي أولاد أختي مُحَّد وائل خالد عبد الرحيم

إلى كل من كان له أثر على حياتي و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي

أميرة

إهداء

الحمد لله وكفي والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى..

اهدي مذكرتي المتواضعة وجهدي كله

الى من كانت عونا وسندا وملاذا بعد الله..الى ملاكي في الحياة..الى معنى الحنان والتفاني..الى والدتي..

الى من احمل اسمه بكل افتخار..الى من دفعني دائما لطريق النجاح..الى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة..اليك يا والدي..

الى بسمتي وفرحتي..الى نور حياتي..الى سندي..اخواتي

الى من كانوا عونا لي..الى من ساندوني لتخطي العقبات والصعاب..الى صديقاتي ..

الى عائلتي وكل من كان لهم الاثر في وصولي الى ما انا عليه اليوم..

اهدي لكم ثمرة جهدي..

" نبية "

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول : مقاربة نظرية للنفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

تمهيد 2

I.1-المبحث الأول : ماهية النفط 3

I.1.1-الفرع الأول : الإطار النظري للبترول 3

I -1. 1.1 مفهوم البترول 3

I-1-1-2 اصل البترول 4

I-1-1-3 تواجد البترول 5

I-1-1-4 خصائص البترول 5

I-1-1-6 أهمية البترول في الاقتصاد 7

I-1-2: ماهية الاسعار البترولية 9

I-1-2-1 : عموميات حول السعر البترولي 9

I-1-2-1-1 -تعريف السعر البترولي 10

I-1-2-1-2 -انواع السعر البترولي 10

I-1-2-1-3 -العناصر المحددة لسعر البترول 13

I-1-2-1-4 طرق و مراحل تسعير البترول 14

I-1-2-2: العوامل المؤثرة و المحددة لاسعار النفط 15

I-1-2-2-1 : الطلب البترولي و محدداته 15

I-1-2-2-2 - العرض البترولي و محدداته 18

I-1-3-1 التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية 20

I-1-3-2:تعريف السوق البترولية و اهم المتعاملين فيها 22

I-1-3- 3 اشكال و انواع الاسواق النفطية 26

I-2: ماهية متغيرات الاقتصاد الكلي 29

I-2-1: التضخم و الناتج المحلي الاجمالي : 29

I-2-1-1 -التضخم 29
I-2-1-2- الناتج المحلي الاجمالي 31
I-2-2: سعر الصرف و الميزان التجاري 33
I-2-2-1: سعر الصرف 33
I-2-3: النفقات العامة و البطالة: 36
I-2-3-1 البطالة 39
I-3: العلاقة بين اسعار النفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية 41
I-3-1 علاقة اسعار النفط بالتضخم و الناتج المحلي الاجمالي 41
I-3-1-1علاقة اسعار النفط و التضخم : 41
I-3-1-2 : العلاقة بين اسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي 42
I-3-2: العلاقة بين اسعار البترول و سعر الصرف و الميزان التجاري 42
I-3-2-1 العلاقة بين اسعار النفط و سعر الصرف 42
I-3-2-2 العلاقة بين اسعار النفط و الميزان التجاري 44
I-3-3 : العلاقة بين اسعار البترول و البطالة و الانفاق العام 45
I-3-3-1 : العلاقة بين اسعار البترول و البطالة 45
I-3-3-2 : العلاقة بين اسعار النفط و الانفاق العام 45
خلاصة الفصل 46
الفصل الثاني : الدراسات السابقة .
تمهيد 48
II-1: الدراسات السابقة 49
II-2 :: تلخيص الدراسات السابقة 74
II-3: مقارنة الدراسات السابقة 92
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لاثر تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .
خلاصة الفصل: 94
تمهيد 96

III-: دراسة تحليلية وصفية لتطورات اسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) : 97
III-2: دراسة تحليلية وصفية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1980-2019 : 101
III-2-1 : تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 101
III-2-2 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 106
III-2-3 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) : 110
III-3: دراسة قياسية لاثر تقلبات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية 112
III-3-2 البيانات المستخدمة في تقدير نموذج اثر اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية 112
III-3-3 الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج اثر اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية 113
III-3-4 دراسة قياسية لاثر اسعار البترول على المتغيرات الثلاثة : 115
III-3-4-1 النموذج الاول : اثر اسعار البترول على البطالة : 115
III-3-4-2 اثر اسعار البترول على التضخم : 118
III-3-4-3 النموذج الثالث : اثر اسعار البترول على الانفاق العام 121
خلاصة الفصل 126
الخاتمة 128

المقدمة العامة

مقدمة :

يعد النفط الشريان او المحرك الاساسي للاقتصاد العالمي في عصرنا هذا ، وذلك لكونه المصدر الاساسي للطاقة في العالم حيث انه يدخل في العديد من الصناعات الاخرى ، هذه الاهمية جعلت تاثيراته تمتد حتى الى الحياة السياسية ، تجلت من خلال تكوين تكتلات للبلدان المصدرة لهذه المادة على غرار الاوبك ، اضافة الى نشوء الصراعات الدولية من اجل السيطرة على مصادر هذه المادة على المستوى العالمي ،و كذلك الصراع على التحكم في اسعار هذه المادة و السيطرة على اسواقها ، هذا الصراع ادى الى عدم استقرار الاسواق النفطية و هذا ما ظهر جليا من خلال التقلبات التي تعرفها اسعار النفط على المستوى الدولي ، الامر الذي اثر سلبا خصوصا على الاقتصاديات التي ترتكز على هذه المادة ، حيث انعكست هذه التقلبات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، و اصبحت عائقا في وجه التنمية . و الجزائر تعد من الاقتصاديات النفطية او بالاحرى الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على هذه المادة في عملية التنمية ، فالنفط يعد المحرك الاساسي للاقتصاد الجزائري اذ يساهم بحوالي 30 % في الناتج المحلي الاجمالي ،كما ان الصادرات النفطية تفوق 96 % من اجمالي الصادرات ، بالاضافة الا ان اكثر من 50 % من الايرادات العامة في الجزائر تاتي من الجباية البترولية . لذا فان اي تقلبات في اسعار هذه المادة في الاسواق النفطية ستنعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري . من هنا تكمن اهمية البحث في ابراز تاثير تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري ، و المتمثلة في : الناتج المحلي الاجمالي ، الميزان التجاري ، التضخم ، البطالة ، .سعر الصرف و الانفاق العام خلال الفترة (1980-2019) ، و هو ما يقودنا الى طرح الاشكالية التالية :

ما مدى تاثير تغيرات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 ؟

و من هذا المنطلق ، يندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

فرضيات الدراسة : تستند الدراسة الى الفرضيات التالية :

. هناك اثر ايجابي لتغيرات اسعار النفط على معدلات البطالة في الجزائر في المدى القصير .

. هناك علاقة طردية بين التغيرات في اسعار النفط و التضخم .

. هناك علاقة عكسية بين تغيرات اسعار النفط و الانفاق العام .

من خلال الاشكالية الرئيسية تندرج الاسئلة الفرعية التالية :

. ما هي العوامل المحددة لاسعار النفط ؟

. ما اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري ؟

. ما العلاقة بين تقلبات اسعار البترول و الناتج المحلي الاجمالي ؟

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مدى ارتباط او تبعية الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات ، من خلال القاء الضوء على مدى اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري و اظهار اثر تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و المتمثلة في : الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، سعر الصرف ، البطالة ، الانفاق العام و الميزان التجاري بالطرق الكمية الممكنة .

اهمية الدراسة : تبرز اهمية الدراسة من اهمية البترول الذي يعتبر سلعة استراتيجية و مادة حيوية اساسية للصناعة و هامة للتجارة الدولية ، و يؤثر في جميع اوجه النشاط الاقتصادي ، كما انه احد اهم مصادر الطاقة و اقلهم تكلفة ، و بالتالي اصبح دوره مركزيا في التنمية الاقتصادية للدول المصدرة. كما لا يمكن تحليل استراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية دون الرجوع الى قطاع المحروقات و بالاخص القطاع النفطي الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد المحلي ، و قد اثر على باقي القطاعات الاقتصادية ، حتى ان الاقتصاد الجزائري اصبح رهين البترول و اصبح يتاثر باي تغير يطرا على اسعاره ، فمنذ ارتفاع اسعار البترول في 1970 و الى غاية سنة 1986 حقق القطاع النفطي تدفق مستمر في رؤوس الاموال، و مع ظهور الازمة النفطية لسنة 1986 شهدت اسعار النفط انخفاضا و عليه تدهور الاقتصاد الجزائري و حدث خلل في متغيرات الاقتصاد الكلي ، و ابتداءا من سنة 2000 عرفت اسعار البترول مرة ثانية ارتفاعات متتالية جاءت بمداخيل معتبرة للجزائر و هذا ما سمح لها باعادة تحريك النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات ، كما ان ارتفاع اسعار البترول بين سنة 2006 و 2008 مكن الجزائر من جلب الكثير من العملة الصعبة التي ساهمت في التقليل من الديون الخارجية و انجاز البرامج التنموية الاقتصادية ، كما تستمد الدراسة اهميتها كونها تحاول دراسة الاثار القصيرة و الطويلة الاجل لتقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على نموذج قياسي يعالج الفترة ما بين 1980-2019 ، لتوضيح مدى انتشار مظاهر اللعنة في شريان الاقتصاد الجزائري ، و محاولة تقديم بعض المقترحات للتخفيف من حدة هذا المرض .

اسباب اختيار الدراسة :

اسباب ذاتية :

. رغبتنا في الاطلاع على مثل هذه المواضيع .

. محاولة دراسة الاقتصاد الجزائري الموجه و دراسة تاثيره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها عدة تاثيرات.

اسباب موضوعية :

. موضوع دراستنا متعلق بمجال تخصصنا .

. قلة المراجع حول هذا الموضوع في جامعة ولاية عين تموشنت .

_ موضوع اقتصادي هام و تكمن اهميته في ابراز الدور الذي يلعبه سعر البترول في التاثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

المنهج المستخدم في الدراسة : تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ، من خلال تقديم مقاربة نظرية للنفط و بعض متغيرات الاقتصاد الكلية(التضخم ، سعر الصرف ، البطالة ، الميزان التجاري ، الناتج المحلي الاجمالي) ، اما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الطرق القياسية التحليلية لبناء نموذج يبين تاثير اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلية باستعمال برنامج EVIEWS .

صعوبات الدراسة :

_ عدم تجانس الاحصائيات الماخوذة من مختلف المصادر فيما بينها .

_ كثرة المعطيات و اختلافها بين الجهات الرسمية الصادرة منها .

الاطار الزماني و المكاني :

الاطار الزماني : انحصرت دراستنا في الفترة ما بين 1980-2019 ، الاطار المكاني : الجزائر .

هيكل الدراسة : لدراسة هذا الموضوع و إثرائه و تحليل الاشكالية المحددة بالبحث و تاكيد او نفي الفرضيات المقترحة ، تم تقسيم البحث الى : مقدمة ، ثلاثة فصول ، خاتمة . نتطرق في الفصل الاول من الدراسة الى مقاربة نظرية للنفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و ذلك من خلال تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث ، تناولنا في المبحث الاول : ماهية النفط (البترول) ، المبحث الثاني : ماهية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (البطالة ، التضخم ، سعر الصرف ، الناتج المحلي الاجمالي ، الانفاق العام ، الميزان التجاري) و المبحث الثالث : علاقة اسعار النفط مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية . خصصنا الفصل الثاني للدراسات السابقة ، من خلال طرح بعض الدراسات السابقة حول متغيرات الدراسة في المبحث الاول ، ثم بتلخيص اهم ما جاءت به الدراسات في جدول في المبحث الثاني و ابراز الفرق بين الدراسات السابقة و الدراسات الحالية في المبحث الثالث . اما الفصل الثالث خصصناه لدراسة تحليلية قياسية لتطور اسعار النفط و بعض متغيرات الاقتصاد الكلي(البطالة ، التضخم ، الانفاق العام) خلال الفترة 1980-2019 ، ثم قمنا بدراسة قياسية من خلال بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين اسعار البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة المدروسة.

لينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج و التوصيات و الاقتراحات .

الفصل الأول:

مقاربة نظرية للنفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد : يعد البترول من اهم مصادر الطاقة في العالم و يشكل سلعة استراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية ، حيث تاتي اهميته من وفرته النسبية و كفاءته و سهولة نقله و توزيعه ، و لقد كان البترول في واقع الامر الاساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و هو محور الدوران للتقدم البشري في الماضي و الحاضر ، و يبدو ان اشكالية تحديد اسعار البترول تعتمد في جزء اساسي منها عوامل العرض و الطلب في السوق العالمية . حيث ان السوق البترولية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت اهميتها و درجة تاثيرها على اسعار البترول في السوق . و من خلال هذا الفصل سنحاول ان نتطرق الى :

ـ الاطار النظري للبترول .

ـ ماهية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (التضخم – الناتج المحلي الاجمالي – سعر الصرف – البطالة – الانفاق العام – الميزان التجاري) .

ـ علاقة اسعار النفط مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية(التضخم – الناتج المحلي الاجمالي – سعر الصرف – البطالة – الانفاق العام – الميزان التجاري) .

I.1– المبحث الأول : ماهية النفط .

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول حيث احتل النفط مكانة عالمية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها و حياتها اليومية في كل المجالات السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية و غيرها . و اصبحت الصناعة البترولية من ابرز و اهم الانشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي و حقيقة ذلك تظهر في توسع و تضاعف معدلات انتاجه و استهلاكه .

I.1.1–الفرع الأول : الإطار النظري للبترول .

I –1. 1.1 مفهوم البترول : هناك تعريفين للبترول تعريف اصطلاحي و الاخر اقتصادي :

التعريف الاصطلاحي : يعرف البترول على انه [1]كلمة لاتينية تعني زيت الصخر اي PETROLEUM فكلمة PETR تعني صخر و OLEUM تعني زيت و يجمع الشقين PETROLEUM تتحصل على الكلمة المركبة و التي تعني زيت الصخر. فالبترول مادة هدرو كربونية من خصائصها انها مادة سائلة ذات طبيعة زيتية كما ان للبترول رائحة خاصة و له الوان تتراوح ما بين الاسود الفاتح الى البني كما ان له خاصية اللزوجية . اما التعريف الاقتصادي فيعرف البترول على انه سلعة اقتصادية تباع و تشترى في الاسواق المحلية و الدولية باسعار تتحدد وفقا لقانون العرض و الطلب ، فالبترول سلعة نادرة قابلة للانتاج و التوزيع و الاستهلاك و التخزين .

[1] مخلفي امينة ، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2014 .

I-1-1-2 اصل البترول : لقد اختلفت الاراء ووجهات النظر في كيفية تشكل مادة البترول و اصل هذه المادة ، فمن الجيولوجيين و الكيماويين من يرى ان البترول ذو اصل عضوي اي ان البترول يتكون من العناصر العضوية بالاساس و منهم من يرى ان مادة البترول تتشكل من العناصر اللاعضوية اي ان البترول ليس ذو اصل عضوي ، و من هذا التباين و الاختلاف في الوجهات يمكن تقسيم هذه النظريات المفسرة للبترول الى مجموعتين هما:[1]

1-المجموعة اللاعضوية: اي تضم هذه المجموعة كل من النظريات و الافكار و الوجهات التي تقول بان البترول هو ليس من اصل عضوي ، اي ان البترول يتشكل من التفاعلات الكيماوية او اللاعضوية ، حيث يمكن تسمية هذه المجموعة بالنظريات اللاعضوية و تعود بدايات هذه النظريات الى اوائل القرن التاسع عشر ميلادي ، فمن بينهم رواد الفكر اللاعضوي نجد ("مبلدث سنة 1804" و " ماركس سنة 1965").

2-المجموعة العضوية: هذه المجموعة تضم مختلف التشكيلات التي تفسر ان البترول مكون من العناصر العضوية حيث بذاتها هذه المجموعة تنقسم الى شطرين فنجد :

***النظريات العضوية النباتية** : و التي تشير على ان البترول هو من اهم المواد النباتية التي اندثرت في باطن الارض عبر الاف السنين .

***النظريات العضوية الحيوانية** : و التي تشير على ان البترول هو من اصل المواد الحيوانية التي انقرضت و اندثرت في قاع البحار و اعماق الارض .

[1] الدوري ، محمد احمد ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص50 -51 ، 1983 .

1-1-3 تواجد البترول : يتواجد البترول في حالة سائلة كالبترول الخام او حالة غازية ،كغازات البترول (الغاز الطبيعي) ،كما قد تكون مختلطة بنسب مختلفة حسب مناطق تواجدها الجغرافي فهناك مناطق يتواجد فيها البترول الخام المختلط مع نسبة قليلة من الغاز الطبيعي ،كما هو الحال في الخليج العربي و خليج السويس ،كما قد تغلب نسبة الغاز الطبيعي في مناطق اخرى كالجزائر و بحر الشمال .

خصائص البترول و اهميته في الاقتصاد: تزداد يوما بعد يوم اهمية البترول كسلعة استراتيجية للدول المنتجة بشكل عام ،حيث برهنت التجارب الدولية بان النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي و اداة لتحقيق السيادة و الوحدة الوطنية لكل دولة ، و لا شك ان البترول اداة تساعد على الخروج من الفقر و الحرمان ، و منه سنتطرق الى خصائصه و الاهمية التي يحظى بها .

I-1-1-4 خصائص البترول : يتمز البترول بالخصائص التالية [1] :

1-تركيبة الكيماوي فريد حيث ان الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد . هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا و قد حاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا .

2-يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام الى تقليل جودته و تخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي الى التلوث .

3-البترول مادة استراتيجية تتاثر بعوامل اقتصادية و سياسية مما يضفي طبيعة دولية و اهمية خاصة .

4-يعتبر البترول ناميا يتناقص بكثافة استعماله.

[1] حسن الدغيري ، مديحة ، اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الجيل ، ص15 ، 1998 .

5-تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80.000 منتجا .

6-البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة و يعتمد عليه التطور التكنولوجي العاصر و الفن الانتاجي السائد .

7-تترك معظم البترول في الدول النامية ، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

8-يعتبر البترول صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية و يحتاج الى رؤوس اموال ضخمة و تتميز بالفخامة .....في مختلف مراحلها .

I-1-1-5 مميزات البترول : ان خصائص السلعة البترولية يرتبط بطبيعتها و بكيفية استغلالها مما تكسبها اهمية كبيرة في تزايد منفعتها الى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية و بصورة فاعلة و مؤثرة مع السلع البديلة و من ابرز مميزاتها[1] :

1-الميزة التكنولوجية الفنية : ترتبط بمدى تطور الاساليب معدات استغلال الثروة البترولية .

2-الميزة الانتاجية (انتاجية العمل العالية): حيث تتميز بارتفاع انتاجيتها و تزايدها بصورة مستمرة و كبيرة مقارنة مع بقية السلع الاخرى و خاصة المنافسة لها و البديلة .

3-ميزة مرونة الحركة البترولية : حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها و تنقلها من مراكز انتاجها على مراكز و مناطق استعمالها و استهلاكها في اي منطقة في العالم .

4-الميزة للاستعمال الواسع و غير محدود : حيث ان لها منافع متنوعة و استعمالات متزايدة ، رغم سعة و تعدد تلك الاستعمالات .

[1] الدوري ، مُحَّد احمد مرجع سابق ذكره ص 15 ، 1983 .

I-1-1-6 أهمية البترول في الاقتصاد :

1-اهمية البترول على الصعيد الاقتصادي: ان اهمية البترول الاقتصادية تتجسد في العناصر التالية :

ا-النفط كمصدر رئيسي للطاقة : تشكل الطاقة براي العلماء الاقتصاديين المحدثين امثال الدمان و فرانكل عاملا جديدا في عوامل الانتاج الى جانب الارض ، العمل و راس المال و التنظيم ، فكما لفائدة من راس المال دون عمل ، فكذلك لفائدة من دون طاقة ، و تعتبر الطاقة البترولية لحد الان الاوفر و الاسهل و الافضل ،كما ان تبعية المجتمع العصري حيال البترول اصبحت وثيقة اعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي ، و ترجع الاهمية الى المزايا التي يتمتع بها [1]:

*ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط اكثر من اي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الاول من القرن الواحد و العشرين .

*تكلفة انتاج البترول اقل من تكلفة انتاج كل البدائل الطاقوية .

*البترول مصدر العديد من المنتجات الاخرى (المشتقات البترولية).

ب-البترول مادة اساسية في الصناعة : يعتبر البترول الوقود الاساسي لتشغيل الصناعة و تحريك الات في المصانع و بدونه ستتوقف الصناعة و بشكل شبه تام ، و الانشطة التي تعتمد على المنتجات البترولية هي الصناعات البتروكيماوية (صناعة الاسمدة ، صناعة المطاط الصناع ، صناعة النسيج الصناع ، صناعة المستحضرات الطبية).

[1] وحيد خير الدين ، اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة في قطاع المحروقات ، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،2013 .

ج-البترول مصدر للايرادات المالية : تتجسم هذه الاهمية في اقتصاديات البلدان المنتجة و المصدرة له و التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني و التراكم الراس مالي ، و في تمويل برامج التنمية الاقتصادية ، و تحصيل الايرادات المالية المختلفة يكون سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ،كارباح و ضرائب ، او ضرائب على الاستهلاك بنسبة للدول المستهلكة .

د-البترول سلعة رئيسية للتبادل التجاري : يعتبر البترول و مشتقاته سلعة تجارية لها دور فعال في تنشيط و تطوير عملية التبادل التجاري سواء كان على النطاق الدولي او المحلي ، لان البترول و مشتقاته يتم تداوله في كل دول العالم ، حيث تكون السلعة الرئيسية في الصادرات البلدان المنتجة و المصدر الاول في ميزان مدفوعاتها .

2-اهمية البترول على الصعيد الاجتماعي : يتمثل دور البترول على الصعيد الاجتماعي من خلال المظاهر الاتية:

-دور البترول في قطاع المواصلات : يعتبر النفط بمثابة المحرك الرئيسي للنقل الحديث ، حيث يستحوذ هذا الاخير على الحصة الاكبر الاستهلاك العالمي للنفط ، فالسيارات و البواخر و الطائرات و غيرها من وسائل النقل تستعمل مشقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين ، المازوت و الديزل و الكروزين.

-دور المشتقات البترولية في الحياة اليومية : تتنوع الاستعمالات المشتقات النفطية في الحياة اليومية مثل : البلاستيك ، المنظفات ، المطاط الصناعي و الاسمدة و من غير ممكن الاستغناء عنها [1] .

3-اهمية البترول على الصعيد السياسي : ان مسالة الفصل بين السياسة و النفط امر لا يمكن تصوره على الاطلاق "فالنفط اصبح مادة استراتيجية و سياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية تجارية ، حيث و بهذا الصدد يقول

[1] حمادي نعيمة ، تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008 ، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص8-9 ، 2009.

الدكتور مُحَّد الرميحي في كتابه النفط و العلاقات الدولية :" مازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير النقاش في الميدان السياسية اكثر مما يثيره في ميدان السياسة اكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد ، و تؤثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر و اوسع من العوامل الاقتصادية ، فكمية الانتاج النفطي و كذلك اسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الاولى ، و ليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة[1] .

4-اهمية البترول على الصعيد العسكري :[2] يعادل الطلب العالمي عن النفط ذو طبيعة عسكرية حوالي 5% من الاستهلاك العالمي و يزداد في حالة الحروب ، و يضل الوقود النفاث من الكيروسين اهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر لوقود مختلف اليات الحرب الميكانيكية ، كما ان من بين ابرز اسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.

I-1-2: ماهية الاسعار البترولية:

I-1-2-1 : عموميات حول السعر البترولي.[3]

يعتبر موضوع تسعير البترول من اكثر الموضوعات اثارة للجدل و احاطت بالغموض و السرية و بصرف النظر عن اي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر او باخر هناك اعتبارات اخرى عديدة تلعب دورا هاما في الغاية في تحديد اسعار البترول الى حدان فهم عملية التسعير و ادراك المغزى وراء سعر معين او غيره كان دائما امران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية تعريف السعر البترولي و انواعها في السوق البترولية .

[1] وحيد خير الدين ، اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة في قطاع المحروقات ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مُحَّد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2013 .

[2] حمادي نعيمة ، مرجع سابق الذكر ص 11 ، 2009 .

[3] مخلفي امينة ، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2014

I-1-2-1-1 -تعريف السعر البترولي : يعرف السعر البترولي على انه "قيمة المادة او السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود ، حيث ان مقدار و مستوى اسعار البترول يخضع و يتاثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية او السياسية او طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه او في طلبه او الاثنين ،كما يعرف ايضا بانه " سعر البترول الحقيقي او ما يسمى سعر البترول بالدولار ثابت القيمة ، و الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي او التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ اساسا لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الاخرى ، و من هنا يلزم ان ينتسب السعر الحقيقي الى سنة معينة و هي سنة الاساس ،كما يمكن تعريفه على انه " مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع و الخدمات عند وضع توازن العرض و الطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد و تحسب اسعار النفط على اساس البرميل الامريكي 159 لتر و يعادل الطن المتري 7-8 براميل حسب كثافة البترول.

I-1-2-1-2 -انواع السعر البترولي : [1]

الاسعار المعلنة : يقصد بها اسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية و ظهر هذا السعر لاول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الامريكية من قبل شركة ستاندرد-اويل و التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الامريكية .و بعد عام 1911 تحولت السوق الامريكية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد الى سوق يتنافس فيها عدد قليل من المشترين و الذي يقومون باعلان اسعار معلنة لشراء النفط من المنتجين له اضافة الى ذلك فانه مع تزايد استغلال النفط خارج الولايات المتحدة الامريكية في العديد من مناطق العالم

[1] بوخشبة هوارية ، دلاس شهيناز ، اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي ،اقتصاد مالية دولية ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، الجزائر ، 2017.

و خاصة منذ فترة العشرينيات و تزايد الانتاج العالمي للنفط ، فقد اخذت الشركات النفطية باعلان الاسعار المعلنة في موانئ تصدير النفط . و منذ فترة الخمسينات لقرننا الحالي ابتدات الدول المنتجة بالاهتمام بالسعر المعلن للنفط و ذلك عند تطبيق مبدا مناصفة الارباح للعوائد النفطية و الدول المنتجة ، خاصة و ان الاسعار المعلنة للنفط هي من الاساس المعدل عليه لاحتساب الفوائد المالية النفطية حيث ان الاسعار المعلنة حتى اواخر فترة الخمسينيات و طيلة الفترة الماضية كانت الاسعار المعبرة فعليا على قيمة النفط في السوق الدولية اما الاطراف المعلنة عن تلك الاسعار فهي الشركات النفطية الكبرى . اما بعد التاريخ اي اواخر الخمسينيات و بداية الستينات فان الاسعار المعلنة لم تكن هي الوحيدة و الرئيسية في اهميتها و المعبرة فعليا عن اسعار السوق النفطية ، و ذلك لدخول الشركات المستقلة لسوق النفط ، و اخذت تبيع نفطها الخام المنتج من قبلها بتخفيضات معينة تقل عن الاسعار المعلنة . و في فترة السبعينيات اي منذ 16 اكتوبر 1973 م اخذت دول منظمة الاوبك تعلن اسعار نفطها الى جانب الشركات النفطية الاجنبية المستقلة . و لذلك يمكن القول بان الاسعار المعلنة ما هي الا اسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها اسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب و تحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط .

الاسعار المتحققة: ظهر هذا النوع في الوجود اواخر الخمسينات ، حيث عملت به الشركات المستقلة من خلال تقديم تسهيلات او حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن ، و يعرف السعر المتحقق على انه : السعر المعلن مطروح منه الحسومات او التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري .

اسعار الاشارة : هذا النوع من الاسعار ظهر في فترة الستينيات بعد ظهور الاسعار المتحققة الى جانب المعلنة ، اخذ او اعتمد سعر الاشارة او المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة و الشركات النفطية الاجنبية من اجل توزيع او قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين . ان سعر الاشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام

الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق اي انه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق . و احتساب سعر الاشارة يتم على اساس معرفة تحديد متوسط معدل السعر المعلن و السعر المتحقق لعدة سنوات ، ان هذا السعر اخذت به و طبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 اوت 1965 و كذلك في فنزويلا و الشركات النفطية الاجنبية في عام 1962.

سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة انتاج البترول الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل كالربح بصورة اساسية عائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية ، اذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من النفط الخام، و هو في نفس الوقت يمثل الاساس الذي تتحرك فوقه الاسعار المتحققة في السوق فالبيع باقل من هذا السعر يعتبر البيع بخسارة .

الاسعار الفورية : هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة في السوق النفطية الحرة ، و هذا السعر معبر او مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الاطراف العارضة و المشترية بصورة فورية .و ظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة او المفتوحة بين الاطراف المعنية بعرض و طلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال او عدم التوازن بين الكميات المعروضة و المطلوبة حيث ان مقدار و مستوى هذا السعر ليس ثابتا و مستقرا بسبب ارتباطه بمدى و مقدار الاختلال و عدم التوازن بين ما يعرض و يطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري اقل او ادنى مما هو للسعر المعلن النفطي او مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة اذا كان الاختلال بين العرض و الطلب قليلا او محدودا ، و يرتفع هذا السعر في مقداره بصورة اكبر مما هي الاسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال و عدم توازن بين العرض و الطلب النفطي و بصورة كبيرة. حيث انه لم تكن اسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض و الطلب ، و انما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية لكن بعد ازمة 1973 و ما

احدثته من اضطرابات طورت الدول المستهلكة اساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الاسعار ، و شجعت على زيادة انتاج الدول من خارج الاوبك مما قلل من السيطرة في مجال التسعير و فتح المجال امام قوى السوق و ميكانيزمات العرض و الطلب للتاثير على اسعار النفط.

السعر المستقبلي : هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على اساس الاسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.

I-1-2-1-3 -العناصر المحددة لسعر البترول : [1] تتمثل العناصر المجسدة للسعر النفطي و المحددة لمقداره النقدي فيما يلي :

3-1 الكلفة الذاتية للسعر النفطي : و التي تتكون من : الكلفة الثابتة التي تشمل جميع النفقات على راس المال الثابت ، و الكلفة المتغيرة و التي تشمل مجموع النفقات التي يتطلبها استخراج النفط الخام و نقله ، كلفة الفاقد و التي تتمثل في الانفاق المرتبط بعدم مراعاة معامل الاستخراج النفطي ، كلفة الاتاوة و التي تتمثل في مقدار كمية من النفط بصورة عينية او نقدية تدفع لمالك الارض او الثروة النفطية المستغلة من طرف الاجنبي خاصة لقاء استغلاله النفطي.

3-2 الدخل الصافي (الريع الاقتصادي النفطي): و الذي يعرف بانه الفرق بين التكلفة الكلية (انتاج و نقل و تكرير و تسويق) و سعر المنتجات المكررة في اسواق المستهلك النهائي. و يتوزع الريع النفطي بعد استبعاد التكاليف و

[1] حمادي نعيمة ، تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008 ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر،2009.

ارباح الشركات الوسيطة كافة بين الدول المصدرة (معبر عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الانتاج و سعر النفط الخام) و حكومات الدول المستوردة (معبرا عن نصيبها بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

I-1-2-1-4 طرق و مراحل تسعير البترول [1]: جاء تطور تسعير البترول الخام و طرق تحديده متاثرا و بنسبة كبيرة بالعوامل السياسية و الاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها ، و من الملاحظ انه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية و متباينة فيما بينها هي :

1- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939): تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها الى ثلاثة مراحل كما يلي :

ا- مرحلة نقطة الاساس الواحدة: فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالاسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الاساس الواحدة و يتم من خلاله حساب كل اسعار الخامات العالمية كما يلي : سعر خام خليج المكسيك مضافا اليه تكاليف النقل و التامين من منطقة خليج المكسيك الى مناطق الاستيراد.

ب- مرحلة نقطة الاساس الواحدة المتعادلة : و صار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي ، سعر بترول الخليج العربي مضافا اليه تكاليف النقل من الخليج العربي الى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

ج- مرحلة نقطة الاساس المزدوجة: بموجب هذا النظام الجديد تمت اضافة نقطة اساس جديدة في منطقة الخليج العربي اضافة الى نقطة خليج المكسيك ، فكان بترول الخليج العربي يحسب على اساس خدمات خليج المكسيك في الاسواق الدولية مضاف اليه اجور الشحن الحقيقية من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك.

[1] خويلدات محمد ، وذان بشير ، اثر تقلبات اسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي ، تسيير و اقتصاد بترولي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013.

2- مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980): تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها الى ثلاثة مراحل :

قاعدة الصافي المحقق: وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الامريكي و سوق خليج المكسيك في تحديد الاسعار المعلنة للبترول.

قاعدة سعر الاشارة : خلال هذه الفترة اصبحت منظمة الاوبك و الشركات البترولية الاحتكارية تحدد الاسعار.

قاعدة السعر الرسمي : شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في اسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول و خاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

3- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا): في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتتنقل هذه السيطرة الى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث اصبحت تتحكم في الاسعار ، لكن لم تدم الى ستة سنوات.

I-1-2-2: العوامل المؤثرة و المحددة لاسعار النفط

I-1-2-2-1 : الطلب البترولي و محدداته:[1]

مفهوم الطلب البترولي : يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الافراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة ، و تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع الحاجات سواء كانت لاغراض انتاجية او استهلاكية. و نظرا لكون الحاجات

[1] مخلفي امينة ، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،2014

الانسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواءا في شكله الخام او في صورة منتجات بترولية ، و يعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة و التي تتضمن اسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في اسواقها ، و من ثم اسعار تلك المنتجات من شانها ان تؤثر في الطلب عليها و بالتالي في الطلب على النفط.

محددات الطلب البترولي في السوق النفطية: يتاثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها :

ا-النمو الاقتصادي العالمي : تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000 ليرتفع الى 5.9% عام 2004 و قد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط ، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في اجمالي الطلب ليصل الى 75.7 مليون برميل يومي ، اما سنة 2004 بلغ اجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي ، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و اجمالي الطلب البترولي .

ب-الاستقرار السياسي في العالم : يلعب العامل السياسي دورا مهما في التاثير على حجم الطلب البترولي و الذي تكون اثاره واضحة على تغيرات الاسعار ، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي احيانا في تقلص الامدادات النفطية مما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة باي سعر تخوفا من نقص الامدادات ، ففي الوقت الحالي شهدت اسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل و ذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط و الهجمات المتكررة على منشات النفط في العراق ، اضافة الى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا و غيرها ما يثير التخوف بين الحين و الاخر حول انقطاع امدادات النفط و ما يترتب

على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الارباح ، و على هذا الاساس تلجا الدول الاكثر استهلاكا و في مقدمتها امريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث اشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من ان تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة و مكلفة .

ج-المناخ : يلعب المناخ دورا مهما في تحديد الطلب البترولي ، فبرد الشتاء الشديد يؤدي الى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت و المصانع و غيرها ، و في العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم ، و في فصل الصيف ايضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات الى استهلاك اكبر للمشتقات البترولية كالبنزين ، و يرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة اكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة ،كل ذلك جعل الاوبك تحدد سقف انتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

د-النمو السكاني: يعتبر عامل السكان احد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي ، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايدا فان ذلك يؤدي الى توسع و نمو الطلب بافتراض ان نسبة النمو السكاني اقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتاثر متوسط دخل الفرد، و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات ، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، اما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط ، و يتوقع ان يصل عدد سكان العالم سنة 2050 الى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط ، و بالرغم من ان العامل السكاني عامل مهم غير ان تاثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا و متكاملا مع بقية العوامل الاخرى خاصة الانتاج و الدخل القومي ، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير انهم يستهلكون

حوالي 70% من بترول العالم ، اما بقية سكان العالم و الذين يشكلون 72% فانهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.

هـ-اسعار السلع البديلة : تؤثر السلع البديلة او المنافسة ايجابا او سلبا على الطلب العالمي للنفط ، ايجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول و بالتالي عدم انقاصها للطلب البترولي او سلبا في حالة تمكن السلع البديلة و باسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي الى تخفيض و تراجع الطلب على النفط ، و من اهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري ، الغاز الطبيعي ، الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية ، و تتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف انتاجها و تطلبها لمهارات فنية و تكنولوجية و اساليب متطورة و متقدمة لاستغلالها و انتاجها و استعمالها ، اضافة الى صعوبة نقلها كل هذه الاسباب و غيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف و محدود على المدى القصير و المتوسط مقارنة بالنفط.

I-1-2-2-2 – العرض البترولي و محدداته :[1]

مفهوم العرض البترولي : يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة، و العرض البترولي يكون فرديا لبائع او طرف عارض او يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين او اطراف عارضين لتلك السلعة بسعر او اسعار مختلفة في زمن محدد ، و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير ، الا انه قد يكون اكثر مرونة في المدى البعيد.

محددات العرض البترولي في السوق النفطية : توجد العديد من العوامل و الاسباب و التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع او الانخفاض ، و تختلف درجة تاثيرها من عامل الى اخر ، و اهم هذه العوامل نجد :

[1] اسماعيل محروس ، اقتصاديات البترول و الطاقة ، دار الجامعة المصرية ، 1998.

ا–الاحتياطات و الطاقة الانتاجية : تعتبر الاحتياطات و الطاقة الانتاجية عاملا هاما في التاثير على العرض العالمي للنفط ، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد ان هناك امكانية على الزيادة في الانتاج اما عن طريق رفع انتاجية الابار القديمة او عن طريق حفر ابار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا او زيادة الطاقة الانتاجية .

ب–السعر : تلعب الاسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من اي سلعة ، فارتفاع سعر النفط يؤدي الى الزيادة في الكمية المعروضة منه ، الا ان سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني .

ج–المستوى التكنولوجي و التقني لادوات الانتاج : يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به ادوات الانتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية ، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

د–المصادر البديلة للنفط و اسعارها : تلعب اسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي ، فانخفاض الاسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التاثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج اصلا عن انخفاض اسعار السلع البديلة.

هـ–الحروب و الاحداث السياسية : كانت و مازالت الاحداث السياسية احد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي ، فخلال حروب و ازمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الانتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الازمة النفطية الاولى سنة 1980 ، و مع بداية الالفية اصبح النفط هدفا للهجوم بعد ان كان وسيلة ، 1973 ثم 1979 للدفاع كملف غزو العراق و افغانستان و ملف ايران النووي و غيرها من القضايا .

و– السياسات النفطية للدول المنتجة : تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة انواع من السياسات كان لها اثر كبير في التاثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الاتي :

*سياسة تغليب المتطلبات المالية : (1973-1985) تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه و اعطائه السعر الفعلي ، اي تغليب السعر و المتطلبات المالية على العرض .

*سياسة تغليب السوق : (1986-1999) تكمن هذه السياسة في زيادة في زيادة العرض النفطي اي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه و بين الطلب عليه ، و ذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

*سياسة تثبيت الاسعار ابتداءا من عام : (2000/حاليا) تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الاوبك حسب وتيرة ارتفاع و انخفاض الاسعار ، فعندما ترتفع اسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لاكثر من عشرين يوما متتاليا تقوم الدول الاعضاء بتغيير الانتاج بمعدل 500 الف برميل / يوميا.

I-1-3: ماهية الاسواق النفطية

I-1-3-1 التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية : [1] منذ اكتشاف النفط و قيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الامريكية لاول مرة ، مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سياتي ، حيث ان الحدود الزمنية لكل مرحلة تقريبية هي :

1-خلال الفترة 1857 الى 1870 : (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى): كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدات تستثمر في استغلال النفط خاصة في

[1] حمادي نعيمة ، مرجع سابق الذكر ، ص52 ، 2008-2009.

الولايات المتحدة الامريكية و كانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها و زوال بعضها الاخر ، حتى صارت شركات كبيرة و قوية .

2-خلال الفترة 1870 حتى 1960 : (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تاسيس الاوبك): اصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الامريكية و تعدى ذلك الى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف و الاستخراج و النقل و التوزيع و التسعير ، و عرفت في هذه الفترة في 01-09-1927 عقد اتفاقية اكناكاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع و التي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية و منابع النفط في العالم بينها ، و بهذا اصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية جور الدول المنتجة للنفط .

3-خلال الفترة 1960 الى 1973 :(منذ تاسيس الاوبك حتى ازمة 1973): مع تاسيس الاوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع و تحولت السوق النفطية الى احتكار المنتج ممثلا في دول الاوبك و بوجود هذه المنظمة عملت هذه الدول المنتجة على تقوية مركزها و الحفاظ على مصالحها ، حيث انه بعد 1973 عندما قررت الدول الاعضاء في اوبك منفردة وقف لامداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى.

4- خلال الفترة 1973 الى 1980 : (منذ بداية ازمة 1973) : في هذه المرحلة اصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة الدول الاوبك ، حيث عندما ارتفعت اسعار النفط و تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط ، و زاد انتاج الدول النفطية من خارج اوبك مما اثر سلبا على موقف اوبك ، و هنا بدات المنظمة تفقد قوتها .

5- من سنة 1980 الى 2011 :(سيادة قانون العرض و الطلب على السوق النفطية): في هذه المرحلة اصبحت السوق النفطية تضم عددا اكبر من المنتجين و المستهلكين ، فاصبحت سوق تنافسية ، و لكن بعد اختلال العرض و الطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الامدادات الفطية خارج اوبك ، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية و اصبحت تعرف تقلبات بين الحين و الاخر ، حيث انه كان انخفاض في الاسعار في سنة 1986 و 1998 و 2008 و الارتفاع الكبير بين 2003 و 2007 و 2010 و قلة الطلب على النفط في 1986 و في 2011 زيادة الطلب و تغطية النقص الذي حدث جراء الاحداث البيئية و تغطيته من طرف السعودية اكبر الدول المنتجة للنفط.

I-1-3-2:تعريف السوق البترولية و اهم المتعاملين فيها :

1-تعريف السوق البترولية: السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة و هو البترول ، يحرك هذا السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالاضافة الى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، و هناك عوامل اخرى كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات البترولية .

تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي :

1- سوق احتكار القلة : يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات «منافسة القلة » و هو نوع من الاحتكار الجزئي ، و تعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي .

2-الاتجاه نحو التكامل الراسي : حيث ان منتجي القلة يتحكمون في انتاج البترول ، نقله و تكريره و تسويقه فان هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الراسي من بداية استخراج البترول الخام على غاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة .

3-الاتجاه نحو التكتل : تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها ، حتى وصول سلعة البترول و مشتقاته الى الاسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل[1] .

2-الفاعلون في السوق البترولية :

ا-من ناحية الدول المنتجة :

-منظمة الاوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينات ازمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها و الشركات الاحتكارية ، بحيث ان محور الخلاف تعلق اساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخيلها من العوائد البترولية ، غير ان الشركات البترولية لم تعطي اهمية لذلك و بقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول ، و ببغداد في 10 سبتمبر 1960 اسس الموردون الاساسيين لسوق البترول العالمية ، فنزويلا ، العراق ، ايران ، الكويت و العربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول ، و يعود السبب الرئيسي لانشاء المنظمة الى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الاسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة ، و التي بلغت 15 % ، حيث ان هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية . انضمت الى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي : قطر - 1961-ليبيا و اندونيسيا 1962 ، الامارات العربية المتحدة 1967 ، الجزائر 1969 ، نيجيريا 1971 ، الاكوادور 1957 ، ثم انسحبت الغابون سنة 1995 و انغولا 1973.

[1] مذكرة قرونفة وليد ، الشركات النفطية و اثرها على السوق البترولية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، ص37 ، 2011.

ب-الدول المنتجة خارج الاوبك : بعد الانزلاق الذي عرفته اسعار البترول في اوائل سنة 1988 ، احست الدول المصدرة للبترول غير الاعضاء في الاوبك بخطورة الوضع ، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير ان الدول الاخرى فضلت لندن كموقع متوسط ، حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر ، المكسيك ، انغولا ، ماليزيا و الصين . كما شاركت كولومبيا مترددة ، و هكذا اكدت المجموعة في اجتماع لندن انها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول ، و ان حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب اخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع الاوبك ، و محاولة ضم اكبر عدد ممكن من المصدرين الغير اعضاء الى هذا التنظيم التلقائي الغير رسمي ، و الذي اطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول و قد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنات الاساسية لاقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج الى تمويل او امانة عامة ، بل يكفي ان يتم الاجتماع بصفة دورية (كل 06 اشهر) و ان تستضيفه كل مرة دولة متطوعة .

ج-من ناحية الدول المستهلكة :

1-وكالة الطاقة الدولية : هي منظمة عالمية تاسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية ، و قد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الامريكية خلال مؤتمر واشنطن ، و الذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة ، و قد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة اي ظروف طارئة تهدد الامدادات النفطية ، و انشاء وكالة دولية للطاقة تهدف الى الاشراف على تنفيذ تلك الخطة و اقامة شبكة لتجميع و دراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول . ووضع اطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول ، و قد انضم عدد اخر من الدول حيث ارتفعت العضوية الى 24 دولة و هي « الولايات المتحدة الامريكية – كندا – المملكة المتحدة – المانيا – ايطاليا – اليابان – استراليا – نيوزيلندا – السويد – الدانمارك – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ – ايرلندا –

سويسرا – اسبانيا – النمسا – تركيا – اليونان – فرنسا – فنلندا – المجر – البرتغال و النرويج .» اضافة الى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة ، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الاساسية التي تلزم الاعضاء باتباعها و هي بايجاز :

-تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة اساسية الى خفض الواردات البترولية.

-السماح بزيادة اسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الاعضاء الى المستوى الذي يؤدي الى ترشيد الاستهلاك من ناحية ، و تنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية اخرى .

-احلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة و توليد الكهرباء و القطاعات الاخرى التي تسمح بذلك .

-دعم جهود البحث و التطوير و تشجيع التطبيق العملي لنتائجها .

-تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

فمن خلال هذه الاهداف يتبين ان الهدف الاساسي و العام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول ، و كذلك تشجيع اعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول ، تستطيع من خلاله التاثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الانتاج و قلة العرض البترولي .

2-الشركات البترولية العالمية : سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع ، و هي مملوكة اساسا لمصالح الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا و هولندا ، هذه الشركات كانت و لوقت متاخر تسيطر على حوالي 80 % من الانتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الامريكية و المنظومة الاشتراكية ،كما انها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية و هي تعمل بشكل مباشر او عن

طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالاضافة لذلك ، فانها تمتلك اكثر من 50 % من ناقلات البترول ، تتواجد في الولايات المتحدة ادارة خمسة من هذه الشركات على الاقل ، و تقوم هذه الاخيرة برسم السياسات العامة لها حيث ان حملة معظم اسهمها مواطنون و مؤسسات امريكية اكبر هذه الشركات هي «اكسون» ثم شركة «غولف» و شركة «تكساكو» و شركة « موبيل اويل » و خامس الشركات الامريكية تسمى «تشيفرون » بالاضافة الى الشركتين الهولنديتين «شل» و البريطانية «بريتيش بيتر وليوم» [1]. هذا و لا يجب ان نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% انتاج البترول في العالم و من هذه الشركات شركة اراسكم السعودية ، شركة النفط الوطنية الايرانية ، خلال التاثير على السعر بتطوير اساليب الانتاج و البحث و التنقيب ، مما يؤدي الى التاثير على التكاليف و من ثم على السعر الادنى للنفط اللاحق .

I-1-3- 3 اشكال و انواع الاسواق النفطية : نتيجة الاحداث التي طرات على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشراكات النفطية الكبرى و الدول المنتجة للنفط و تطورات طرق تسويق النفط الخام مما انتج اشكالا مختلفة من الاسواق النفطية هي كمايلي:

اولا : الاسواق الفورية للنفط الخام : ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري و انما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى اجلها 15 يوما و الموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط ، و هي سوق تراضي لايوجد اي بنك يسجل عملياتها ، و ان لم يكن من الضروري الالتقاء لابرام عقود البيع فان اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية و هذا ما يفسر تمركز هذه الاسواق في مناطق محددة ، و قد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الاسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط و لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب ، و

[1] مذكرة قرونفة وليد ، الشركات النفطية و اثرها على السوق البترولية العالمية ، نفس المرجع السابق ص 40 .

من اهم هذه الاسواق في العالم سوق روتردام بهولندا . و تتحد الاسعار في هذه الاسواق نسبة الى النفط الخام المرجعي و هو البرنت ، اما في اسواق الولايات المتحدة الامريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس . اما التوازن العام للاسواق الفورية للنفط الخام يكون وفق الية العرض و الطلب ، الا انه يمكن ان يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق و الاخر ، و في هذه الحالة فانه يتم الاستفادة من فروقات السعر باعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الاسعار و ذلك للابقاء على اسعار دولية متقاربة للنفط الخام.

اما التعاملات في هذه الاسواق فانها تتم في اطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناءا على سعر النفط المرجعي[1].

ثانيا : الاسواق الاجلة :تتيح الاسواق الاجلة الفرصة للمضاربين لتحقيق الارباح كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة حيث يقل بكثير مما يدفعه المستثمرون في الاوراق المالية ، و يحرص المعنيون بالامر على مراقبة و متابعة تحركات الاسعار في الاسواق الاجلة مؤشرا هاما لتوقعات الاسعار ،كما يستند تجار الاسواق الفورية على تحركات اسعار العقود في الاسواق الاجلة بحيث يقل عدد المشترين في الاسواق الفورية اذا ما انخفضت الاسعار في الاسواق الاجلة توقعا لانخفاض اكبر ، اما اذا ارتفعت الاسعار فان عدد البائعين في الاسواق الفورية يقل انتظارا لارتفاعات اكبر في الاسعار و يوجد فرعان لهذا الشكل من الاسواق :

1-الاسواق النفطية المادية الاجلة : تعمل مثل الاسواق النفطية الفورية و لكن باجال اطول من 15 يوم ، و تتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع التسليم لاجال لاحقة، يعرف بداية على انه شهر لكن يمكن ان يتجاوز ذلك ، و هذا النوع من الاسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب ان تقل عن 500000 برميل و البائع

[1] حمادي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ص 57 .

بتحديد تاريخ توفرها ، و لا تكون هذه الاسواق الا بعدد محدود من النفط الخام و المنتجات النفطية كالبرنت ، البترين ، زيت الديزل ووقود الطائرات ، و هذه الاسواق غير منظمة في الغالب .

2-الاسواق البترولية المالية الاجلة (البورصات): ظهرت لاول مرة بعد الازمة النفطية الاولى 1973 في نيويورك ، و عرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لاسعار النفط التي عرفتها الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي ، و يتم التعامل فيها بالعقود الاجلة و ليس بشحنات النفط الخام و هذه العقود لها طابع السندات المالية ، و هي بمثابة تعهد بالبيع او الشراء لكمية محددة من النفط الخام او من المشتقات النفطية من نوع محدد ، و توجد ثلاثة بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي :

-سوق نيويورك للتبادل التجاري و سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن و سوق سنغافورة النقدي العالمي .

و يتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الاسواق النفطية ،كما هو الحال في البورصة العادية ، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون اوامرهم بناءا على الاسعار المطبقة في الاسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت ،كما تتوفر هذه الاسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع و المشتري و كذلك على غرفة المقاصة التي تضمن التنظيم و التسيير الحسن للسوق .

و معظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون الى تحقيق الارباح و الاستفادة من تقلبات الاسعار ، و غالبا ليس لهم نشاط صناعي و لا مصافي تكرير و لا يمتلكون اي انتاج و لكنهم يؤثرون على السوق النفطية و على الاسعار ايضا . نلاحظ ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق و هي :

-التغطية: و هي تلك التعاملات في السوق المالية البترولية التي تتم وفق عملية شراء او بيع اسهم مالية او ما يسمى باوراق البرميل ، فيمكن لهذه الاوراق ان تنتقل من يد الى يد اخرى قبل الوصول الى اجل الاستحقاق ، و هذا من

اجل التغطية او الاحتياط من مخاطر تغيرات الاسعار المفاجئة ، و يمكن ان يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين و المشترين في نفس الوقت .

-المضاربة : المضاربة على العموم ،معرفة بانها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة ، ان المضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع و انما على تخمينات يمكن ان تكون خاطئة ، فتدخلات المضاربين ادت الى تضخيم في المعاملات في الاسواق الاجلة و بالتالي التاثير على تغيرات الاسعار . و يمكن لاسعار سوق الاجل ان تؤثر في السوق الفورية ، و ذلك عندما يقوم المتعاملين بوضع تخمينات للتطور الذي يمكن ان تسلكه السوق في المستقبل .

-الموازنة : تؤدي عمليات الموازنة الى التسويق و الاتصال بين مختلف الاسواق ، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الاسعار ، و هذه الانحرافات تتمثل في اختلافات الاسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين او اكثر .

I-2: ماهية متغيرات الاقتصاد الكلي

I-2-1: التضخم و الناتج المحلي الاجمالي :

I-2-1-1 -التضخم : يعتبر التضخم من اخطر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم، اذ يضيف تكاليف اجتماعية واقتصادية، ويعيق عملية تخصيص الموارد مما يؤثر سلبا على الكفاءة الاقتصادية و النمو الاقتصادي. يعرف التضخم على انه الارتفاع في المستوى العام للاسعار اي هو معدل التغير في مستوى الاسعار، والتضخم ليس ظاهرة معزولة أو غير متوقعة فهذا الارتفاع العام للأسعار المبني على ميكانيزمات على مستوى الاقتصاد الكلي يؤدي إلى

تغيرات أخرى ، وهذا الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للاسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود ويصبح التضخم اكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الاصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب. ان ارتفاع الاسعار لا يمثل سببا للتضخم بل يعتبر نتيجة طبيعية له، ويمكن ارجاع اسباب التضخم لعوامل متعددة متمثلة في كون التضخم يولد عند اختلال بين العرض والطلب، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فانه ينشا زيادة في الدخول النقدية للافراد دون ان يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الانتاج من الافراد الذين تحصلوا على هذه الارصدة النقدية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للاسعار لقلة المعروض من النقود[1] ،كما قد ينتج بانخفاض العرض الكلي، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود لسياسة الانفاق العمومي و فائض النقد المتداول كما يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخيم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة اكبر من الإنتاج الحدي لها [2]، التضخم الهيكلي و المتمثل في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان والمكان والكميات و التيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الانتاجية ، و توزيع للموارد المالية والمادية داخل المجتمع، والضغوط التضخمية تنعكس أثارها على الطلب، النفقة، الإنتاج، وتنعكس على سلوك العناصر البنائية او الهيكلية للاقتصاد و مثل السكان او شكل المشروعات أو هيكل الاسواق [3] ، و اخيرا التضخم المستورد الذي يظهر بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة و المفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع و

[1] هيل عجمي ، رمزي ياسين ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان–الاردن ، الطبعة الاولى ،2009 ، ص 286.

[2] جمال خريس ، و اخرون ، النقود و البنوك ، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ،2002، ص 129 .

[3] مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية ، بيروت ، الطبعة الخامسة ،1985 ، ص 597.

الخدمات من الخارج، لذلك يسمى بالتضخم المستورد، ويعرف على انه الارتفاع المستمر و المتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، كالملابس والأطعمة الجاهزة ...الخ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية[1]. كما يتم قياس مؤشر التضخم من خلال عدة طرق أولها الرقم القياسي لأسعار المستهلك و التي تعرف على أنها متوسطات نسبية وزمنية لأسعار السلع المختلفة ويعبر عن مجموعها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية، ويقصد بها مقارنة مدى تطور الأسعار بالنسبة لسنة معينة ، إضافة إلى الفجوة التضخمية حيث الهدف من استخدامها هو قياس الضغط على المستوى العام للأسعار، ويهدف هذا القياس إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات و مدى نقصها او زيادتها عن القوة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين[2] وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها او الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين ، و اخيرا معامل الانكماش الضمني للناتج المحلي الاجمالي الذي يقيس التغير في الأسعار للمنتجات الكلية التي تهم الدولة، والذي ستعتمد عليه الباحثة من اجل قياس معدل التضخم.

I-2-1-2- الناتج المحلي الاجمالي : الناتج المحلي الاجمالي هو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد . فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات البضائع و الخدمات المنتجة محليا من الافراد ، الشركات، الاجانب ، و المؤسسات الحكومية. و يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي والإفصاح عنه خلال كل ربع من السنة المالية المقسمة إلى اربعة ارباع عن طريق مكتب الإحصاء الرسمي الذي يتبع وزارة التجارة، ويتم اعلان الأرقام بالمقارنة مع الربع السابق او ما يسمى على اساس فصلي ، و

[1] احمد محمّد جلال ، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية -دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2006، رسالة ماجيستر غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 28 .

بالمقارنة مع نفس الربع من العام السابق او ما يطلق عليه على اساس سنوي. طريقة الحساب معقدة ، لكن في كل الاحوال هناك طريقتين : اولهما تعني ببساطة جمع كل ما اكتسبه الافراد و الشركات خلال فترة معينة و لتكون عام مثلا ، او عن طريق جمع ما تم انفاقه من الجميع خلال عام ، و كلا الطريقتين ستؤديان الى نتيجة واحدة تمثل الناتج المحلي الاجمالي . و تعد الطريقة الثانية هي الاكثر شيوعا بين مكاتب الاحصاء ، حيث يتم جمع ما تم انفاقه ، فضلا عن صافي الصادرات ، و الاستثمارات الحكومية للحصول على قيمة الناتج المحلي الاجمالي .

الناتج المحلي الاجمالي عند العمالة الكاملة : عندما تكون كل موارد المجتمع مشغلة تشغيل كامل ، يحقق الاقتصاد القومي اقصى ناتج محلي اجمالي و يسمى انتاج العمالة الكاملة، و يتحدد انتاج العمالة الكاملة بما لدى الاقتصاد من طاقة انتاجية (متمثلة في العمل و راس المال و الارض ....الخ) و كذلك بالكفاءة التكنولوجية للاقتصاد. يمكن ان نفرق بين نوعين من الناتج المحلي الاجمالي ، الناتج المحلي الاجمالي الاسمي : هو قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد باسعار السوق الفعلية ، و الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي : هو الناتج المحلي الاجمالي و المقاس باسعار سنة معينة . و الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و الاسمي هو ان الناتج المحلي الاجمالي الاسمي ياخذ التضخم في اعتباره ، بينما لا يفعل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ذلك. و في الحقيقة هذا تمايز و اختلاف هام لانه يعد السبب الحقيقي في مراجعة تقارير الناتج المحلي الاجمالي و تحديثها . و يقوم الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بتعيين قيمة ما تم انتاجه خلال ثلاثة شهور او عام من خلال اسعار تلك الفترة المحددة ، لكن الاسعار من الوارد ان ترتفع نتيجة للتضخم ، مما يعني زيادة القراءة الاسمية حتى بفرض ثبات حجم السلع و الخدمات المنتجة. و اذا كان الناتج المحلي الحقيقي ينخفض اي ان هناك اتجاه نزولي في الناتج الاجمالي الاسمي نقول ان الاقتصاد يعاني من ركود ، و اذا كان الركود حادا و استمر لفترة طويلة فان الاقتصاد يعاني من كساد.

I-2-2: سعر الصرف و الميزان التجاري

I-2-2-1: سعر الصرف : يقصد بسعر الصرف هو نسبة او سعر مبادلة عملة ما بعملة اخرى، وهكذا تعد احدى العملتين سلعة في حين تعتبر الاخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف على انه النسبة التي يتم على اساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الاجنبية هنا كافة الودائع والاعتماد والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة الى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات [1]. و يعرف ايضا على انه ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى [2]. و بالتالي يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة اخرى، وتظهر الوظيفة التقليدية لسعر الصرف في قطاع التجارة الخارجية. و يوجد نوعين من سعر الصرف، الصرف اليدوي وهو الذي تتم عملية المبادلة ما بين الصراف والمشتري . كما يحدث لدى استقبال السائحين في المطار، والصرف المسحوب وهو الذي تتم فيه عملية المبادلة على اوراق مسحوبة على الخارج وتعطي لحاملها الحق في تحويلها في الخارج الى نقود اجنبية مثل الكمبيالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية، وكذلك الاوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة. هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر وهو عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل التسعير المباشر لسعر الصرف، والتسعير الغير مباشر وهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة للتسعير بما في ذلك الجزائر. ويمكن التمييز بين نوعين

[1] عرفان الحسيني ، التمويل الدولي ، مجدلاوي،عمان ، 1999، ص 147.

[2] مدحت صادق ، النقود الدولية و عملية الصرف الاجنبي ، الطبعة الاولى ، دار الغريب ، القاهرة ،1997، ص125.

من أسعار الصرف اعتمادا على تاريخ استلام المشتري ل لصرف الأجنبي وهما:

سعر الصرف العاجل (الحاضر) [1]:يعرف سعر الصرف العاجل بانه مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية بشرط أن تكون عملية دفع وتسليم العملتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الانفاق، و يتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغير المستمر طبقا لعرض العملات و الطلب عليها.

سعر الصرف الآجل: هو السعر الذي يتم على اساسه بيع او شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ ابرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ ابرام عقد الصفقة.

كما يوجد أربع أشكال لسعر الصرف وهي:

سعر الصرف الاسمي : هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بعضها البعض [2]. و يمكننا التمييز بين نوعين من سعر الصرف الاسمي أحدهما سعر صرف رسمي يكون أساس المبادلات الجارية الرسمية، والثاني سعر الصرف الموازي وهو المتداول في الأسواق الموازية. و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، كما يمكن لهذا السعر أن يتغير إما نتيجة لتغير طلبه وعرضه أو بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد، كما أن سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار.

سعر الصرف الفعلي: هو عبارة عن الرقم القياسي او متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة او سلة من العملات الاجنبية ، حيث ترجح كل عملة بوزن معين طبقا لاهميتها في التجارة الخارجية ، فعملات الدول التي لا تمثل اهمية

[1] محمود يونس ، اساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ص169 .

[2] عبد المجيد قدي ، المذخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 103.

كبيرة في التجارة الدولية تعطى وزنا منخفضا بينما تعطى عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا اكبر وغالبا ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 الى 25 عملة اجنبية ، و بهذا فان سعر الصرف الفعال يتحدد بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطى لكل عملة اجنبية [1].

سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الاجنبية اي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية، وهو يحدد على أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعملتين في الدولتين [2].

سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم [3].

I-2-2-2 : **الميزان التجاري** : الميزان التجاري الاجنبي هو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات و الواردات من السلع في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة . يتضمن الميزان التجاري عمليات السلع المدفوعة نقديا او على سبيل الائتمان . و قد اعد الميزان التجاري في بلدان منفصلة او مجموعات من الدول. تعرف الواردات على انها مجموع السلع و البضائع التي تزودها السوق المحلية لتغطية النقص المسجل في الداخل،كما تعرف الصادرات على انها مجموع السلع و البضائع الموجهة إلى الخارج السوق الدولية في حالة تحقيق فائض في الإنتاج، و هذا المتغير هو الذي ستاخذه الباحثة بعين الاعتبار اظافة الى المتغيرات السابق ذكرها. الميزان التجاري السنوي (شهري أو ربع سنوي) يصنف الصفقات الخارجية للبلد. إذا كانت صادرات الدولة تتجاوز وارداتها، فإن الدولة عندها توازن جيد فى التجارة، أو فائضا تجاريا. أما إذا كانت الواردات تتجاوز الصادرات، فهذا يعنى وجود عجز تجاري في الفائض التجاري يعني أن

[1] بن عيني رحيمة ، سياسة سعر الصرف في الجزائر –نمذجة قياسية للدينار الجزائري–، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، تلمسان 2006، ص 11.

[2] جديدن لحسن ، تسيير خطر سعر الصرف حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، تلمسان ،2004، ص 02.

[3] عبد المجيد قدي ؛ مرجع سابق الذكر ، ص 104.

هناك طلب على سلع الدولة في السوق الدولية والدولة تنتج اكثر مما تستهلك. إشارات العجز التجاري أن استهلاك البلاد لا يكون فقط من السلع المحلية، ولكن أيضا من السلع المستوردة. العجز التجاري في الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى يسمح بكبح جناح التضخم ودعم مستوى معيشة مرتفع نظرا مواقع التصنيع كثيفة العمالة في البلدان الأخرى. في الدول الأقل نمواً، يشهد العجز التجارى على القدرة الغير تنافسية لقطاعات التصدير للاقتصاد و التي غالبا ما تؤدي إلى استهلاك (فقدان القيمة) عملات هذه الدول لأنهم لا يستطيعون دفع ثمن المشتريات المستوردة. في اقتصادات الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا هناك رأس مال كثيف وصناعات ذات تقنية عالية تجذب كميات كبيرة من رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة من جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن هذه البلدان يجب عليها تغطية الجزء الرئيسي من العجز التجاري من خلال إصدار السندات الخاصة أو الحكومية، بسبب نقص في القدرة التنافسية لقطاعات التصدير. عجز التجارة السلعية (التوازن) هو الميزان التجاري أو ميزان التجارة في السلع، بل هو عجز لسنوات عديدة في الولايات المتحدة. تقرير التجارة فى السلع يوضح شهرياً تفاصيل الصادرات والواردات في الولايات المتحدة. إنه رقم مهم جدا، حيث يحدد كل من تدفق السلع وصافي النقدية والسياسة التجارية الخارجية للدولة. هذا الرقم هو الفرق بين الصادرات والواردات من حيث القيمة المطلقة بالمليارات من الدولارات الامريكية : عجز التجارة السلعية(مليار دولار)=الصادرات–الواردات.

I–2–3: النفقات العامة و البطالة:

1–النفقات العامة : تعرف النفقات العامة بانها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة و الجماعات المحلية) أو أنها تلك المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها الأشخاص العموميون بقصد تحقيق منفعة عامة كما يمكن تعريفها بانها إستخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة ووفقا لهذا التعريف يمكن إعتبار

النفقة العامة أنها ذات أركان أو أسس ثلاثة أساسية هي: ملبغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام ، الغرض منه تحقيق نفع عام. تكون النفقة العامة في شكل مبلغ مالي أو نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الانفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات من اجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الاموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصاديةِ منها والإجتماعية والثقافية وغيرها. ومما لا شك فيه أن إستخدام الدولة للنقود هو امر طبيعي و يتماشى مع الوضع القائم في ظل الإقتصاد النقدي تقوم عليه جميع المبادلات والمعاملات ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق شأنها في ذلك شأن بقية الأفراد، ويعتبر الإنفاق النقدي من أفضل طرق الإنفاق العام التي تقوم به الدولة وهذا لأن إستعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن إستخدامها. وفقا للأحكام والقواعد التي تحقق إشباع حاجات الأفراد العامة أضف إلى ذلك أن الرقابة على الإنفاق العيني يشكل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق، كما أن نظام الإنفاق العيني بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد أن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية و التنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق وقد يؤدي إلى الإنحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غير هم. إن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم عن طريق العمل بدون أجر لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته..، ونتيجة للاسباب والعوامل السالف ذكرها فإن النفقات العامة دائما تأخذ صورة نقدية ولا يخفى على احد ان الإنفاق العام في صورته النقدية قد أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وبالتالي إزدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإيرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة مع توزيع يتم بعدالة نسبية لهذه الأعباء كل حسب مقدرته التكليفية. لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت

من شخص عام ويقصد بالشخص العام الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية أو قد تكون أشخاص عامة محلية كالمجاس والمحافضات والمدن في الدول الموحدة وعلى هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة طبيعية او معنوية لا تعتبر نفقات عامة حتى ولو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة . على سبيل المثال قام مجمع ما بشراء شركة ما ثم تبرع بها للدولة فإن هذا الإنفاق لا يعد إنفاقا عاما وهذا راجع إلى ان الأموال التي قام بإنفاقها تعد اموالا خاصة وليست عامة وبالرغم من عمومية الهدف من ثم يعد من باب الإنفاق الخاص. ولكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ المالية التي تنفقها الدولة تعتبر نفقات عامة ؟ من المتفق عليه أن كافة المبالغ المالية أو النقدية التي تنفقها الدولة بمناسبة ممارستها وقيامها بنشطاتها ومهامها العامة وبموجب السلطة و السيادة الآمرة تعد نفقات عامة . أما النفقات التي تنفقها الدولة أثناء قيامها بنشاط إقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشاريع الإنتاجية فقد ثار خلاف نظري حول طبيعتها. يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة و بالتالي لا يمكننا إعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود الأفراد. والسبب في ذلك يرجع لضرورة سيادة مبدا المساواة والعدل داخل المجتمع ، إذ أن جميع الافراد يتساوون في تحمل الاعباء العامة كالضرائب ومن ثم فيجب أن يكونوا على قدم المساواة كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة .إذ ان تحمل الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة، ومنه لا يعقل ان نجعل النفقة لغرض منفعة او مصلحة خاصة بفئة معينة حتى لا يتم الدوس على مبدا العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة. وإذا كان هذا ما يمكن أن نراه بسيطا وبديهيا فإن الصعوبة تكمن في تقدير وتحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية. في الحقيقة إن عملية تحديد الحاجة العامة ترتكز اساسا على معيار سياسي أكثر منه إقتصادي أو إجتماعي إذ ان السلطات السياسية في الدولة هي التي تتولى عادة تقرير ما إذا كانت

حاجة ما تعتبر حاجة عامة او لا وهي تستند في ذلك إلى قواعد ومحددات معينة. وهي في طريقها لتحديد نوعية الحاجة تخضع لرقابة تشريعية وتنفيذية وأحيانا قضائية لضمان عدم اساءة إستعمال هذا الحق.

I-2-3-1 البطالة : تعبر كلمة بطالة عن الحالة التي لايوجد فيها وظائف، هذا ليس إلا المعنى اللغوي لها، أما معنى البطالة الاصطلاحي فيمكن أن يكون أوسع، فيعرف مفهوم البطالة على أنه وجود أفراد في المجتمع لديهم القدرة على العمل، واستخدموا كافة السبل المتاحة للبحث عن وظيفة تلائم قدراتهم، ولكن لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل مناسبة. ويعبر مفهوم البطالة عن الأشخاص المؤهلين للعمل، أي أنه يستثني المتقاعدين، أو العاجزين عن العمل بسبب الشيخوخة أو المرض، كما يستثني الأطفال أيضاً، ويطلق على هذه الشريحة مسمى القوى العاملة حيث تعد البطالة من أخطر الظواهر التي يمكن أن تواجه المجتمعات،و أنها تشكل عامل تهديد اقتصادي واجتماعي وأخلاقي وثقافي، كما أن ارتفاع معدل البطالة في العالم العربي يسبب عقبة كبيرة. لذلك فلا بد من الوقوف على **أسباب** البطالة، والبحث عن حلول لها، حيث تختلف هذه الأسباب باختلاف ظروف كل مجتمع، ومنها:

-أسباب سياسية للبطالة: تعاني مجمل الدول العربية من أزمات وحروب، تحول دون قدرة حكومات الدول المتضررة على دعم قطاع الأعمال، بالإضافة إلى انعدام التنمية السياسية، التي يجب أن تؤثر في تطوير الوضع الاقتصادي.

-أسباب اقتصادية للبطالة: يعمل عدم قدرة الدول والحكومات على تطوير قطاع الأعمال، على تقلّص فرص العمل المتاحة، فيما لا يتوقف نمو حجم المؤهلين، ما يتسبب لاحقاً في عدم تكافؤ عدد الفرص مع عدد المؤهلين، ما يتجسد في مشكلة البطالة.

-أسباب اجتماعية وثقافية للبطالة: تؤدي بعض الثقافات المجتمعية مثل "ثقافة العيب" إلى ازدياد معدل ظاهرة البطالة، ودخولها حيز المشكلة. كما تؤدي ظواهر اجتماعية مثل ارتفاع معدلات السكان إلى تنامي مشكلة البطالة

أيضاً، حيث أنها تزيد من عدم تكافؤ عدد المؤهلين مع عدد الفرص المتاحة، على المستوى البعيد. ويمكن أخذ مشكلة عدم قدرة بعض المجتمعات على تطوير أفكار مشاريع جديدة بعين الاعتبار، بالإضافة إلى مخرجات العملية التعليمية، التي تنتج أحياناً أجيالاً مؤهلة للاستجابة لليأس، أو الاستسلام لانسداد الأفق.و للبطالة انواع كثيرة اهمها :

-البطالة الدورية: وهي التي ترافق الدورة الاقتصادية، ومداها الزمني يمتد عادة من 3 إلى 10 سنوات.

-البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين، بين المناطق والمهن المختلفة، وهي بطالة مؤقتة تنتهي بمجرد استقرارهم.

-البطالة الهيكلية: وهي نوع من التعطل، يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية، تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤثر على قطاع الأعمال.

-البطالة السافرة: وهي حالة تعطل أكثر قوة وتأثيراً، ويمكن أن تكون دورية أو احتكاكية أو هيكلية.

-البطالة الموسمية: وهي البطالة التي تحدث بسبب اعتماد بعض أنواع الأعمال على مواسم محددة للتشغيل، فينتعش قطاع العمال في فترة زمنية معينة، ثم ينتكس بانتهاء الموسم، ومن الأمثلة على هذا النوع من البطالة، الأعمال الزراعية، والأعمال المتعلقة بها، مثل عمل معاصر الزيتون.

-البطالة المقنعة: وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العاملين، بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة، لا تنتج شيئاً تقريباً، ويسود هذا النوع في أغلب مؤسسات القطاع العام في بعض دول العالم الثالث. و من اجل القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة يجب على الدولة اتباع عدة اجراءات اهمها :

– تفعيل دور الدولة في محاربه البطالة، ويجري ذلك بتطبيق الدولة دورها في الاقتصاد، بدعم القطاع العام مالياً وفنياً وبشرياً، وإصلاحه، والقضاء على الفساد، وتفعيل الرقابة فيه.

–خفض الضرائب، الذي من شأنه التشجيع على الإنفاق، ما يحسن من الوضع الاقتصادي العام للدولة، ويزيد من فرصة الاستثمار التي توفر فرص عمل محتملة.

–دعم المشاريع الصغيرة وتفعيل التمويل الصغير، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات اقتصادية واستثمارية مع الدول المجاورة، وتشجيع الاستثمار من خلال خفض مستوى المتطلبات والشروط التي تفرضها الحكومة على المستثمرين.

–تطوير قطاع التعليم بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي، لإنتاج جيل قادر على تطوير الأفكار المواكبة.

I–3: العلاقة بين اسعار النفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

I–3–1 علاقة اسعار النفط بالتضخم و الناتج المحلي الاجمالي

I–3–1–1علاقة اسعار النفط و التضخم : ان ارتفاع اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع تكاليف انتاج الشركات في الدول الصناعية مما ينعكس على اسعار السلع و المنتجات النهائية و هذا ما يؤدي الى حدوث التضخم . و منه فان العلاقة بين اسعار النفط و التضخم علاقة طردية ، و بالتالي فارتفاع اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع اسعار المستوردات من السلع و الخدمات في الدول النامية و هو ما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار المحلي و ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ما يعرف بالتضخم المستورد ، و لقد اصبح ارتفاع مستوردات الدول المستوردة بصفة عامة و دول

الاوبك بصفة خاصة احد المعطيات الدائمة للتضخم و الذي يزداد اثره بقدر ما تزداد التبعية للمستوردات [1] ، و من جهة اخرى يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية التي تتلقاها الدول المصدرة للنفط .

I-3-1-2 : العلاقة بين اسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي : حيث تحققت العديد من الدراسات من اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الكلي ، و يعد الناتج المحلي الاجمالي GDP اهم مقياس عام للأداء الاقتصادي ، و هو يمثل مؤشر جيد لتقدير اثر اسعار النفط على اقتصاديات الدول [2] .اضافة الى ان تقلبات اسعار النفط لها نتائج كبيرة على النشاط الاقتصادي ، حيث ان ارتفاع اسعار النفط يجب ان يشكل اثارا جيدة في الدول المصدرة للنفط و اثارا سيئة للدول المستوردة ، و العكس هو المتوقع في حالة انخفاض الاسعار ، و منه فان ارتفاع اسعار النفط الخام تؤثر ايجابيا في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي RGDP[3] .

I-3-2: العلاقة بين اسعار البترول و سعر الصرف و الميزان التجاري .

I-3-2-1 العلاقة بين اسعار النفط و سعر الصرف : من المتعارف عليه انه يتم تسعير النفط بالدولار الامريكي في جميع انحاء العالم و نادرا ما يتم استخدام عملات اخرى كالين و الاورو . و لا يعتبر التضخم السبب الوحيد لانخفاض القوة الشرائية لسلعة معينة ، خاصة المنتجات الاساسية التي تشكل مادة تبادل دولي ، ان اسعار صرف

[1] نجوى انيس الفقه و دور منظمة الاوبك في عملية التنمية ، الطبعة الاولى ، بيروت ،1990، ص 55.

[2] Chennai ; "impact of high oil prices on African economy ", African development , vol 2 , pp 123-233 , July 29, 2009, p126.

[3] Ibrahim AL-Ezzee , "real influences of real exchange rate and oil prices changes on the growth of international conference on management and services science ; : case of Brahim "; ipedr :real GDP vol08, Singapore , 2011 , pp155-164,p155.

عملات التبادل الدولي تلعب دورا كبيرا خاصة عندما يتم التبادل خارج الدولة التي تكون قد اشترت هذه السلعة ، حيث يرى KRUGMAN ان ديناميكية النموذج من خلال افتراض ان دول منظمة OPEC تستخدم ثروتها المتراكمة تدريجيا لاستيراد السلع من الدول الصناعية ، لذلك فانه في المدى البعيد اسعار الصرف الحقيقية ستكون تابعة لتوزيع مستوردات ال OPEC مثلا عندما تكون الدولة المصدرة لها تفضيل قوي للاصول المقيمة بالدولار فان ارتفاع اسعار النفط سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف الدولار في المدى القريب . لكن اذا تم البيع بالدولار و تم استخدام عائدات هذا البيع لشراء سلع غير مقيمة بالدولار يكون سعر العملة الجديدة العنصر الاساسي لتحديد قوة الشراء الجديدة فيتاثر بذلك وضع العملة الوطنية من ضمن الاقتصاد الوطني بشكل عام لان التضخم الداخلي يؤدي الى انخفاض سعر الصرف بالنسبة للعملة الخارجية و مع استمرار هذه الاتجاهات يستمر انخفاض سعر صرف العملات المحلية [1].

و العلاقة بين اسعار النفط و الدولار معقدة ، ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار الى رفع اسعار النفط ، يسهم ارتفاع اسعار النفط في تخفيض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الامريكية و زيادة العجز في ميزان المدفوعات الامريكي ،كما ان فك هذه العلاقة يتطلب إما تسعير النفط بغير الدولار ، او تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على النفط و كلا الحالتين غير وارد في المستقبل المنظور (حتى العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين) ، حيث ان هذه العلاقة هي عكسية و لا يمكن فصلها .

و على المدى القصير ، يساهم انخفاض الدولار في تشجيع المضاربين على دخول اسواق النفط ، مما يؤدي لارتفاع اسعار النفط و زيادة حدة تقلبها ، و على المدى الطويل يساهم انخفاض الدولار في تخفيض نمو الانتاج النفطي بينما يساهم في زيادة النمو على الطلب النفطي ، الامر الذي ينتج عنه ارتفاع اسعار النفط ، و هذا الارتفاع لا يعني

[1] نجوى انيس ، الفقه و دور منظمة الاوبك ، مرجع سابق الذكر ، ص57.

بالضرورة ان يكون نافعا للدول المنتجة لان الهدف من ذلك هو ما يمكن ان تشتريه عوائد النفط ، و ليس ارتفاع سعر البرميل [1]. و يتمثل اثر سعر الصرف على اسعار النفط في الفرق بين معدل النمو السنوي المتوسط للسعر الاسمي للبترول بالدولار ، و معدل النمو السنوي المتوسط للسعر الاسمي بالعملة المحلية .

I-3-2-2 العلاقة بين اسعار النفط و الميزان التجاري : تؤثر اسعار النفط على صادرات الدول النفطية بشكل مباشر حيث ان ارتفاع اسعار النفط الخام يؤدي الى ارتفاع حصيلة الصادرات و العكس صحيح في حالة انخفاضها . كما تلعب اسعار النفط دورا غير مباشر في التاثير على حجم الواردات ، و ذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي[2] ، هذا من جهة فإن ارتفاع اسعار النفط الذي يؤدي الى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية و حدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الانتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية و المصدرة النفط و بالتالي ارتفاع اسعار الواردات .

تزداد اهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية فيها المصدر الاساسي لميزان مدفوعاتها ، و بذلك فإن أثر تقلب أسعار النفط على الميزان التجاري يتأتى من تأثيرها على الصادرات و الواردات ، حيث أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي الى ارتفاع حصيلة الصادرات ، و بالتالي انتقال الثروة من الدول المستوردة الى الدول المصدرة للنفط ، و هذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع و الخدمات من قبل الستهلكين في الدول المصدرة و انخفاضه في الدول المستوردة للنفط ، و لذلك يجب التوقع بأن صدمة العرض السلبية او صدمة الطلب الاجابية في سوق النفط الخام تؤدي الى تحسن الميزان التجاري للبدان المصدرة للنفط و ذلك لان هذا النوع

---

[1] Forum.univbisra.net/index-php? Topic =22576.0 , wap2منقول عن مقال للدكتور بن فيصل الحجي .

[2]، Opec annuel bulletin 2005 . www.opec.org . p14

من الصدمات يؤدي الى زيادة اسعار النفط ، و العكس صحيح في حالة حدوث الصدمات التي تؤدي الى انخفاض اسعار النفط .

I-3-3 : العلاقة بين اسعار البترول و البطالة و الانفاق العام .

I-3-3-1 : العلاقة بين اسعار البترول و البطالة : حسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل ، و على الانفاق الحكومي كمحرك اساسي للاقتصاد الوطني و على الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية و سياحية و زراعية محلية تلبي الطلب المحلي المتزايد تؤكد هذه النتيجة . فكلما ارتفعت اسعار البترول تزداد ايرادات الخزينة العمومية و يزداد معها حجم الانفاق العام ، و البرامج التنموية . الامر الذي يرفع من مستويات التشغيل و يفتح مناصب جديدة خصوصا ف القطاع العام ، رغم انه من المعروف ان النمو الاقتصادي الكبير ليس بالضرورة يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة .و من هنا يمكن القول ان هناك علاقة تربط بين اسعار البترول و البطالة حيث ان ارتفاع اسعار البترول يعمل على تعزيز مكانة قطاع المحروقات الذي يعتبر المغذي الاساسي لجميع القطاعات الاقتصادية و المكون الاول و الاساسي للناتج المحلي لهذا فان ارتفاع سعر البترول يعمل على خفض معدل البطالة و انخفاضه يعمل على رفع معدل البطالة .

I-3-3-2 : العلاقة بين اسعار النفط و الانفاق العام [1] : شهدت بداية سنة 2000 ارتفاع اسعار البترول و هو ما ادى الى زيادة الانفاق العام من خلال البرامج الاسثمارية التي قامت بها الحكومة ، و في منتصف 2014 انخفضت اسعار البترول فادى ذلك الى انخفاض الجباية البترولية و هو ما انعكس على انخفاض النفقات العامة ، و هذا ما

[1] بلعباس عز الدين بسيسة ، رشيد بوعافية ، اثر تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام ، مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ، المجلد06 ، العدد 02 ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة ، جامعة جيلالي بونعامي خميس مليانة ، الجزائر ،2020.

تفسره التطورات في الاقتصاد الوطني حيث مع ارتفاع اسعار البترول يؤدي ذلك الى زيادة مداخيل الجباية البترولية و التي تمثل اهم عنصر لتمويل النفقات العامة و بالتالي فعلاقة البترول بالانفاق العام هي علاقة طردية قصيرة الاجل .

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول البترول حيث تطرقنا الى كل الجوانب النظرية للبترول و اسعار البترول و الاسواق العالمية للبترول استخلصنا ان البترول مادة استراتيجية تتاثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية ، و عوامل السوق كما يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما عليه اهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي و السياسي ، العسكري و المالي . حيث مر البترول و اسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الاخير عدة انواع حسب تكلفة الانتاج ، نوعية البترول ، و كذلك مناطق الانتاج و التصدير. يتحدد سعر البترول و يتاثر بالعديد من العوامل و التي لعل اهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل اخرى حيث تتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي العالمي . حيث يتاثر سلوك الاسواق العالمية البترولية بالعديد من الاطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الاوبك و الشركات النفطية العالمية الكبرى.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد :

يعتبر النفط من اهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام و الدراسات المتفاوتة ، و عليه سنعرض في هذا الفصل مختلف الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع الذي تمحور حول اثر تغيرات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، لانها بمثابة رصيد معرفي فهي تعطي افكار تدعم الدراسة و تعتبر منطلقا هاما و رئيسيا لاي دراسة سواءا كانت نظرية او تطبيقية ، اذ لا يمكن الانطلاق من العدم و لا بد من توفر دراسات سابقة تتناول متغيرات لها علاقة بالدراسة الحالية و الهدف منها التعرف على الادوات المستخدمة و نتائجها و مقارنتها لزيادة الدقة في النتائج التي ستتوصل اليها الدراسة الحالية .

II–1: الدراسات السابقة

1 – دراسة بلعباس عز الدين بسيسة (2020) ، بعنوان اثر تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017). هدفت هذه الدراسة الى دراسة اثر تغيرات سعر البترول على الانفاق العام في الجزائر و قد استخدمت الدراسة اساليب النمذجة القياسية . من خلال تناول مقاربة نظرية للنفقات العامة كفصل اول مبرزا فيه ماهية النفقات العامة و قواعد النفقات العامة في المبحث الاول . و ابرز في المبحث الثاني عموميات حول البترول ، اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري و اهم الازمات النفطية هذا من خلال الاطار النظري و باستخدام المنهج الوصفي التحليلي . اما في الجانب التطبيقي فكان من خلال دراسة تطبيقية يتم فيها تقدير تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر (1990-2017) باستخدام نموذج اختبار دكي فولر المطورباستخدام اختبار غرانجر حيث تم استخدام الانفاق العام كمتغير تابع و اسعار البترول كمتغير مستقل ، خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

– وجود علاقة طردية قصيرة الاجل بين اسعار البترول و الانفاق العام و هذا ما تفسره التطورات في الاقتصاد الوطني حيث مع ارتفاع اسعار البترول يؤدي ذلك الى زيادة مداخيل الجباية البترولية و التي تمثل اهم عنصر لتمويل النفقات العامة حيث شهدت بداية سنة 2000 ارتفاع اسعار البترول و هو ما ادى الى زيادة الانفاق العام من خلال البرامج الاستثمارية التي قامت بها الحكومة ، و في منتصف 2014 انخفض اسعار البترول فادى ذلك الى انخفاض الجباية البترولية و هو ما انعكس على انخفاض النفقات العامة .

– وجود علاقة ذات اثر ايجابي بين اسعار البترول و الانفاق العام .

2 – دراسة اسيا موسى (2019) ، بعنوان اثر صدمات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية – دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2018): تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تاثير صدمات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة الممتدة من 1970-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي كفصل اول مبرزة فيه ماهية النفط و العوامل المؤثرة فيه و اثر صدمات اسعار النفط على التوازنات الداخلية و و اثر صدمات اسعار النفط على (معدل التضخم ، النفقات العامة ، التوازن الخارجي ، سعر الصرف ، الميزان التجاري .) اما الجانب التطبيقي فقامت بدراسة تحليلية قياسية و هي دراسة العلاقة بين سعر النفط و المتغيرات الاقتصادية(معدل التضخم ، النفقات العامة ، التوازن الخارجي ، سعر الصرف ، الميزان التجاري) باستعمال اساليب قياسية بسيطة و هي اختبارات الاستقرارية ، نموذج الانحدار الذاتي ، حيث تم استخدام متغيرات الاقتصاد الكلي كمتغير تابع و اسعار النفط كمتغير مستقل .و خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

-وجود علاقة طردية ما بين متغيرات سعر النفط و كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، الميزان التجاري ، الانفاق العام ، و علاقة عكسية بين تقلبات اسعار النفط و كل من معدل التضخم و سعر الصرف .

- و كذلك نتائج دوال الاستجابة الدفعية الى ان صدمات اسعار النفط السالبة تؤثر سلبا على التوازنات الاقتصادية الكلية و العكس صحيح ، و هذا راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وطيدا بالقطاع النفطي .

3 – دراسة برودي نعيمة ، فيلالي يوسف (2020) ، بعنوان اثر تقلبات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة

(1980-2019) : حيث تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثر تغيرات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر 1980-2019 و ذلك بالاعتماد على نماذج متجهات الانذار الهيكلية حيث تم الاستعانة بمعدل التضخم و

سعر الصرف و كذا المعروض النقدي و مؤشر اسعار المستهلك كمتغيرات للدلالة على الاستقرار النقدي في الجانب النظري كفصل اول مبرزين فيه مفهوم الاستقرار النقدي و مؤشرات الاستقرار النقدي (معدل التضخم ، سعر الصرف ، معدل الفائدة ، الكتلة النقدية) و اثر تغيرات اسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي و الاقتصاد الحقيقي .اما الجانب التطبيقي فقامت بدراسة تحليلية قياسية للاستقرار النقدي في الجزائر حيث تناولت دراسة تحليلية حول اثر تقلبات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر باستعمال نموذج تطور مؤشرات الاستقرار النقدي و اسعار النفط و نموذج SVAR .اما المحور الثاني فحاول تكوين نموذج قياسي يبرز العلاقة ما بين الاستقرار النقدي و متغيرات الاقتصاد باستخدام اختبار التكامل المشترك جوهانسون ، حيث استخدم تقلبات اسعار النفط كمتغير مستقل و مؤشرات الاستقرار النقدي كمتغير تابع. و خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

-يتاثر سعر الصرف الحقيقي بتغير سعر النفط باعتبار ان مجمل صادرات الجزائر و التي تقدر ب 98 % هي محروقات و تعمد على الدولار في الصادرات بحيث يتاثر بصدمة سعر النفط .

-يتاثر التضخم بكل المتغيرات الاخرى و يتاثر بالثصدمات الهيكلية .

-وجود علاقة سببية في اتجاهين بين سعر الصرف الحقيقي و سعر النفط .

-وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف باتجاه نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع .

-وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع باتجاه مؤشر اسعار المستهلك ، في حين غياب هذه العلاقة السببية من مؤشر اسعار المستهلك باتجاه نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع .

-وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع باتجاه سعر البترول و غياب علاقة سببية بين سعر النفط و نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع.

4 – دراسة خولة عدناني (2020) بعنوان تاثير صدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائرخلال الفترة

(2005-2017) : حيث تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثار صدمات اسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في الجزائر باستخدام تحليل SVAR للفترة 2005-2017 و اكدت النتائج التجريبية ان زيادة اسعار النفط الخام في الجزائر تؤدي الى الارتفاع في النمو الاقتصادي و معدل التضخم . حيث ابرزت في الفصل الاول المقاربة النظرية لاسعار النفط العالمية كمفهوم النفط و الاقتصاد النفطي و مفهوم النمو الاقتصادي اضافة الى مفهوم (التضخم ، سعر الصرف) هذا من خلال المبحث الاول وابرزت ايضا انتقال الصدمات على السياسات الاقتصادية و فهم العلاقة بين التغيرات في اسعار النفط و الاستجابات الاقتصادية و التدابير لصد هذه الازمات و اتخاذ التدابير الوقائية في المبحث الثاني .اما الجانب التطبيقي فكانت دراسة قياسية تحليلية بعنوان تاثير صدمة اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي ،التضخم ، سعر الصرف الحقيقي) في المبحث الاول . اما المبحث الثاني حاولت الطالبة تكوين نموذج قياسي يبرز العلاقة بين اسعار النفط و متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتية الهيكلية SVAR لاختبار اثر صدمة سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، التضخم ، سعر الصرف ،و برنامج LUCAS و دوال الاستجابة الدافعية بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتية الهيكلية . حيث تم استخدام صدمات اسعار البترول كمتغير مستقل و متغيرات الاقتصاد الكلي كمتغير تابع . حيث توصلت الدراسة الى جملة من النتائج تتلخص في :

_ وجود علاقة طردية بين اسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير، المتوسط و البعيد .

_ الصدمات الايجابية في اسعار النفط تؤدي الى ارتفاع مستويات الناتج المحلي الاجمالي .

_ وجود علاقة عكسية بين سعر النفط و التضخم في المدى القصير .

-وجود علاقة طردية بين سعر النفط و التضخم في المدى المتوسط و البعيد .

-وجود علاقة غير مباشرة بين اسعار النفط و سعر الصرف .

5 – دراسة بغداد تركية ، بن زيدان الحاج (2018) بعنوان اثر اسعار البترول و نسبة التمدرس على الاجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي الجزائري-دراسة قيايسية خلال الفترة 2016/1980 - حيث هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين اسعار البترول و نسبة التمدرس و الاجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي الجزائري خلال فترة 1980-2016 . حيث قسموا هذا البحث الى جانب نظري تناولوا فيه علاقة الاجور باسعار البترول و التعليم فتطرقت الى دراسة دور التعليم في تحديد الاجور في المبحث الاول و دور اسعار البترول في تحديد الاجور في المبحث الثاني . هذا من خلال الاطار النظري و باستخدام المنهج التحليلي القياسي .اما الجانب التطبيقي فكان معنون بدراسة قياسية لاثر اسعار البترول و نسبة التمدرس على الاجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي خلال فترة 1980-2016 . حيث تناول الطالب النموذج القياسي لاثر سعر الصرف و الاسعار على الاجور في القطاع الصناعي و ذلك من خلال تقدير نموذج سعر الصرف و الاسعار و الاجور في القطاع الاقتصادي في المبحث الاول. اما المبحث الثاني فقام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ADF و اختبار PP و منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN و منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS . هذا من خلال الجانب التطبيقي حيث تم استخدام نسبة التمدرس و الاجور الحقيقية كمتغير تابع . حيث خلصت هذه الدراسة بعدة نتائج و هي :

-ان الاجر يزداد مع ارتفاع مستويات التعليم ، و اظهرت معنوية هذا المتغير (نسبة التمدرس) ووجود علاقة طردية بين التعليم و الاجور و بالتالي قبول الفرضية ، لذا يجب الاهتمام بالسياسة التعليمية و الاستثمار في التعليم لان ذلك ينعكس بالايجاب في التحسين و الرفع من الاجور الحقيقية نتيجة ارتفاع الانتاجية .

- وجود علاقة طردية بين اسعار البترول و الاجور في القطاع الاقتصادي ، حيث ان ارتفاع اسعار البترول سيؤدي الى ارتفاع الاجور الحقيقية ، باعتبار الجزائر اقتصاد ريعي و يعتمد على ايرادات البترول ، و اكبر قطاع مساهم في القطاع الاقتصادي الجزائري هو قطاع المحروقات . و هذا بدوره يؤدي الى ارتفاع اجور عمال هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى .

6 _ دراسة عادل مختاري ، مُحَّد بن البار (2020) تحت عنوان اثر تغيرات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستعمال منهجية SVAR – دراسة قياسية خلال الفترة(1980-2018) - حيث تهدف هذه الدراسة الى ابراز اثر تغيرات اسعار النفط على الانفاق الحكومي ، عرض النقد ، معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 باستخدام المنهج الوصفي حيث تناول مقاربة نظرية لتحليل تطور اسعار النفط و تاثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة هذا من خلال الفصل الاول حيث انقسم هذا الاخير الى مبحثين تمحور المبحث الاول حول اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري و تطور اسعاره خلال فترة 1980-2018 و الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري (البطالة ، التضخم ، الناتج المحلي الاجمالي ، رصيد الموازنة العامة و الانفاق الحكومي كمبحث ثاني . اما الجانب التطبيقي فقام بدراسة قياسية تحت عنوان اثر سعر النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر حيث اعتمد على منهجية SVAR التي تعتبر مقياسا موثوقا لقياس سرعة و درجة اثر صدمات النفط على باقي المتغيرات .

حيث حاول من خلال هذا المحور تقديم الاطار النظري للمنهجية و تطبيقها على متغيرات الدراسة و تحليل النتائج المتحصل عليها باستخدام برنامج نماذج اشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR بالاستعانة ببرنامج EVIEWS وفق اختبار ADF و فيليبس بيرون PP ، و اختبار التكامل المشترك لجوهانسون ، و اختبار السببية حسب GRANGER . حيث استخدم متغيرات الاقتصاد الكلي كمتغير تابع و اسعار النفط كمتغير مستقل . وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج و هي :

_ وجود علاقة سببية بين اسعار النفط و بين متغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة ، اي ان اسعار النفط تساهم بنسبة كبيرة في تحسين القدرة التنبؤية لهذه التغيرات .

_ اظهرت دوال الاستجابة الهيكلية عن وجود علاقة طردية بين سعر النفط و حجم الكتلة النقدية في المدى القصير لتتحول الى علاقة طردية في المديين المتوسط و الطويل ووجود علاقة عكسية بين اسعار النفط و بين معدلات البطالة في اجل قصير و طويل .

_ نتائج تحليل التباين اكدت على ان اسعار النفط تساهم مساهمة كبيرة في تفسير التقلبات الظرفية التي يشهدها الانفاق الحكومي و حجم الكتلة النقدية و معدل البطالة في الاجلين المتوسط و الطويل .

_ النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة اكدت التطور المسبق حول طبيعة الاقتصاد الجزائري و تباعيته المطلقة لقطاع المحروقات و كذا تاثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات اسعار النفط .

7 _ دراسة دريش الزهرة ، نمر مُحَّد الخطيب ، جعدي شريفة (2020) بعنوان اثر تقلبات اسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر _ دراسة تحليلية للفترة (2000-2016) .حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثار تقلبات اسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر و المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي GDP

، الموازنة العامة ، الميزان التجاري و البطالة خلال الفترة من 2000 الى 2016 ، و ذلك باستخدام المنهج التحليلي .حيث تم تقسيم الدراسة الى محورين رئيسيين ، المحور الاول تمحور حول تطورات اسعار النفط و مكانته في الاقتصاد الجزائري و الذي بدوره انقسم الى ثلاثة مباحث ، حيث تناول الباحث في المبحث الاول تطورات اسعار النفط (كمفهوم سعر النفط و محددات اسعار النفط). اما المبحث الثاني فابرز فيه مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري و اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري كمبحث ثالث .اما المحور الثاني فكانت دراسة تحليلية تحت عنوان اثر تقلبات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية . و ذلك من خلال دراسة 4 مؤشرات و هي : (الناتج المحلي الاجمالي – الميزان التجاري – البطالة – الموازنة العامة .) و ذلك باستخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي كمتغير تابع و اسعار النفط كمتغير مستقل . و قد تم التوصل في الاخير الى النتائج التالية :

_ يعتبر القطاع النفطي القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي في الجزائر .

_ وجود علاقة طردية واضحة و مباشرة بين اسعار النفط و الناتج المحلي الخام فهو يساهم بمتوسط 34 % من الناتج المحلي (خلال فترة الدراسة) .

_ تؤثر تقلبات اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري فقد بلغت نسبة الصادرات الناتجة من المحروقات 98.3 % من اجمالي الصادرات الجزائرية و هي جد جد كبيرة و هذا دليل على ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد تبعية اي اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة 98 % على الجباية البترولية و بالتالي لها علاقة طردية مع اسعار النفط يعني كلما زادت هذه الاخيرة ادى الى ارتفاع ايرادات الدولة و بالتالي تحقيق فائض في رصيد الميزان التجاري .

_ وجود علاقة عكسية بين اسعار النفط و البطالة لان زيادة ايرادات الخزينة جراء ارتفاع اسعار البترول تؤدي الى زيادة حجم الانفاق العمومي و بالتالي تمويل البرامج التنموية الامر الذي يرفع من مستويات التشغيل .

8 _ دراسة تفالي بن يونس ، صافي احمد (2020) بعنوان اثر السياسات النقدية و سياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات اسعار البترول – دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1990-2016) .حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر السياسات النقدية و سياسات الميزانية على معدلات التضخم في الجزائر في ظل تقلبات اسعار البترول على معدلات التضخم . من خلال تناول الادبيات النظرية كفصل اول مبرزا فيه ماهية السياسة الاقتصادية من خلال ابراز مفهوم السياسة النقدية ، السياسات الميزانية و التضخم هذا في المبحث الاول . اما المبحث الثاني فتناول الباحث دور السياسات النقدية و سياسات الميزانية في ضبط معدلات التضخم .امالجانب التطبيقي فقام الباحث بدراسة اثر كل من السياسات النقدية و سياسات الميزانية و تقلبات اسعار البترول على معدلات التضخم و ذلك من خلال الفترة (1990-2016) باستخدام اختبار السببية TEST GRANGER لنموذج الانحدار الذاتي VAR . حيث تم استخدام السياسات النقدية و السياسات الميزانية و التضخم كمتغير تابع و اسعار البترول كمتغير مستقل .و من اهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

_ اظهرت نتائج دراسة سببية غرانجر ان التغيرات في معدل التضخم هي المتسببة في تغيرات حجم المعروض النقدي و بالتالي فان حجم النقد بمعناه الواسع في الجزائر يتحدد بناءا على معدلات التضخم و ليس العكس ، في حين ان السببية موجودة في الاتجاهين بين معدلات الفائدة و معدل التضخم .

_ اظهرت النتائج التنبؤية للصدمات الهيكلية ان معدل التضخم بتاثر بشكل كبير من الصدمات في متغيرات السياسة الميزانية ، بالاضافة الى ان الصدمة الموجبة في اسعار البترول تؤدي الى تراجع معدلات التضخم في الاجلين القصير و المتوسط ، لتعاود الارتفاع في الاجل الطويل.

_ السياسة النقدية اقل تاثيرا من سياسة الميزانية العامة على معدل التضخم .

9_ دراسة سليم مجلخ (2016) بعنوان اثر تقلبات اسعار البترول على اسعار الصرف في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة

(2013-2015) -حيث هدفت هذه الدراسة الى تحديد اسباب انهيار اسعار البترول و اثره على اسعار الصرف في الجزائر باستخدام المنهجين الوصفي و التحليلي . حيث قام الباحث بتقسيم الدراسة الى قسمين ، حيث تمحور الفصل الاول حول الاطار النظري للدراسة و التي ابرز فيها (سعر البترول ، الازمات السعرية للبترول) كمبحث اول ، اما المبحث الثاني فكان حول ماهية سعر الصرف . اما في الاطار التطبيقي كمبحث اول قام الباحث بدراسة تحليلية تحت عنوان اثر تقلبات اسعار البترول على اسعار الصرف . قام من خلالها بدراسة تحليلية وصفية لتطور اسعار البترول في الجزائر و دراسة وصفية تحليلية لتطور اسعار الصرف خلال الفترة 01-2013 الى 09-2015 . اما المبحث الثاني هو عبارة عن دراسة قياسية تطبيقية لاثر انهيار اسعار النفط على اساس الصرف في الجزائر من خلال الاعتماد على السلسلة الزمنية الشهرية الممتدة من 01-2013 الى09-2015 باستخدام اختبار استقرارية السلسلتين (اختبار جذر الوحدة و التكامل المشترك و الية تصحيح الخطا لانجل غرانجر). حيث تم استخدام كل من اسعار الصرف الاسمية كمتغير تابع TCN و اسعار البترول كمتغير مستقل PP .و خلصت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج هي :

_ عدم استقرار كل من سلسلة اسعار البترول و اسعار الصرف في المستوى و استقرارهما في الفروق الاولى من خلال اختبار جذر الوحدة لكل من ADF و KPSS .

_ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل او كما تعرف بانحدار التكامل المشترك و علاقة قصيرة الاجل او كما تعرف بنموذج تصحيح الخطا بين سعر البترول و سعر الصرف حسب اختبار المرحلتين لانجل غرانجر و العلاقتان مقبولتان اقتصاديا و احصائيا و قياسيا .

_ وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بحيث يؤثر سعر البترول في سعر الصرف .

10 _ دراسة نصير احمد (2018) بعنوان تقلبات اسعار النفط و اسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري – دراسة قياسية خلال الفترة 2014/1970 –حيث هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام و اسعار الصرف بالدولار في الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية التي يشهدها البلد منذ سنة 1970-2014 ، و ينشد هذا التحليل بالاعتماد على اساليب كمية قياسية . حيث قسم هذه الدراسة الى محورين (الفصل الاول و الثاني)، الفصل الاول تمحور حول التطور التاريخي للسوق النفطية ، مبرزة مميزات و خصائص السوق النفطية في المبحث الاول ، و العوامل الاساسية المؤثرة في اسعار النفط كمبحث ثاني ، و تحليل العلاقة بين اسعار النفط و سعر الصرف في المبحث الثالث. اما الجانب التطبيقي فقامت الباحثة بدراسة تحليلية قياسية لدراسة اسعار النفط على سعر الصرف الخام و اثر هذه التقلبات في المبحث الاول . اما المبحث الثاني فحاول تكوين نموذج قياسي يبرز العلاقة ما بين سعر الصرف و تغيرات اسعار النفط خلال الفترة 1970-2014 و ذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك CO INTEGRA ، الية التصحيح العشوائي ، نموذج تصحيح الخطا ، و انجل و غرانجر . حيث استخدم سعر الصرف كمتغير تابع و تغيرات اسعار البترول كمتغير مستقل .حيث خلصت هذه الدراسة بجملة من النتائج و هي :

_ يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الازمات و الصراعات السياسية ، و يرجع الخبراء هذه العلاقة الى بداية القرن الماضي و تحديدا عام 1914 ، حيث اضحت سلعة النفط محركا اساسيا و مهما في وقائع الازمات و الصراعات الدولية.

_ تشكل الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الاورو اصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري بالدول الاوروبية في اطار توقيعها لاتفاقية الشراكة اذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات.

_ تظهر معلمة معدل ارتفاع اسعار النفط بابطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى المعنوية 1 % و باشارة موجبة .

_ ان التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما تزيد عن 89% من التقلبات التي تحدث على مستوى تغيرات اسعار الصرف ، كما ان احصائية DW تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

_ العلاقة بين اسعار النفط الخام و اسعار الصرف الدولار هي علاقة سببية باتجاهين بحيث يمكن القول بان كل منهما مسببا في الاخر .

_ يساهم ارتفاع اسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة و ايرادات النفط الامريكية و زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، و لكون سعر النفط و الدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فان الدول المنتجة للنفط و التي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار و التي تستخدم لشراء سلع اخرى من الاسواق الخارجية.

11 _ دراسة معمر بن عبد الباسط ، بن غانم عبد الهادي (2019) بعنوان العلاقة بين تقلبات سعر البترول و النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2015).حيث هدفت هذه الدراسة الى تبيان جانب مهم يخص الاقتصاد النفطي في الجزائر ، و هو توضيح العلاقة بين تقلبات سعر البترول و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2015 بالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL من خلال دراسة تحليلية وصفية لتطور سعر النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 كفصل اول . مبرزا فيه تطور سعر النفط و نصيب الفرد في الجزائر خلال هذه الفترة . اما الجانب التطبيقي فكانت دراسة قياسية تحت عنوان اثر سعر البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1980-2015 . حيث حاول الباحث تكوين نموذج قياسي يبرز العلاقة بين سعر البترول و النمو الاقتصادي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL و اختبار AUGMENTED DICKEY FULLER و كذا اختبار PHILLIP PERRON à حيث تم استخدام سعر البترول كمتغير مستقل و النمو الاقتصادي متغير تابع .حيث توصل الباحث الى جملة من النتائج هي :

_ من خلال الدراسة التحليلية الوصفية تبين وجود علاقة احصائية ايجابية بين اسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر، ذلك ان الصدمة النفطية السالبة لسنة 1986 انعكست مباشرة على نصيب الفرد الجزائري من الناتج الاجمالي المحلي حيث انخفض ب 98.805 دولار امريكي ، على العكس من ذلك في الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2004 اذ انعكست ايجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

_ اتضح من خلال اختبار استقرار النموذج ، ان هناك استقرار في الاجلين الطويل و القصير ، و هذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر المتغير التابع في الاجل الطويل و الاجل القصير .

_ من خلال معامل تصحيح الخطا السالب و المعنوي (- 0.17) ، يتبين ان سلوك المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يستغرق 06 سنوات حتى يصل الى وضع التوازن في الاجل الطويل ،كما يظهر من النتائج ان 17 % من مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام .

_ تم التاكد من وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، حيث الزيادة ب 1% من سعر البترول تقابله الزيادة ب 0.13% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل و كذلك العلاقة الطردية الغير معنوية عند مستوى معنوية 1% التي تربط ما بين الانفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، ب 0.26% في المدى الطويل .

12 _ دراسة بوسبيعات ابتسام ، مكرتار قلوشة نادية (2020) بعنوان اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 2018/1987 –حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل و دراسة اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي من خلال تناول مقاربة نظرية للاستثمار الاجنبي كفصل اول مبرزا فيه ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر و النظريات المفسرة له اضافة الى علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بمتغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف ، الناتج المحلي ، النمو الاقتصادي و الضرائب) هذا من خلال الاطار النظري باستخدام المنهج التحليلي القياسي .اما الجانب التطبيقي فكانت دراسة تحليلية قياسية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حيث تناول الطالب دراسة تحليلية لتطور الاستثمار في الجزائر في المبحث الاول ، اما المبحث الثاني فحاول تكوين نموذج قياسي يبرز العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1987-2018 باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون حيث تم استخدام الاستثمار المباشر كمتغير تابع و متغيرات الاقتصاد الكلي كمتغير مستقل .

حيث خلصت الدراسة بجملة من النتائج و هي :

_ بعد دراسة استقرارية المتغيرات محل الدراسة تبين انها غير مستقرة عند المستوى.

_ عند اجراء الفرق الاول استقرت السلاسل الخاصة بمتغيرات الدراسة .

_ كانت نتائج اختبار التكامل المشترك تبين وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الاجنبي المباشر و متغيرات الدراسة .

_ بعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية تبين ان النموذج سليم احصائيا .

_ اظهر اختبار BREUSH -GODFREY انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء .

_ يبين التكامل المتزامن في اختبار التكامل المشترك ان المتغيرات لها علاقة توازنية قصيرة المدى باستثناء نمو الناتج المحلي الاجمالي .

13 _ دراسة بورحلي خالد ، بوروشة كريم (2017) بعنوان تاثير تغير اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلية في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2014) –حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراز العلاقة بين تغيرات اسعار النفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في : الناتج المحلي الاجمالي ، الميزان التجاري و رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1970-2014 . و ذلك باستخدام المنهج القياسي و بالضبط نموذج VAR و اختبار السببية في الدراسة التطبيقية و المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع. حيث قام الباحث بتقسيم الدراسة الى محورين . المحور الاول تناول فيه محددات و تطورات اسعار النفط خلال الفترة 1970-2014 حيث ابرز فيه مفهوم سعر النفط كمبحث اول ، محددات اسعار النفط كمبحث ثاني و تطور اسعار النفط في ظل الازمات النفطية في المبحث الثالث .

اما الفصل الثاني و هو الجانب التطبيقي كان دراسة قياسية بعنوان اثر تغير سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الاتجاهي VAR ، حيث حاول تكوين نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين سعر النفط و متغيرات الاقتصاد الكلي . ثم قام الباحث بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ADF بالاعتماد على برنامج EVIEWS .حيث خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج و هي :

_ تؤثر تقلبات اسعار رصيد الميزانية العامة في الجزائر ، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الجباية البترولية الى اجمالي الايرادات حوالي 51.50 % خلال فترة الدراسة اي اكثر من نصف الايرادات العامة .

_ تؤثر تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر ، فقد بلغت نسبة صادرات المحروقات 95.03 % من اجمالي الصادرات الجزائرية .

_ تؤثر تقلبات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع النفطي حوالي 30% في الناتج المحلي.

14 _ دراسة بوخشبة هوارية ، دلاس شهيناز (2017) بعنوان اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2015) .حيث هدفت هذه الدراسة الى دراسة تقلبات اسعار البترول و دراسة العوامل المؤثرة فيه و مدى تاثيره على النمو الاقتصادي. باستخدام المنهج التاريخي في الفصل الاول لتتبع التطور التاريخي للبترول ، المنهج التحليلي في الفصل الثاني لتحليل بعض النماذج الاقتصادية للنمو الاقتصادي ، اما المنهج الاستقرائي في الفصل الاخير من خلال فتم استخدامه لقياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة حيث تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور .تم التطرق في المحور الاول الى الاطار النظري للنفط و الذي ابرزت فيه (

مفهوم البترول ، مكوناته ، اصله ، انواعه ، خصائصه و اهميته في الاقتصاد) هذا كمبحث اول . اما المبحث الثاني ابرزت فيه علاقة سعر البترول ببعض متغيرات الاقتصادية و المرض الهولندي .اما الفصل الثاني فكان عبارة عن مفهوم شامل لماهية النمو الاقتصادي و طرق قياسه و اهم نظرياته و نماذجه .اما الفصل الثالث و هو الجانب التطبيقي فقامت الطالبة بدراسة قياسية و تحليلية بعنوان اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث حيث قامت الطالبة في المبحث الاول بعرض لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات في الجزائر ، اما المبحث الثاني فقامت بعرض نظري لنموذج الدراسة . و في الاخير قامت بدراسة تطبيقية توضح فيها تاثير سعر النفط على النمو الاقتصادي الجزائري باستخدام اختبار DICKEY FULLER المطور لجذر الوحدة بالاعتماد على برنامج EVIEWS . باستخدام النمو الاقتصادي كمتغير تابع و اسعار البترول كمتغير مستقل .و قد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج و هي :

_ السعر البترولي يتحدد انطلاقا من مجموعة من المحددات و ان الجزائر دولة ريعية بترولية يتاثر اقتصادها بالتغيرات التي تطرا على الاسعار اما ايجابا او سلبا .

_ وجود تاثيرات ذات دلالة احصائية و قياسية و علاقة طويلة المدى بين التغير في سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية .

_ ان اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة للتقلبات و التغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع و الذي يخضع لقوى خارجية ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق .

_ يتاثر النمو الاقتصادي باسعار البترول حيث اذا ارتفعت الاسعار بنسبة 1% يرتفع النمو الاقتصادي بنسبة 0.14 %.

_ الانفاق الحكومي الحقيقي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل حيث اذا ارتفع الانفاق الحكومي بمقدار 1% يرتفع النمو الاقتصادي بنسبة 0.15 %.

_ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي حيث ان ارتفاع نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% ينتج عنه نمو اقتصادي بنسبة 1.03 % .

_ التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل حيث ارتفاع التضخم ب 1% يؤدي الى انخفاض نمو بنسبة 0.04 % .

_ يؤثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل في الجزائر بحيث ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي الى 0.36 % .

_ تؤثر الواردات الحقيقية ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل حيث ارتفاع الواردات الحقيقية بنسبة 1% ينتج عنه النمو الاقتصادي بنسبة 0.007 % .

15 _ دراسة بوجمعة صادو ، محي الدين بوتاعة (2015) بعنوان اثر تغيرات سعر النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية في الاقتصاديات النفطية _ دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2013).هدفت هذه الدراسة الى تبيان اهمية النفط و دوره في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ، و كذلك هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري . حيث ابرزت الطالبة اهم المفاهيم الاساسية حول الاقتصاد النفطي و العوامل المحددة لاسعار النفط في الفصل الاول. اما الفصل الثاني فتمحور حول اهم المفاهيم الاساسية للتوازن الاقتصادي الداخلي و اهم العوامل المؤثرة فيه . اما الجانب التطبيقي فقامت الطالبة بدراسة تحليلية قياسية تحت عنوان اثر تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية ، حيث قامت بدراسة تطور احتياطات النفط في الجزائر

و تطور الاسعار في المبحث الاول . اما المبحث الثاني فقامت الطالبة بتكوين نموذج قياسي يبرز العلاقة ما بين تاثير سعر النفط على التوزنات الاقتصادية و على بعض متغيرات الاقتصاد الكلية (النمو الاقتصادي – التضخم – رصيد الميزانية – معدل البطالة). باستخدام نموذج التكامل المتزامن لجوهانسون ، اختبار ديكي فولر الموسع و اختبار فيليبس بيرون . حيث استخدم اسعار النفط كمتغير مستقل و المتغيرات الاقتصادية كمتغير تابع .و خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

_ وجود علاقة عكسية بين تغير سعر النفط و معدل التضخم في الجزائر .

_ وجود علاقة طردية بين رصيد الميزانية و التغير في سعر النفط .

_ و هناك علاقة عكسية بين التغير في اسعار النفط و معدل البطالة حيث ان اسعار النفط تؤدي الى رفع معدلات النمو .

16 _ دراسة سعاد بن مسعود ، الحدي نجودية (2019) بعنوان اثر تغيرات اسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986-2016).حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تاثير تغيرات سعر النفط على وضعية الميزان التجاري خلال الفترة ما بين 1986-2016 باستخدام المنهج التحليلي القياسي حيث تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور :

المحور الاول تمحور حول الاطار النظري للنفط من خلال التعريف به ، اهميته و انواع سعر النفط في المبحث اول . و مفاهيم حول الميزان التجاري و اهميته في المبحث الثاني . اما المحور الثاني فقامت بدراسة تطورات كل من اسعار النفط و الميزان التجاري خلال فترة الدراسة . اما الجانب التطبيقي فكانت دراسة قياسية تحت عنوان نمذجة قياسية لاثر اسعار النفط على وضعية الميزان التجاري من خلال دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات باستعمال اختبار الجذور

الاحادية ديكي فولر ، ثم القيام باختبار الدراسة باستخدام اختبار علاقة التكامل المتزامن لجوهانسون و غرانجر لاختبار العلاقة السببية .حيث تم استخدام اسعار النفط كمتغير مستقل و مؤشر الميزان التجاري كمتغير تابع و يمكن تلخيص النتائج المتوصل اليها في النقاط التالية:

– اظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي فولر ان سلاسل الدراسة لا تحتوي على الجذر الاحادي حيث ان قيم احصائيات الاختبار اقل من القيم الحرجة ، و بالتالي فان السلاسل مستقرة من الدرجة الاولى .

–اوضحت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين اسعار النفط و الميزان التجاري في الجزائر ، و يرجع ذلك الى تركيبة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا ريعيا قائما على النفط و ايضا ان 98 % من صادراته هي صادرات نفطية ، في حين ان اختبار السببية لغرنجر عدم وجود علاقة سببية قصيرة الاجل بين هذه المتغيرات.

–كما اوضحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط و الميزان التجاري اي كلما ارتفعت اسعار النفط في الاسواق العالمية يصاحبها تحسن في وضعية الميزان التجاري في الجزائر .

17**– دراسة بلعباس رابح ، زغبة طلال (2017)** بعنوان اثر انهيار اسعار النفط على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1986–2016).حيث هدفت الى دراسة اثر اسعار النفط على معدل البطالة في الجزائر و تحليل اتجاه العلاقة بين سعر النفط و البطالة بين المدى القريب و البعيد باستخدام منهجية التكامل المشترك .حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التحليلية و القياسية دراسة مدى تاثر معدل البطالة في الجزائر بتقلبات اسعار النفط ،كما حاول ايضا القاء نظرة استشرافية لتاثير الصدمة الحالية المتمثلة في انهيار اسعار النفط على معدلات البطالة من خلال تطبيق نموذج اشعة تصحيح الخطا VECM ، حيث قام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية

باستخدام كل من اختبار ADF و اختبار فيليبس بيرون . ثم قام باختبار JOHANSON COINTEGRATION TEST لتحديد امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر النفط و البطالة في الجزائر و بعدها قام بتقدير نموذج اشعة تصحيح الخطا VECM هذا في الفصل الاول . اما الجانب التطبيقي فكان دراسة قياسية تحت عنوان دراسة و تحليل استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على السلاسل الزمنية و باستخدام اختباري ADF و فيليبس بيرون لدراسة الاستقرارية ، حيث تم استخدام معدل البطالة كمتغير تابع و اسعار النفط كمتغير مستقل . و خلصت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج و هي :

_ وجود ارتباط قوي لسوق العمل الجزائري بتقلبات سوق النفط العالمي في المدى البعيد .

_ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر النفط و معدل البطالة في الجزائر .

_ لا تؤثر تقلبات اسعار النفط الظرفية في مؤشرات سوق العمل الجزائري و البطالة على المدى القريب .

18 – دراسة العربي دحماني (2019) ، بعنوان اثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة

(1990-2016).حيث هدفت هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن العلاقة بين النمو الاقتصادي و اسعار النفط في الجزائر من خلال تفحص الاتجاه العام لتغيرات اسعار النفط في الاسواق العالمية و تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة باستخدام المنهج الوصفي . حيث قسم الدراسة الى جزاين ، الجزء النظري و يتضمن ادبيات العلاقة بين اسعار المحروقات و النمو الاقتصادي من خلال تناوله لدور قطاع المحروقات في النشاط الاقتصادي بالجزائر .اما الجانب التطبيقي فكانت دراسة قياسية تحت عنوان اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تكوين نموذج قياسي يبرز العلاقة السببية بين اسعار النفط و معدلات النمو الاقتصادي بتطبيق

طرق و نماذج قياسية مناسبة للحصول على افضل تقدير و نتائج مضبوطة و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطاة ARDL كل هذا بعد دراسة استقرارية السلاسل لمتغيرات الدراسة باستخدام اختباري ADF و فيليبس بيرون ، حيث تم استخدام مؤشر النمو الاقتصادي كمتغير تابع و اسعار النفط كمتغير مستقل.و بعد الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية :

_ توصلت الدراسة الى كون النشاط الاقتصادي في الجزائر مرتبط بشكل كبير بايرادات المحروقات و هذا الارتباط يقدر حسب النموذج المقدر ب 71 % ، ما يجعله عرضة لتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية و بالتالي الصدمات البترولية و منه للازمات المالية .

_ اسعار النفط تتاثر بعامل اساسي و منطقي و هو مستوى العرض و الطلب في السوق و لكن ليس العامل الوحيد بل هناك عوامل اخرى كالازمات السياسية و المضاربة في هذه السوق .

_ ارتفاع الموارد المالية المتاتية من عوائد صادرات المحروقات تؤدي الى تحسن المؤشرات الاقتصادية ، كالنمو الاقتصادي و زيادة معدل الاستثمار ما يوحي بتحسن الاوضاع الاقتصادية لكن الواقع يعطي صورة مغايرة تماما ، حيث يؤدي اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على مداخيل المحروقات الى اظهار وضعية غير حقيقية للمؤشرات الاقتصادية ، فمثلا الناتج الداخلي الخام و الذي يعتبر اهم المؤشرات التي تصور لنا الوضعية الاقتصادية للبلد يعطي نتائج مضللة بالنسبة للاقتصاد الجزائري لكون من بين مركباته مداخيل البترول ، لكن بمجرد عزل هذه المركبة تتضح الوضعية الهشة للاقتصاد في الجزائر .

_ عدم توجيه الموارد المالية بشكل كافي و مناسب للقطاعات المنتجة كالقطاع الفلاحي و قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

_ تشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة و تشجيع التكوين و التدريب و البحث .

_ تشجيع الاستثمارات ذات كثافة اليد العاملة لامتصاص البطالة التي تؤرق المجتمع .

_ للوصول بالاقتصاد الجزائري الى وضعية تتميز بمعدلات نمو مرتفعة و مستقرة يتطلب الامر توجيه الموارد المالية الى القطاعات الاقتصادية المولدة للقيمة المضافة و تفادي سياسة ما يسمى اقتصاد البازار .

19 – دراسة يوب فايزة (2020) ، بعنوان اثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري – دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018) .حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2018 . باستخدام المنهج الوصفي حيث خصصت القسم الاول من هذه الدراسة الى الالمام بالجانب النظري الخاص بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة ، حيث اشارت الى المفاهيم الاساسية المتعلقة باسعار النفط و اهم المحددات الرئيسية ،كما تطرقت لواقع قطاع النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باعتبار ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي . كما اشارت الى انعكاسات تغيرات اسعار البترول على رصيد الميزان التجاري و ذلك من خلال دراسة تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة المدروسة. اما القسم الثاني من هذه الدراسة و هو الجانب التطبيقي فكانت دراسة تحليلية قياسية تحت عنوان اثر اسعار النفط على الميزان التجاري للفترة 1990-2018 حيث قامت بتقدير اثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري باتباع منهجية التكامل المشترك انجل غرانجر باستخدام رصيد الميزان التجاري كمتغير مستقل و اسعار النفط كمتغير تابع. و توصلت للنتائج التالية :

_ شهد الميزان التجاري عجز في رصيده خلال السنوات الاخيرة 2015-2016-2017-2018 و كان سببه انخفاض اسعار النفط منذ منتصف 2014 ، مما انعكس بالسلب على مستوى الصادرات .

_ بعد اجراء اختبار التكامل المشترك و من خلال استخدام طريقة انجل غرانجر توصلت الى امكانية وجود علاقة تكامل مشترك ما بين اسعار النفط و الميزان التجاري في المدى الطويل .

_ نتائج الدراسة تثبت صحة الفرضية و بالتالي تبين ان الميزان التجاري الجزائري يتاثر بالتغيرات في اسعار البترول .

_ تم تقدير نموذج تصحيح الخطا ECM و الذي تبين ان الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 55% في كل سنة بالاضافة الى ان القيمة السالبة تؤكد وجود علاقة توازنية في المدى الطويل سالبة بين رصيد الميزان التجاري و اسعار البترول .

20- دراسة مومن عبد الكريم (2020) بعنوان العلاقة الديناميكية و السببية بين اسعار البترول و الانفاق العام بالجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2019). حيث هدفت هذه الدراسة الى وصف و تحليل و قياس اثر تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية .حيث قسم الباحث هذه الدراسة الى محورين . المحور الاول و هو الاطار النظري و الذي بدوره انقسم الى قسمين ، المبحث الاول و الذي ابرز فيه التطور التاريخي لاسعار البترول خلال الفترة (1980-2019) ، و المبحث الثاني الذي تمحور حول تطور الانفاق العام في الجزائر خلال نفس الفترة المدروسة . اما المحور الثاني و هو الجانب التطبيقي قام من خلاله الباحث بدراسة قياسية تحت عنوان اثر صدمات اسعار البترول على الانفاق العام بالجزائر خلال الفترة (1980-2019). باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR. حيث تم

استخدام اسعار البترول كمتغير مستقل و الانفاق العام كمتغير تابع . حيث توصل الباحث الى جملة من النتائج هي كالتالي :

– ان ظاهرة تزايد الانفاق العام موجودة في الجزائر خلال فترة الدراسة باستثناء فترة الاصلاحات الاقتصادية التي مست جميع القطاعات الاقتصادية تحت وصاية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1995-1998 ، لانه كان من ضمن البنود التي تم التركيز عليها ضرورة ترشيد الانفاق العام للتخلص من العجز ، و هو ما ادى الى انخفاض نفقات التجهيز التي تم التركيز عليها نظرا لصعوبة تقليص نفقات التسيير ، كما عرفت سنة 2013 انخفاضا اخر في جانب النفقات العامة بسبب التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الانفاق العام .

– ان انخفاض العوائد البترولية في السنوات الاخيرة ترك اثارا سلبية على الميزانية العامة للدولة بسبب الاستمرار في التوسع في سياسة الانفاق العام ، و هو الامر الذي يتطلب استمرار تدفق الايرادات البترولية او ايجاد مصادر اخرى يتم من خلالها تغطية حجم النفقات العامة المتزايد .

– من خلال الدراسة القياسية استنتجنا انه توجد علاقة طردية بين اسعار البترول و الانفاق العام ، فاذا ارتفعت اسعار البترول في سنة معينة يرتقب زيادة الانفاق العام في السنة التي تليها ، و ان النموذج المقدر مقبول من الناحية الاقتصادية و من الناحية الاحصائية ، و يخلو من العيوب القياسية . كما اثبتت اختبار السببية لغرانجر ان هناك سببية احادية الاتجاه من اسعار البترول نحو الانفاق العام ، و ان صدمة موجبة في اسعار البترول ستكون استجابة فورية و موجبة لمستوى الانفاق العام في المدى القصير .

II-2 :: تلخيص الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	عنوان الدراسة	النموذج المستخدم	متغيرات الدراسة		نتائج الدراسات
			متغير مستقل	متغير تابع	
دراسة بلعباس عزالدين بسيسة.	-اثر تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر .	-نموذج شعاع الانحدار الذاتي . -اختبار انجل و غرانجر.	اسعار البترول	الانفاق العام	-وجود علاقة طردية قصيرة الاجل بين اسعار البترول و الانفاق العام . -وجود علاقة ذات اثر ايجابي بين اسعار البترول و الانفاق العام
دراسة اسيا موسى.	-اثر صدمات اسعار النفط على التوازنات	-نموذج الانحدار	اسعار البترول	-التضخم النفقات العامة سعر الصرف -الميزان التجاري -التوازن	-وجود علاقة طردية ما بين متغيرات سعر النفط و كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، الميزان التجاري ، الانفاق العام . -علاقة عكسية بين تقلبات اسعار

	الاقتصادية الكلية .	الذاتي .		الخارجي	النفط و كل من معدل التضخم و سعر الصرف . – صدمات اسعار النفط السالبة تؤثر سلبا على التوازنات الاقتصادية الكلية .
دراسة برودي نعيمة و فيلالي يوسف.	–اثر تقلبات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر .	–نماذج متجهات الانذار الهيكلية .	اسعار النفط	–مؤشرات الاستقرار النقدي.	–يتاثر سعر الصرف الحقيقي بتغير سعر النفط . –يتاثر التضخم بكل المتغيرات الاخرى و يتاثر بالصدمات الهيكلية . –وجود علاقة سببية في اتجاهين بين سعر الصرف الحقيقي و سعر النفط . –وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف باتجاه نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع –وجود علاقة سببية في اتجاه واحد

					من نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع باتجاه مؤشر اسعار المستهلك ، في حين غياب هذه العلاقة السببية من مؤشر اسعار المستهلك باتجاه نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع. -وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع باتجاه سعر البترول و غياب علاقة سببية بين سعر النفط و نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع.
دراسة خولة عدناني	-تاثير صدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية	-نموذج متجهات الانحدار الذاتية الهيكلية RAVS	صدمات اسعار النفط	-التضخم -سعر الصرف	_ وجود علاقة طردية بين اسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير، المتوسط و البعيد . _ الصدمات الايجابية في اسعار النفط تؤدي الى ارتفاع مستويات الناتج المحلي الاجمالي

	الكلية في الجزائر.				_ وجود علاقة عكسية بين سعر النفط و التضخم في المدى القصير . -وجود علاقة طردية بين سعر النفط و التضخم في المدى المتوسط و البعيد . -وجود علاقة غير مباشرة بين اسعار النفط و سعر الصرف
دراسة بغداد تركية ، بن زيدان الحاج	-اثر اسعار البترول و نسبة التمدرس على الاجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي الجزائري.	-نموذج التكامل المشترك لجوهانسون. -منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS .	اسعار البترول	-الاجور الحقيقية	وجود علاقة طردية بين التعليم و الاجور . - وجود علاقة طردية بين اسعار البترول و الاجور في القطاع الاقتصادي .
دراسة	-اثر تغيرات	نموذج متجهات	اسعار	-البطالة	_ وجود علاقة سببية بين اسعار

عادل مختاري و مُحَمَّد بن البار.	اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي .	الانحدار الذاتية الهيكلية RAVS.	النفط	-التضخم -الناتج المحلي الاجمالي -الانفاق الحكومي -رصيد الموازنة العامة	النفط و بين متغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة . _ وجود علاقة طردية بين سعر النفط و حجم الكتلة النقدية في المدى القصير لتتحول الى علاقة طردية في المديين المتوسط و الطويل -وجود علاقة عكسية بين اسعار النفط و بين معدلات البطالة في اجل قصير و طويل . _ اسعار النفط تساهم مساهمة كبيرة في تفسير التقلبات الظرفية التي يشهدها الانفاق الحكومي و حجم الكتلة النقدية و معدل البطالة في الاجلين المتوسط و الطويل .
دراسة دريش	-اثر تقلبات اسعار النفط	المنهج التحليلي .	اسعار النفط	-البطالة -الموازنة العامة	_ يعتبر القطاع النفطي القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي

الزهرة ، نمر مُحَّد الخطيب ، جعدي شريفة .	على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر .			-الميزان التجاري -الناتج المحلي الاجمالي	الكلي في الجزائر . _ وجود علاقة طردية واضحة و مباشرة بين اسعار النفط و الناتج المحلي الخام . _ تؤثر تقلبات اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري. _ وجود علاقة عكسية بين اسعار النفط و البطالة . - وجود علاقة طردية بين نسبة الصادرات و اسعار النفط.
دراسة تفالي بن يونس ، صافي احمد.	-اثر السياسات النقدية و سياسات الميزانية على معدلات التضخم في	-نموذج الانحدار الذاتي VAR .	اسعار البترول	-السياسات النقدية -السياسات الميزانية -التضخم	_ التغيرات في معدل التضخم هي المتسببة في تغيرات حجم المعروض النقدي . _ معدل التضخم بتاثر بشكل كبير من الصدمات في متغيرات السياسة الميزانية. -الصدمة الموجبة في اسعار البترول

	ظل تقلبات اسعار البترول .				تؤدي الى تراجع معدلات التضخم في الاجلين القصير و المتوسط ، لتعاود الارتفاع في الاجل الطويل . _ السياسة النقدية اقل تاثيرا من سياسة الميزانية العامة على معدل التضخم .
دراسة سليم مجلخ.	-اثر تقلبات اسعار البترول على اسعار الصرف في الجزائر .	-نموذج تصحيح الخطا لانجل و غرانجر .	اسعار البترول	اسعار الصرف الاسمية	_ عدم استقرار كل من سلسلة اسعار البترول و اسعار الصرف في المستوى و استقرارهما في الفروق الاولى من خلال اختبار جذر الوحدة لكل من ADF و SSPK . _ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر البترول و سعر الصرف. _ وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بحيث يؤثر سعر البترول في سعر

					الصرف .
دراسة نصير احمد .	-تقلبات اسعار النفط و اسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري .	-نموذج التكامل المشترك CO ARGETNI -نموذج تصحيح الخطا لانجل و غرانجر .	اسعار البترول	سعر الصرف	_ يرتبط النفط بعلاقة وطيدة مع الازمات و الصراعات السياسية. _ تشكل الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الاورو اصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري بالدول الاوروبية في اطار توقيعها لاتفاقية الشراكة اذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات. _ العلاقة بين اسعار النفط الخام و اسعار الصرف الدولار هي علاقة سببية باتجاهين بحيث يمكن القول بان كل منهما مسببا في الاخر . _ يساهم ارتفاع اسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة

					و ايرادات النفط الامريكية و زيادة العجز في ميزان المدفوعات .
دراسة معمر بن عبد الباسط ، بن غانم عبد الهادي .	-العلاقة بين تقلبات سعر البترول و النمو الاقتصادي في الجزائر	-نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة LDRA .	اسعار البترول الانفتاح التجاري	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .	_ وجود علاقة احصائية ايجابية بين اسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر. -الصدمة النفطية السالبة لسنة 1986 انعكست مباشرة على نصيب الفرد الجزائري من الناتج الاجمالي المحلي، على العكس من ذلك في الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2004 اذ انعكست ايجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . _ هناك استقرار في الاجلين الطويل و القصير ، و هذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر المتغير التابع في الاجل الطويل و

					الاجل القصير . _ وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، حيث الزيادة ب 1% من سعر البترول تقابله الزيادة ب 0.13% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل . -وجود علاقة طردية غير معنوية عند مستوى معنوية 1% التي تربط ما بين الانفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، ب 0.26% في المدى الطويل .
دراسة بوسبيعات ابتسام ، مكرتار	-اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على	نموذج التكامل المشترك لجوهانسون .	-سعر الصرف -الناتج المحلي	الاستثمار الاجنبي المباشر	_ وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الاجنبي المباشر و متغيرات الدراسة .

قلوشة نادية .	الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .		-النمو الاقتصادي -الضرائب		_ اظهر اختبار BREUSH - GODFREY انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء .
دراسة بورحلي خالد بوروشة كريم .	-تاثير تغير اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلية في الجزائر .	نموذج الانحدار الذاتي الاتجاهي RAV .	-اسعار النفط	-الناتج المحلي الاجمالي -الميزان التجاري -رصيد الميزانية العامة	_ تؤثر تقلبات اسعار النفط على رصيد الميزانية العامة في الجزائر ، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الجباية البترولية الى اجمالي الايرادات حوالي 51.50 %. _ تؤثر تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر ، فقد بلغت نسبة صادرات المحروقات 95.03 % من اجمالي الصادرات الجزائرية . _ تؤثر تقلبات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع

					النفطي حوالي 30% في الناتج المحلي .
دراسة بوخشبة هوارية ، دلاس شهيناز.	-اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي .	النموذج المطور لجذر الوحدة ديكي فولر .	اسعار البترول	-النمو الاقتصادي	_ وجود علاقة طويلة المدى بين التغير في سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية . _ ان اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة للتقلبات و التغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع و الذي يخضع لقوى خارجية ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق _ يتاثر النمو الاقتصادي باسعار البترول. _ الانفاق الحكومي الحقيقي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل .

					ـ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي . ـ التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل . ـ يؤثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل في الجزائر ـ تؤثر الواردات الحقيقية ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.
دراسة بوجمعة صادو ، محي الدين بوتاعة .	-اثر تغيرات سعر النفط على التوازنات الاقتصادية	نموذج التكامل المتزامن لجوهانسون .	اسعار النفط	-التضخم -النمو الاقتصادي -البطالة -رصيد الميزانية	ـ وجود علاقة عكسية بين تغير سعر النفط و معدل التضخم في الجزائر . ـ وجود علاقة طردية بين رصيد الميزانية و التغير في سعر النفط .

	الكلية الداخلية في الاقتصاديات النفطية .				_ و هناك علاقة عكسية بين التغير في اسعار النفط و معدل البطالة حيث ان اسعار النفط تؤدي الى رفع معدلات النمو .
دراسة سعاد بن مسعود ، الحدي نجوية .	-اثر تغيرات اسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر .	نموذج التكامل المشترك لجوهانسون. -نموذج تصحيح الخطا لانجل و غرانجر. -اختبار الجذور الاحادية ديكي فولر.	اسعار النفط	-مؤشر الميزان التجاري.	-اوضحت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين اسعار النفط و الميزان التجاري في الجزائر. - عدم وجود علاقة سببية قصيرة الاجل بين هذه المتغيرات حسب اختبار السببية لغرانجر . - اوضحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط و الميزان التجاري اي كلما ارتفعت اسعار النفط في الاسواق العالمية يصاحبها

					تحسن في وضعية الميزان التجاري في الجزائر
دراسة بلعباس رابح ، زغبة طلال .	-اثر انهيار اسعار النفط على البطالة في الجزائر .	-نموذج اشعة تصحيح الخطا MCEV . -نموذج التكامل المشترك لجوهانسون.	اسعار النفط	-معدل البطالة	_ وجود ارتباط قوي لسوق العمل الجزائري بتقلبات سوق النفط العالمي في المدى البعيد . _ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر النفط و معدل البطالة في الجزائر . _ لا تؤثر تقلبات اسعار النفط الظرفية في مؤشرات سوق العمل الجزائري و البطالة على المدى القريب .
دراسة العربي دحماني .	-اثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر .	-نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطاة LDRA .	اسعار النفط	النمو الاقتصادي	_ النشاط الاقتصادي في الجزائر مرتبط بشكل كبير بايرادات المحروقات و هذا الارتباط يقدر حسب النموذج المقدر ب 71 % .

					_ اسعار النفط تتاثر بعامل اساسي و منطقي و هو مستوى العرض و الطلب في السوق. _ ارتفاع الموارد المالية المتاتية من عوائد صادرات المحروقات تؤدي الى تحسن المؤشرات الاقتصادية. _ عدم توجيه الموارد المالية بشكل كافي و مناسب للقطاعات المنتجة كالقطاع الفلاحي و قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة . _ تشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة و تشجيع التكوين و التدريب و البحث . _ تشجيع الاستثمارات ذات كثافة اليد العاملة لامتصاص البطالة التي تؤرق المجتمع .
دراسة	-اثر تغيرات	-نموذج التكامل	رصيد	اسعار النفط	_ادى انخفاض اسعا البترول الى

يوب فايزة .	اسعار البترول على الميزان التجاري .	المشترك انجل غرانجر.	الميزان التجاري		عجز في الميزان التجاري مما ا شهد الميزان التجاري مما انعكس بالسلب على مستوى الصادرات . _ بعد اجراء اختبار التكامل المشترك و باستخدام طريقة انجل غرانجر توصلت الى وجود علاقة تكامل مشترك ما بين اسعار النفط و الميزان التجاري في المدى الطويل . _ نتائج الدراسة تثبت صحة الفرضية و بالتالي تبين ان الميزان التجاري الجزائري يتاثر بالتغيرات في اسعار البترول . _ تم تقدير نموذج تصحيح الخطا ECM و الذي تبين ان الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 55% في كل سنة بالاضافة الى ان القيمة السالبة تؤكد وجود علاقة توازنية في المدى الطويل

					سالبة بين رصيد الميزان التجاري و اسعار البترول .
دراسة مومن عبد الكريم	دراسة العلاقة الديناميكية و السببية بين اسعار البترول و الانفاق العام	نموذج الانحدار الذاتي VAR	اسعار النفط	الانفاق العام.	-عرفت سنة 2013 انخفاضا في جانب النفقات العامة بسبب التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الانفاق العام . - ان انخفاض العوائد البترولية في السنوات الاخيرة ترك اثارا سلبية على الميزانية العامة للدولة بسبب الاستمرار في التوسع في سياسة الانفاق العام. - وجود علاقة طردية بين اسعار البترول و الانفاق العام ، فاذا ارتفعت اسعار البترول في سنة معينة يرتقب زيادة الانفاق العام في السنة التي تليها .

					– اثبتت اختبار السببية لغرانجر ان هناك سببية احادية الاتجاه من اسعار البترول نحو الانفاق العام ، و ان صدمة موجبة في اسعار البترول ستكون استجابة فورية و موجبة لمستوى الانفاق العام في المدى القصير .

II–3: مقارنة الدراسات السابقة

من خلال دراستنا لنتائج الدراسات السابقة و التي قمنا بتلخيصها في الجدول اعلاه يمكننا مقارنة اهم النتائج التي جاءت بها هذه الاخيرة من تشابه او اختلاف طبعا باختلاف الفترات و النماذج المستخدمة لتقدير النماذج :

- وجود علاقة طردية بين تغيرات اسعار البترول و الانفاق العام حسب دراسة مومن عبد الكريم و دراسة اسيا موسى ، اما عز الدين بسيسة فقد ابرز لنا وجود علاقة طردية بين المتغيرين الاثنين لكن قصيرة الاجل كما يوجد اثر ايجابي بين اسعار البترول و الانفاق العام .
- وجود علاقة عكسية بين تغيرات اسعار البترول و معدلات التضخم حسب دراسة اسيا موسى ، دراسة برودي نعيمة و فيلالي يوسف ، اما خولة عدناني فاكدت وجود هذه العلاقة و اضافت ان هناك علاقة طردية بين اسعار البترول و التضخم في المدى المتوسط و البعيد ، و قد وضح لنا تفالي بن يونس في دراسته ان اي صدمة موجبة في تغير اسعار البترول تؤدي الى تراجع معدلات التضخم في المديين القصير و المتوسط لتعاود الارتفاع في المدى الطويل .
- وجود علاقة عكسية بين تغيرات اسعار البترول و معدلات البطالة حسب ما اكدت لنا الدراسات الثلاثة لعادل مختاري ، دريش الزهرة و بوجمعة صادو و محي الدين بوتاعة .
- وجود علاقة طردية بين تغيرات اسعار البترول و الناتج المحلي الاجمالي المستخلصة من الدراسات الثلاثة لاسيا موسى ، خولة عدناني و دريش الزهرة .
- وجود علاقة عكسية بين تغيرات اسعار البترول و سعر الصرف حسب دراسة اسيا موسى و عادل مختاري عكس دراسة سليم مجلخ الذي ابرز لنا وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذين المتغيرين.

في الاخير يمكننا القول ان دراستنا مختلفة عن الدراسات السابقة او بالاحرى مكملة لها في نفس الوقت ، و قد تشابهت نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة في العلاقة بين تغيرات اسعار النفط و معدلات البطالة و كذا معدلات التضخم الا و هي علاقة عكسية بين المتغيرين ، و

اختلفت نتائج دراستنا عن نتائج الدراسات السابقة في العلاقة بين اسعار البترول و الانفاق العام فهي علاقة عكسية اي كلما ارتفعت اسعار البترول ادى الى انخفاض نسب الانفاق العام في الجزائر.

خلاصة الفصل:

لقد اختلفت الدراسات السابقة بمجملها في تاكيد طبيعة العلاقة بين تقلبات اسعار البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فاغلبها توصلت لوجود علاقة طردية بين سعر البترول و الانفاق العام ، الميزان التجاري و الناتج المحلي الاجمالي ، اضافة الى العلاقة العكسية المتوصل اليها مع معدل التضخم و البطالة و سعر الصرف ، كما توصلت دراسات اخرى لوجود علاقات مختلفة عن المذكورة سابقا ، و ذلك راجع لاختلاف طبيعة العينات و الفترات المدروسة و نماذج التقدير المستخدمة .

الفصل الثالث :

دراسة تحليلية قياسية لاثر تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

تمهيد :

لا يخفى على احد اليوم اهمية النفط و مصادر الطاقة بصفة عامة في الاقتصاد الدولي ، حيث تحولت في العقود الاخيرة الى مصدر للعديد من النزاعات في العالم . و بما ان القطاع النفطي في الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد الكلي ،كان من الضروري معرفة اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري و ذلك لاستشراف افاق المستقبل ، مما يسهل على واضعي السياسة الاقتصادية في الجزائر بناء توجهاتهم و توقعاتهم المستقبلية ، و ذلك من خلال تقدير الاثر طويل المدى . و بالاعتماد على النظرية الاقتصادية الكلية سوف نقوم باختبار الاثار قصيرة و طويلة الاجل لتقلبات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر بالتركيز على ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية متمثلة في التضخم INF ، البطالة TCH و الانفاق العام DP . و ذلك بتقدير النموذج القياسي خلال الفترة الزمنية 1980-2019 ، من خلال دراسة تحليلية قياسية لاثر اسعار البترول على هذه المتغيرات خلال الفترة المدروسة حيث تم تقسيم الفصل الثالث الى ثلاثة مباحث ، تناولنا في المبحث الاول و الثاني دراسة تحليلية وصفية لتطور اسعار النفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 ، اما المبحث الثالث فقمنا بدراسة قياسية لاثر تقلبات اسعار البترول على التضخم ، البطالة و الانفاق العام من خلال تكوين نموذج يمثل العلاقة بينه و بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة بشكل صحيح ، و معرفة طبيعة العلاقة بينهم في المدى القصير و الطويل ، من خلال تقديم و تعريف متغيرات الدراسة و تبيان الطريقة القياسية المتبعة و اعداد نموذج تقدير صحيح .

III–: دراسة تحليلية وصفية لتطورات اسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1980–2019) :

عرفت اسعار البترول خلال هذه الفترة تطورات عديدة تغيرت مع تغير الظروف السياسية و الاقتصادية ، و تاثرت بمختلف الازمات التي مرت على سوق البترول ، و التي نبينها من خلال الشكل التالي .

التطور التاريخي لاسعار البترول خلال الفترة 1980–2019

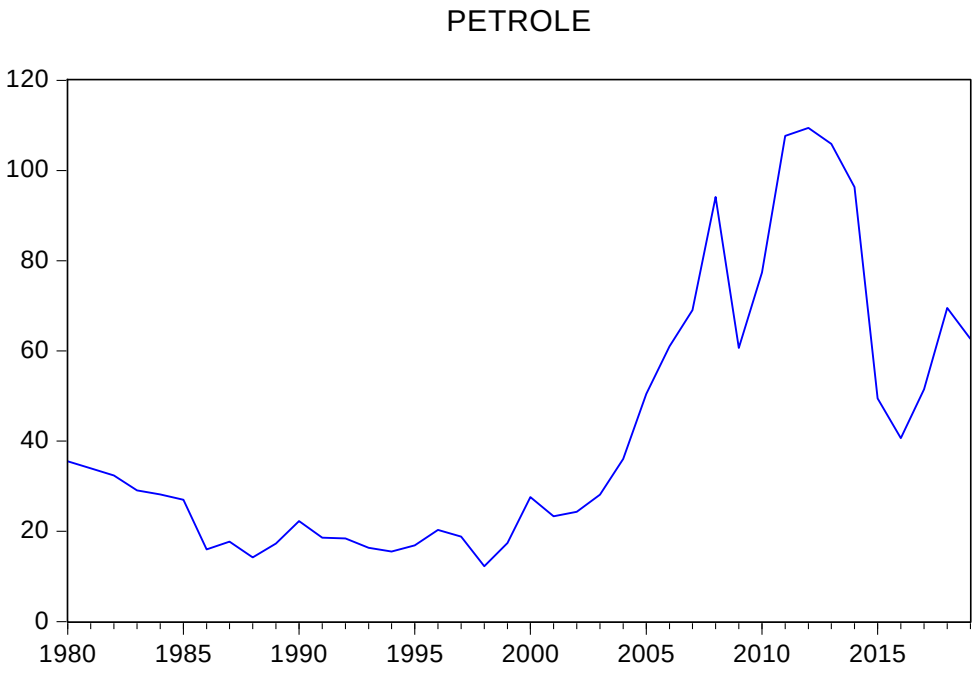

المصدر : من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS.

من خلال المنحنى 01 يمكن تقسيم تطور اسعار البترول خلال الفترة 1980–2019 الى مرحلتين :

المرحلة الاولى (1980–2019) : شهدت اسعار البترول خلال هذه المرحلة عدة تقلبات متارجحة بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة اخرى ، فبدات اسعار النفط في التهاوي من السعر الذي وصلت اليه بسبب الحرب العراقية الايرانية سنة 1980 ، فبلغت 34 دولار للبرميل سنة 1981، لتسجل 32.38 دولار للبرميل سنة 1982 ثم 16 دولارات في عام 1986.و يوصف عام 1986 بانه الاسود بتروليا ، و تواصل هذا التراجع الى غاية سنة

1988 ، نظرا لعدة اسباب ، منها انخفاض الطلب على البترول سنة 1985 ، المنافسة الشديدة لدول الاوبك بعد اقرارها نظام الحصص و سقف الانتاج من طرف الدول المنتجة الغير منظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية كبريطانيا و النرويج . حيث تطور انتاج بدائل البترول من الفحم و الغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الاسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينات و الاختلاف الحاصل بين دول الاوبك ، و استخدام كل من العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة و الكويت لسياسة رفع الانتاج ، احتجاجا على ارتفاع انتاج الدول خارج المنظمة و خاصة بحر الشمال ، ثم شهدت اسعار البترول تحسن خلال سنتي 1989 و 1990 على اثر حرب الخليج الثانية ، لكن هذا التحسن لم يدم طويلا حيث عرفت انخفاض حادا سنة 1998 فهوى سعر البرميل الى 12.28 دولار ، حيث تعرضت السوق البترولية سنة 1998 الى مجموعة من الظروف ادت الى حدوث اختلال كبير بين العرض و الطلب فتدهورت اسعار البترول ، من بينها تجاوز بعض الدول الاعضاء في منظمة الاوبك حصتها من انتاج البترول بسبب مشاكلها الاقتصادية، و عودة العراق الى الانتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء .

المرحلة الثانية (2000–2019) : عرفت اسعار البترول خلال هذه المرحلة تطورا كبيرا و اتجاها تصاعديا ، نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية التي ساهمت بشكل كبير في التاثير على مستويات الاسعار ، و من اهمها احداث 11 سبتمبر 2001 ، الحرب الامريكية البريطانية ضد العراق ، حيث سجلت اسعار البترول ارتفاعات متواصلة و استطاعت ان تسلك اتجاها تصاعديا منذ ذلك الوقت حيث وصلت الى 28.1 دولار للبرميل سنة 2003 ، و في سنة 2004 عرف العالم صدمة بترولية فارتفعت الاسعار الى 36.05 دولار للبرميل ، و بقيت في ارتفاع مستمر الى ان قاربت 94.45 دولار للبرميل في سنة 2008 ، و ذلك راجع الى توقف الانتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية و شركة بوكوس البترولية ، ما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الاوسط حتى بلغ انتاج اوبك 30 مليون برميل في اليوم .

لكن مع تعمق الركود العالمي في اواخر سنة 2008 و الاشهر الاولى من سنة 2009 على اثر الازمة المالية لسنة 2008 انخفضت اسعار البترول الى 60.68 سنة 2009 ، و يرجع ذلك الى استفحال المضاربة على اسعار النفط في بداية الامر فارتفعت الاسعار الى 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 ، لكن في النصف الثاني من سنة 2008 انهارت الاسعار بعد ان تقلصت المضاربة و ضعف الطلب ، فافلست المصارف الامريكية و انهارت شركات الرهن العقاري ، و اتخذت اوبك قرارا في اجتماع وهران بعل تخفيض جماعي فتم سحب 4.2 مليون برميل يوميا من السوق ، و استعادت الاسعار عافيتها فسجلت اعلى مستوى لها ب 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 ، على الرغم من تحركات الاسعار التي جاءت متاثرة بالظروف الجيوسياسية و الامنية التي شاهدتها بعض الدول في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، خصوصا بعد تفاقم الوضع في ليبيا ، و تراجع اسعار العملات الرئيسية و على راسها الدولار ، و ازمة الديون السيادية التي طالت عددا من دول الاتحاد الاوروبي ، بالاضافة الى الحظر على تصدير النفط الايراني الذي فرضته الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي سنة 2012 ، ما تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها في السوق (الاوابيك ، 2015 ، صفحة 03) لكن لم يستمر هذا الانتعاش طويلا ، فشهدت اسعار البترول هبوطا مطردا منذ جوان 2014 ، اذ كان سعر البرميل في حدود 105.87 دولار سنة 2013 ،لكنه انحدر الى 62.68 دولار سنة 2019 ، و يعزى هذا الهبوط الى التفاعل بين العرض و الطلب و قوة الدولار و تاثير نشاط المضاربين و طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة ، ووفرة الامدادات حيث اسهمت بنسبة 60 % من الانخفاض المطرد للاسعار.

من خلال الشكل الموالي 02 الذي يوضح تطورات اسعار البترول خلال الفترة 1980-2019 يمكننا تلخيص اهم خصائص السلسلة الزمنية كما يلي :

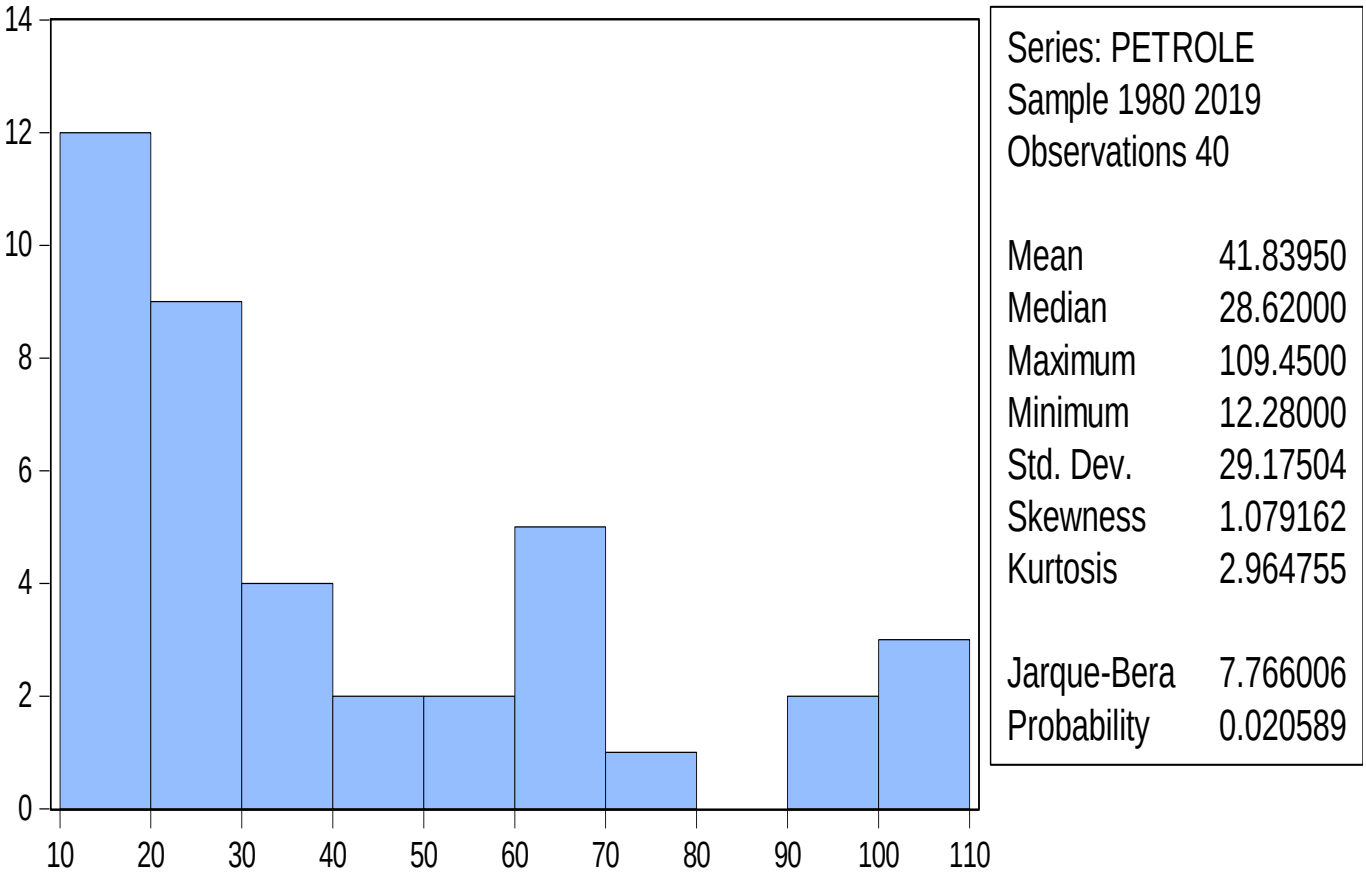

الشكل 02 : التطور التاريخي لتطور اسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1980–2019 باستعمال برنامج SWEIVE

تتكون سلسلة POIL من 39 مشاهدة ممتدة من سنة 1980 الى غاية 2019 بمستوى متوسط يساوي 41.83950 و قيمة عظمى قدرها 109.45 % في سنة 2012 ، و قيمة صغرى تقدر ب 12.28 % سنة 1998 ، حيث تعكس لنا هاتين القيمتين ارتفاع و انخفاض اسعار البترول خلال فترة الدراسة . بينما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي 28.60 % و تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 29.17 و هذا ما يبين عدم تجانس مستويات السلسلة، اذن اسعار البترول غير خاضعة للتوزيع الطبيعي .

III-2: دراسة تحليلية وصفية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1980-2019 :

03-02-01 تطور الانفاق العام بالجزائر خلال الفترة (1980-2019) :

III-2-1 : تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

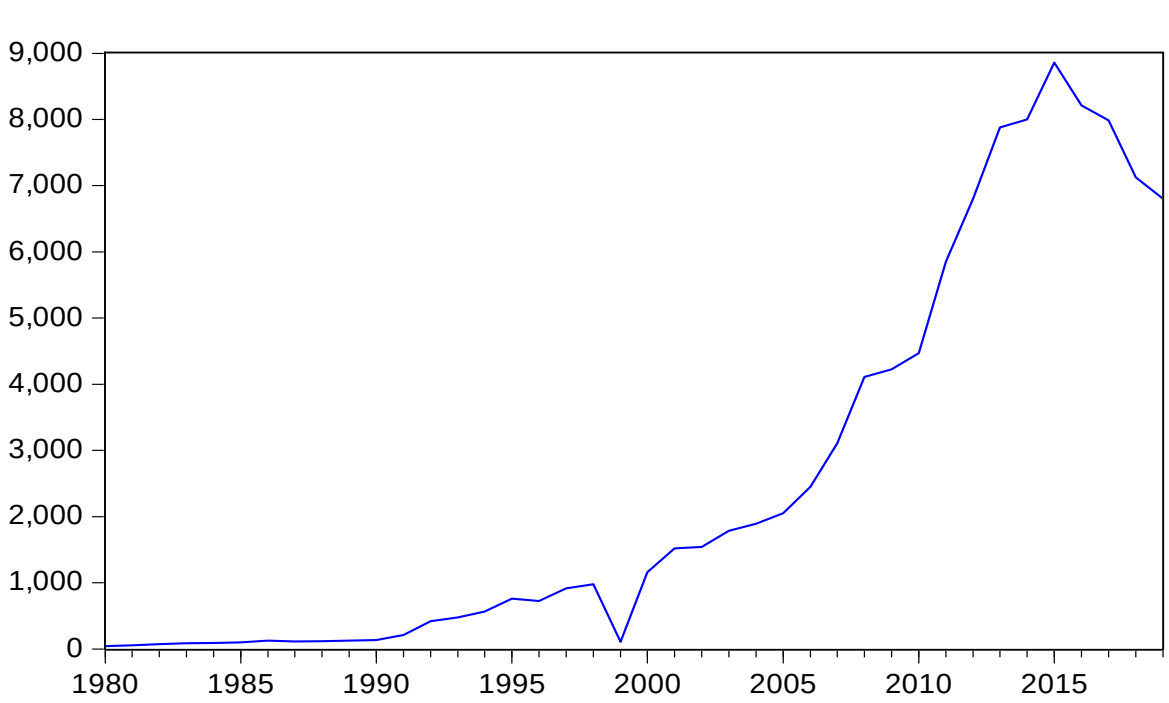

المصدر : من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS.

من خلال المنحنى السابق نقسم تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) الى :

2-1-1 مرحلة ما قبل الاصلاحات (1980-1989) : بدات هذه المرحلة بتطبيق المخطط الخماسي الاول (1980-1984) ، و تم تنفيذ استثمارات عمومية هائلة بلغت حوالي 86.156 مليار دج ، و هذا نتيجة للتحسن الذي مس اسعار البترول سنة 1979 ، فانتقلت النفقات الكلية من 44.016 مليار دج سنة 1980 الى 91.598 مليار دج سنة 1984 . كما شهدت سنة 1985 تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)،

و على عكس المخطط الاول شهد هذا المخطط تدهور في شتى المجالات ، و ذلك بسبب الضائقة المالية التي عرفتها البلاد على اثر الازمة البترولية لسنة 1986 ، فانخفض الاعتماد المالي للمخطط الخماسي الثاني من 570 مليار دج الى 370 مليار دج. فانتقلت النفقات الكلية من 99.841 مليار دج سنة 1985 الى 124.500 مليار دج سنة 1989 .

2-1-2 مرحلة الاصلاحات الاقتصادية (1990-2000) : تعتبر هذه المرحلة من اصعب المراحل التي مرت بها الجزائر سواءا على الصعيد الاقتصادي او الامني ، حيث شهدت هذه المرحلة انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، تجسد ذلك من خلال تطبيق جملة من الاصلاحات تمثلت في تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الاول (1989-1990) لكن مدة الاتفاق هذه المقدرة بسنة واحدة لم تكن كافية من اجل استقرار الاقتصاد الجزائري ، مما جعلها تلجا اليه مرة اخرى في اطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991-1992) ، للحصول على الاموال الكافية لايجاد التوازنات على المستوى الكلي ، ثم لجات اليه مرة ثالثة في اطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث لطلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري ، من خلال رسالة القصد التي تضمنت الاصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي للدخول الى اقتصاد السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة و السكن ، و انتقلت قيم الانفاق العام من 136.5 مليار دج سنة 1990 لتبلغ اقصاها سنة 1994 و سجلت ما يساوي 566.329 مليار دج ، و برنامج التعديل الهيكلي (1995-1999) و تمثل في تطبيق الاصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية الى تقليص الانفاق العام و رفع اشكال الدعم المقدمة من الدولة .و كان الشرط المتعلق بتخفيض الانفاق العام من اهم الشروط التي ركز عليها الصندوق ، و نحن نعلم اهمية الانفاق الحكومي في رفع معدلات الطلب الكلي خاصة في مثل حالة الركود الاقتصادي ، و هذا ما يفسر التراجع المتزايد في الانفاق العام من خلال الجدول السابق حيث

انتقلت قيم الانفاق العام من 759.617 مليار دج سنة 1995 الى 724.609 مليار دج سنة 1996 ثم الى 961.682 مليار دج سنة 1999. و عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة انخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد بسبب انخفاض اسعار البترول ، و انخفاض قيمة الدينار ب 27.8 % سنة 1994 ، و 6% سنة 1995 ، اضف الى ذلك عجز المؤسسات العمومية ، ما ادى الى غلق هذه المؤسسات او خوصصتها ، فنتج ذلك تسريح عدد كبير من العمال .

2-1-3 مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2000-2019) : شهدت هذه المرحلة بدايات الاستقرار السياسي و الامني و الاستقرار الاقتصادي ، فبحلول سنة 2000 تاكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي ، فسجلت اسعار البترول ارتفاعا قياسيا ب 105.87 دولار للبرميل سنة 2013 ، ما ادى لاستعادة الدولة دورها الاقتصادي فشرعت في صياغة برامج استثمارية طويلة المدى . فتم الاعلان عن برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ، و سخر له غلاف مالي يقدر ب 7 مليار دولار ، خصص منها 40.1% للاشغال الكبرى و الهياكل القاعدية ، و 21.7% للتنمية المحلية و 17.2% لتنمية قطاع الموارد البشرية و 12.4% لدعم الفلاحة و الصيد البحري و 8.6% لدعم الاصلاحات ،و كان الهدف من هذه الاصلاحات هو تهيئة الظروف المناسبة و المشجعة على الاستثمار و الانتاج .فسجلت النفقات الكلية 1321.028 مليار دج سنة 2001 لتنتقل الى 1891.800 مليار دج سنة 2004 ، و من اهم النتائج المحصل عليها من تطبيق هذه البرامج ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2.6% في سنة 2001 الى 6.9% سنة 2003 و خلق 817000 فرصة عمل ، انخفاض نسبة الفقر بحوالي النصف بين سنتي 2000 و 2004 اي من 12.5% الى 6.8% و انخفاض معدلات التضخم التي انتقلت من 4.2% سنة 2001 الى 2.6% سنة 2013 . كما تم اطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بغلاف مالي يقدر ب 55 مليار دولار ، خصص منها 45.5% لتحسين ظروف معيشة السكان ، بينما خصصت

ما نسبته 40.5% لتطوير المنشات الاساسية في مختلف مناطق الوطن يليه برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% و تطوير الخدمات العمومية ب 4.9% و 1.1% وجهت الى تطور التكنولوجيا و الاتصال ، و ساهم في خلق 5031692 منصب شغل ، و ذلك بالتوسع في النفقات العامة ، حيث انتقلت من 2052.04 مليار دج سنة 2005 الى 3928.67 مليار دج سنة 2009 على اثر ارتفاع اسعار البترول .كما شرع في برنامج توطيد النمو الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار ، خصص منها 40% لتحسين التنمية البشرية و 40% لمواصلة تطوير المنشات القاعدية الاساسية و تحسين الخدمة العمومية و 20% لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص ، فتم استحداث 1935031 منصب شغل . وهذا في الاساس راجع الى ارتفاع اسعار البترول و التوسع في النفقات العامة ،و التي ارتفعت بدورها من 4466.94 مليار دج سنة 2010 الى 7879.8 مليار دج سنة 2013 ، و مع تراجع اسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014 ، و مواصلة انهياره الى اقل من 50 دولار للبرميل مع مطلع 2015 ، ظهر نوع من التساؤل حول امكانية مواصلة الحكومة في تبني السياسة التوسعية التي كانت قد بداتها منذ 15 سنة ، ليتم اقرار المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019) لمواصلة الاستثمارات العمومية خاصة في مجال البنية التحتية ، و قد رصد له غلاف مالي يقدر ب 262 مليار دولار ، لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن و التربية و التكوين و الصحة العمومية ، و تحقيقي نسبة 7% من النمو الاقتصادي مع حلول سنة 2019 . لكن الحكومة عجزت عن بلوغ اهم الاهداف التي تم تحديدها ضمن هذا المخطط الخماسي من خلال تراجع نسبة النمو الاقتصادي ، و تسجيل عجز متواصل في الميزان التجاري ، و المساهمة الضئيلة جدا في مجال انشاء مناصب شغل منذ انطلاقته ، و هذا راجع بطبيعة الحال الى شح الموارد المالية ، المتاتية من قطاع البترول على اثر ازمة 2014 ، و في ظل غياب موارد بديلة للنفط تغطي تراجع الايرادات المالية ، ما

ادى الى انكماش في النفقات العامة ، و التي انخفضت بدورها من 8858.1 مليار دج سنة 2015 الى 6800 مليار دج سنة 2019 .

من خلال الشكل الموالي 04 الذي يوضح تطور الانفاق العام خلال الفترة 1980-2019 يمكننا تلخيص اهم خصائص السلسلة الزمنية كما يلي :

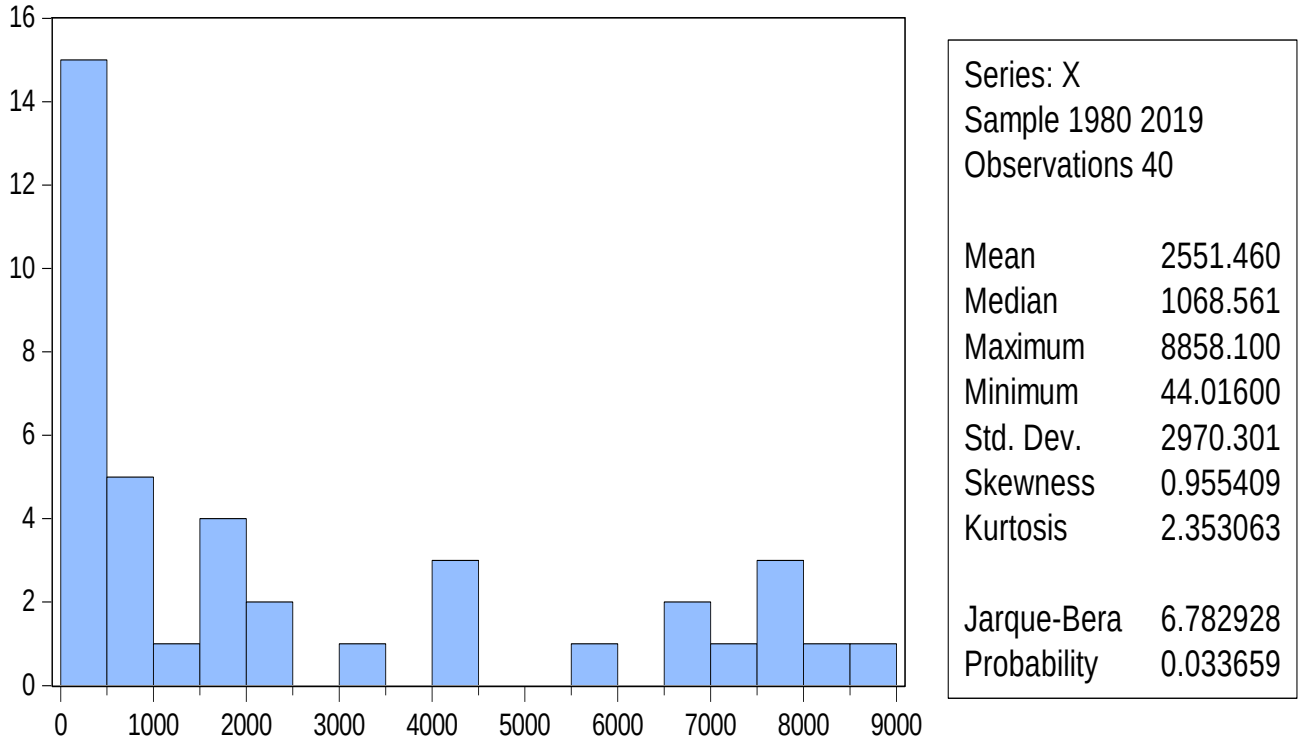

الشكل 04 : مخطط توضيحي لتطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 بالاعتماد على برنامج EVIEWS .

تتكون سلسلة DPمن 39 مشاهدة ممتدة من سنة 1980 الى غاية 2019 بمستوى متوسط يساوي 2551.460 و قيمة عظمى قدرها 8858.1 % في سنة 2015 ، و قيمة صغرى تقدر ب 44.01 % سنة 1980 ، حيث تعكس لنا هاتين القيمتين ارتفاع و انخفاض الانفاق العام خلال فترة الدراسة . بينما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي 1068.561 % و تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 2970.301 و هذا ما يبين عدم تجانس مستويات السلسلة، اذن الانفاق العام غير خاضع للتوزيع الطبيعي .

03-02-02 تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) :

III-2-2 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

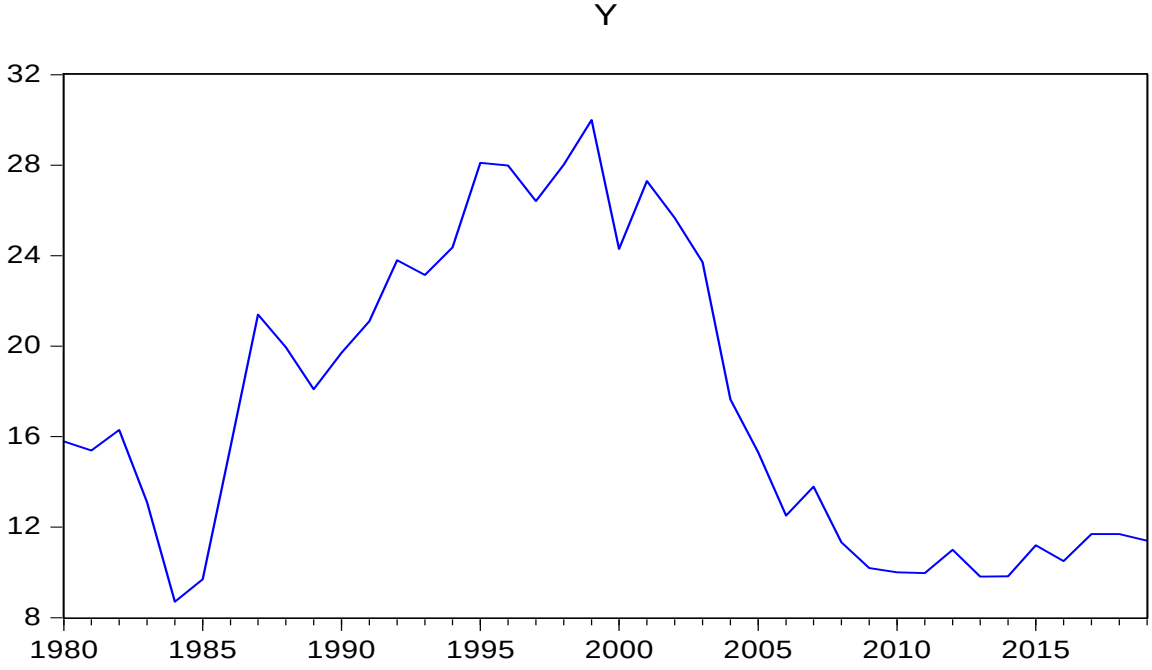

المصدر : من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS.

من خلال الجدول نقسم تطورات معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2019) الى :

2-2-1 مرحلة ما قبل الاصلاحات (1980-1989) : بدات هذه المرحلة بتطبيق المخطط الخماسي الاول (1980-1984) ، و تم تنفيذ استثمارات عمومية هائلة بلغت حوالي 86.156 مليار دج ، و هذا نتيجة للتحسن الذي مس اسعار البترول سنة 1979 ، فتم خلق 561000 منصب شغل خلال الفترة (1980-1984) ، اي بمتوسط 140 الف منصب شغل سنويا ، ووافق ذلك تراجع ملحوظ في معدلات البطالة حيث انتقلت من 16.3% سنة 1982 الى 8.7% سنة 1984 . كما شهدت سنة 1985 تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ، و على عكس المخطط الاول شهد هذا المخطط تدهور في شتى المجالات و ذلك بسبب الضائقة المالية التي عرفتها البلاد على اثر الازمة البترولية لسنة 1986 ، فانخفض الاعتماد المالي للمخطط الخماسي الثاني من 570 مليار دج الى 370 مليار دج . وصل معدل خلق مناصب الشغل الى 74000 منصب سنة 1986 ثم انخفض الى حوالي 59000 منصب سنة 1989 و سجلت معدلات البطالة ارتفاعا محسوبا بسبب تقليص الوظائف خلال هذه الفترة ، حيث انتقلت من 9.7% سنة 1985 الى 18.1% سنة 1989 .

2-2-2 مرحلة الاصلاحات الاقتصادية (1990-2000) : تعتبر هذه المرحلة من اصعب المراحل التي مرت بها الجزائر سواء على الصعيد الاقتصادي او الامني ، حيث شهدت هذه المرحلة انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، تجسد ذلك من خلال تطبيق جملة من الاصلاحات تمثلت في تطبيق برنامج التثبيت سنة 1990 ، و برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة (1994-1998) ، و عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة تزايدا مستمرا في معدل البطالة ، حيث انتقل من 19.7% سنة 1990 الى 30% سنة 1999 ، و يفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض البترول و انخفاض الدينار ب 27.8% في سنة 1994 و 6% في سنة 1995 ، اضف الى ذلك عجز المؤسسات العمومية ، ما ادى الى غلق هذه المؤسسات او خوصصتها ، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال و تقلص

عدد المناصب المعروضة ، بحيث انشاء حوالي 50000 منصب عمل كمعدل سنوي للفترة من 1990-1994 لينخفض الى 40000 منصب عمل سنويا كمعدل للفترة من 1994-1998 ، و ادى اللجوء الاضطراري الى صندوق النقد الدولي الى قبول جملة من الشروط ، و كان الشرط المتعلق بتخفيض الانفاق العام من اهم الشروط التي ركز عليها الصندوق ، و نحن نعلم اهمية الانفاق الحكومي في رفع معدلات الطلب الكلي و من ثم خلق مناصب شغل خاصة في مثل حالة الركود الاقتصادي التي كانت سائدة في تلك المرحلة .

2-2-3 مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2000-2019) : شهدت هذه المرحلة بدايات انخفاض معدلات البطالة و يرجع ذلك اساسا الى الاستقرار السياسي و الامني و بدايات الاستقرار الاقتصادي ، فبحلول سنة 2000 تاكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي ، فسجلت اسعار البترول ارتفاعا قياسيا ب 105.87 دولار للبرميل سنة 2013 ما ادى لاستعادة الدولة دورها الاقتصادي فشرعت في صياغة برامج استثمارية طويلة المدى . ففي سنة 2001 تم الاعلان عن برنامج الانعاش الاقتصادي و سخر له غلاف مالي يقدر ب 7 مليار دولار و من اهم النتائج المحصل عليها من تطبيق هذه البرامج خلق اكثر من 800000 منصب عمل جديد نصفها دائم سنة 2003 ، و في سنة 2005 تم اطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو حيث ساهم في خلق 5031692 منصب شغل ، و هو ما ساهم في التخفيف من نسبة البطالة ، حيث انخفضت من 15.3% سنة 2005 الى 12.3% الى 10.2% سنة 2009 ، و ذلك بالتوسع في النفقات العامة ، حيث انتقلت من 2052.04 مليار دج سنة 2005 الى 3928.67 مليار دج سنة 2009 على اثر ارتفاع اسعار البترول . كما شرع في برنامج توطيد النمو الاقتصادي سنة 2010 فتم استحداث 1935031 منصب شغل ، و هو ما انعكس بدوره على نسبة البطالة حيث سجلت سنة 2010 نسبة 10% لتبلغ سنة 2013 نسبة 9.8% ، و هذا الانخفاض في البطالة راجع الى ارتفاع اسعار البترول و التوسع في النفقات العامة ، و التي ارتفعت بدورها من 4466.94 مليار دج سنة 2010

الى 7879.8 مليار دج سنة 2013 ، و في سنة 2015 تم المباشرة في برنامج المخطط الخماسي للنمو ، و الذي كانت مساهمته في مجال انشاء مناصب شغل ضئيلة جدا منذ انطلاقته ، و بلغت بذلك نسبة البطالة 11.2% سنة 2015 و 11.4% سنة 2019 ، و هذا الارتفاع في البطالة راجع الى انخفاض اسعار البترول على اثر ازمة 2014 ، و بالتالي انكماش في النفقات العامة ، و التي انخفضت بدورها من 8858.1 مليار دج سنة 2015 الى 6800 مليار دج سنة 2019 .

من خلال الشكل الموالي 06 الذي يوضح تطورات معدلات البطالة خلال الفترة 1980-2019 يمكننا تلخيص اهم خصائص السلسلة الزمنية كما يلي :

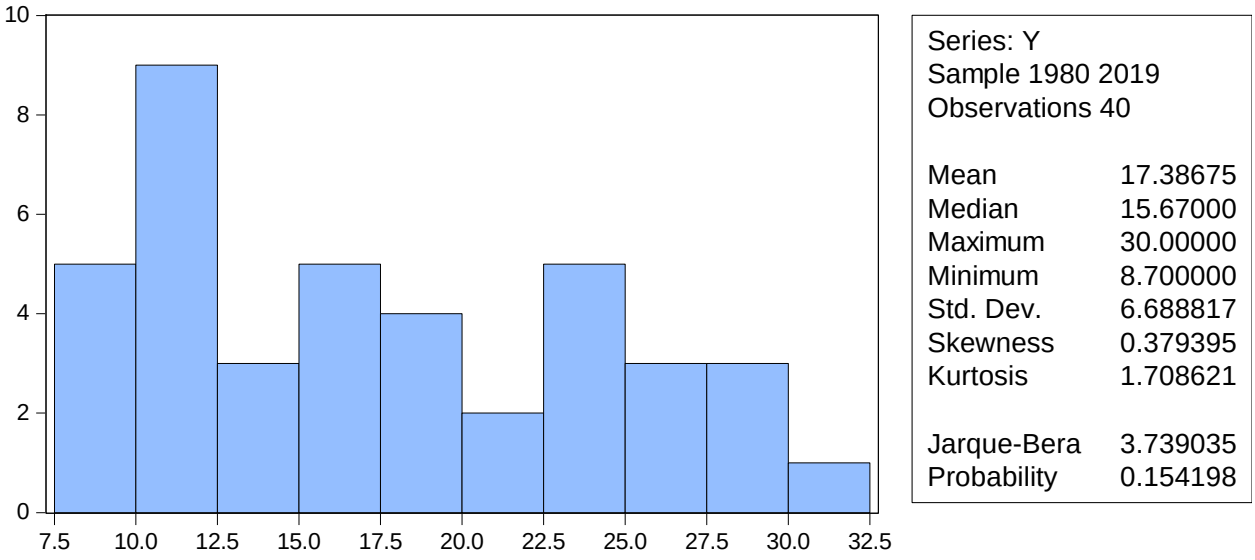

الشكل 06 : مخطط توضيحي لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

تتكون سلسلة TCH من 39 مشاهدة ممتدة من سنة 1980 الى غاية 2019 بمستوى متوسط يساوي 17.38 و قيمة عظمى قدرها 30% في سنة 1999، و قيمة صغرى تقدر ب 8.70% سنة 1984 ، حيث تعكس لنا

هاتين القيمتين ارتفاع و انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة . بينما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي 15.67% و تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 6.68 و هذا ما يبين عدم تجانس مستويات السلسلة، اذن معدلات البطالة غير خاضعة للتوزيع الطبيعي .

III-2-3 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) :

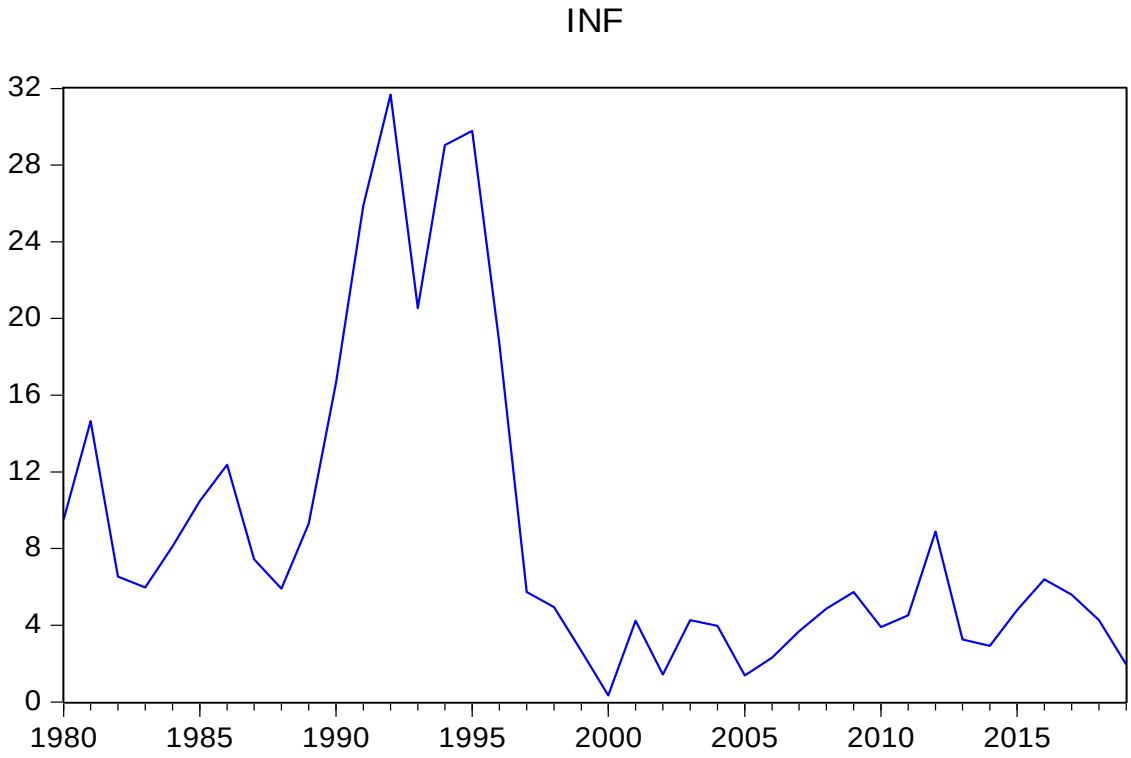

المصدر : من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS.

يتضح من خلال الشكل اعلاه ان معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبات كبيرة خلال فترة الدراسة ، حيث شهد اقتصاد الجزائر معدل تضخم مرتفع سنة 1981 بقيمة 14.65 % ، ثم انخفض قليلا ليعود الى الارتفاع سنة 1986 مسجلا 12.37% نتيجة الازمة العالمية لاسعار النفط ، مما دفع الجزائر الى تحرير الاسعار بداية من سنة

1990 و هذا ما ادى الى زيادة حجم النفقات العامة و ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية ، و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغت سنة 1990 نسبة 16.65% لتواصل ارتفاعها باستثناء سنة 1993 و التي عرفت انخفاضا طفيفا في معدل التضخم حيث بلغ 20.54%، الا انها واصلت ارتفاعها حتى سنة 1995 مما يدل على ان الاصلاحات الاقتصادية فشلت في تحقيق الاستقرار النقدي . و بداية من سنة 1996 عرفت معدلات التضخم انخفاضا نتيجة تطبيق برامج التعديل الهيكلي لسنة 1995-1998 و التي تميز بتخفيض معدلات التضخم ، حيث تم تسجيل ادنى معدل تضخم بقيمة 0.34% سنة 2000، و هذا راجع للاجراءات الصارمة الذي فرضها صندوق النقد الدولي في اطار تجسيد برنامج التعديل الهيكلي ، و في السنوات الاخيرة عرفت معدلات التضخم ارتفاعا و لكن بمعدلات مقبولة و هذا نتيجة ارتفاع اسعار المواد المصنعة و الفلاحية اضافة الى ركود مستويات العرض الكلي و ارتفاع معدلات السيولة دون وجود اي اثر انتاجي مما يدل على ضعف الاقتصاد الوطني .

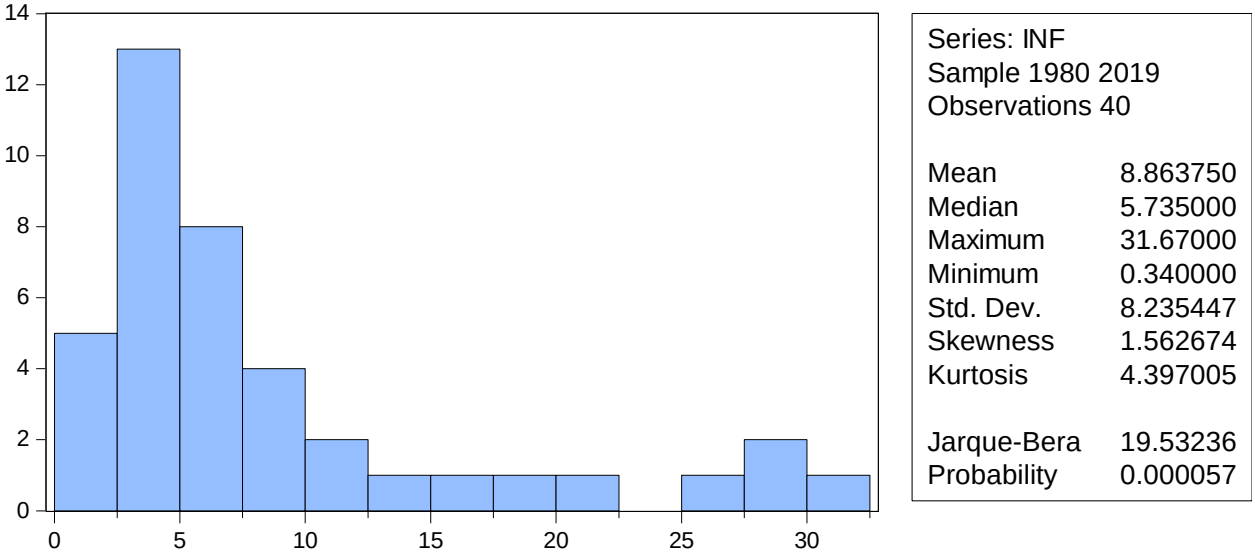

تتكون سلسلة INF من 39 مشاهدة ممتدة من سنة 1980 الى غاية 2019 بمستوى متوسط يساوي 8.86 و قيمة عظمى قدرها 31.67% في سنة 1992، و قيمة صغرى تقدر ب 0.34 % سنة 2000 ، حيث تعكس

لنا هاتين القيمتين ارتفاع و انخفاض معدلات التضخم خلال فترة الدراسة . بينما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي 5.73% و تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 8.23 و هذا ما يبين عدم تجانس مستويات السلسلة، اذن معدلات التضخم غير خاضعة للتوزيع الطبيعي .

III-3: دراسة قياسية لاثر تقلبات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :

في هذا المبحث سوف نحاول بناء نموذج قياسي يوضح لنا اثر تغيرات اسعار البترول على ثلاثة متغيرات اقتصادية هي البطالة ، التضخم ، الانفاق العام خلال الفترة 1980-2019.

:

يمكن وضع النموذج القياسي لاثر تقلبات اسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية (التضخم،البطالة ،الانفاق العام) في الاقتصاد الجزائري كما يلي :

$$poil = c0+c1\ inf1 + c2\ tch2 + c3dp3$$

حيث :

Poil: اسعار البترول.

INF: معدل التضخم.

TCH: معدل البطالة.

DP: الانفاق العام.

III-3-2 البيانات المستخدمة في تقدير نموذج اثر اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :

تتمثل البانات المستخدمة في تقدير نموذج اثر اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية بالبيانات السنوية للفترة (1980-2019) ، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للاحصاء (ONS) ، و البنك العالمي .

III-3-3 الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج اثر اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية :

لتقدير نموذج اثر تقلبات اسعار البترول على المتغيرات الثلاثة (البطالة ، التضخم ، الانفاق العام) تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية ، و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء و مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة ، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و الوصول الى افضل نموذج قياسي هذا كمرحلة اولى ، كمرحلة ثانية تستخدم طريقة التكامل المتزامن المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر ، للبحث عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما .

استقرارية السلاسل الزمنية : كمرحلة اولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك و تعد اختبارات جذور الوحدة اهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ، و معرفة الخصائص الاحصائية و معرفة خصائص السلسلة الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها و قد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار فيليبس بيرون (PP) و اختبار (ADF) و الجدولين التاليين يوضحان ذلك :

اختبار:Augmented dickey fuller –(ADF)

المتغيرات	الفرق	ADF					
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	الاحتمال	القرار
OIL	oil	-1.31	-3.61	-2.93	-2.60	0.61	قبول 0H
	d(oil)	-5.49	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H
TCH	tch	-1.03	-3.61	-2.93	-2.60	0.73	قبول 0H
	d(tch)	-5.09	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H
INF	inf	-1.71	-3.61	-2.93	-2.60	0.37	قبول

							0H
	d(inf)	-5.66	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H
DP	dp	0.18	-3.61	-2.93	-2.60	0.96	قبول 0H
	d(dp)	-4.45	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H

المصدر : من اعداد الطالبتين باستعمال برنامج EVIEWS.

اختبار فيليبس بيرون (PP) :

المتغيرات	الفرق	PP					
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	الاحتمال	القرار
OIL	OIL	-1.40	-3.61	-2.93	-2.60	0.58	قبول 0H
	D(OIL)	-5.45	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H
TCH	TCH	-1.03	-3.61	-2.93	-2.60	0.73	قبول 0H
	D(TCH)	-5.07	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H
INF	INF	-1.91	-3.61	-2.93	-2.60	0.32	قبول 0H
	D(INF)	-5.66	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H
DP	DP	-0.14	-3.61	-2.93	-2.60	0.93	قبول 0H
	D(DP)	-4.56	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H

المصدر : من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات EVIEWS.

يتضح من خلال اختبار (ADF) و اختبار (PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بان المتغيرات بها جذر للوحدة ، الا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الاولى لها ، مما يعني ان المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) ،

الخلاصة ان جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى I(0) و ساكنة من رتبة (1)I ، و من ثم يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ANGEL-GRANGER .

III-3-4 دراسة قياسية لاثر اسعار البترول على المتغيرات الثلاثة :

III-3-4-1 النموذج الاول : اثر اسعار البترول على البطالة :

1 - **اختبار غرانجر** : ان غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الامد خلال الفترة 1980-2019 بين المتغيرين (OIL) و (TCH) لا يعني بالضرورة غياب اي ارتباط بين معدل البطالة و كذا اسعار البترول ، هذا ايضا لا يعني ان العلاقة لا توجد بالتكامل ، بالاحرى فهي ضعيفة جدا تحتاج لبيانات اكثر دقة للتحقق من صحة العلاقة ، لذلك ارتاينا اختبار العلاقة السببية بين معدل البطالة و اسعار البترول باستعمال طريقة سببية غرانجر، و الذي يتطلب استخدام المتغيرات بصيغتها الساكنة ، لذلك قبل الانطلاق في استخدام هذا الاختبار يجب ان نتاكد استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة و باللجوء الى اختبار ADF و كذا اختبار PP قمنا اولا باختبار سكون السلسلة الزمنية لمعدل البطالة و اسعار البترول ، و توصلنا الى ان السلسلتين بهما جذر للوحدة و لكن عند اجراء الفرق الاول اصبحت السلسلتين ساكنتين .سنستعمل في اختباراتنا هذا الفروق الاولى لكل من معدل البطالة و اسعار البترول.

اختبار سببية غرانجر

المشاهدات	D	فرضية العدم	f-statistic	الاحتمالية
	1	HCT لا تسبب LIO	0.15	0.70
	1	OIL لا تسبب HCT	0.09	0.09

- وجود علاقة سببية بين معدل البطالة و اسعار البترول في اتجاه واحد اي من البطالة الى اسعار البترول (احتمال F المحسوبة اصغر من 0.10).

بما ان هناك علاقة سببية بين معدل البطالة و اسعار البترول في اتجاه واحد ، و بما ان هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1) ، لذا يمكن استخدام طريقة انجل غرانجر 1987 ذات المرحلتين في اطار تحليل مفهوم التكامل المشترك .

2- اختبار التكامل المتزامن : في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية GRANGER&ANGLE للبحث عن امكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل .

2-1 اختبار GRANGER&ANGEL : نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و لكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب ان تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى اي I(0) .

المتغير التابع TCH			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية T	الاحتمال
C	24.17	1.33	0.00
OIL	-0.16	0.026	0.00
DW=0.39	FCAL=38.03	R^2=0.50	

يتضح من النموذج المقدر توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية ، علاقة عكسية بين معدل البطالة و اسعار البترول ، حيث اذا ارتفع اسعار البترول تنخفض معدلات البطالة، وبعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جدر الوحدة لبواقي هدا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة(SPKS).

جدول رقم : سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (KPSS)

عند المستوى	سلسة البواقي	القيم الحرجة عند 1 %	القيم الحرجة عند 5 %	القيم الحرجة عند 10 %
Kpss	0.21	0.73	0.46	0.34

نلاحظ من خلال الجدول ان فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (kpss)عند مستوى معنوية 1 % 5%و10 % ، اي ان سلسة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل مابين المتغيرات، و منه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطا (ECM).

3 . نموذج تصحيح الخطا ECM : بما ان هناك تكامل متزامن بين المتغيرات ، نمر الى نموذج ECM الذي يعتبر الاكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما . ويمكننا ان نقدر نموذج تصحيح الخطا وفق الخطوات التالية :

الخطوة الاولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

$$TCH = \hat{a} + \delta oil + e_1(ECM)$$

و بعد تقدير النموذج نحصل على النتائج التالية :

TCH

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية :

و بالاعتماد على برنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية :

المتغير التابع : D(TCH)

المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية T	الاحتمال
C	-0.06	-0.17	0.8619
d(OIL)	-0.04	-1.51	0.1390
ECM(-1)	-0.17	-2.12	0.0426
DW=1.60	F=3.16		R^2=0.14

يلاحظ من الجدول ان معامل حد تصحيح الخطا هو سالب (0.17-) و معنوي (2.12-) و بالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطا ، و هذا يعني ان سلوك المتغير التابع المتمثل في البطالة يستغرق حوالي فترتين بالتقريب (1.95فترة) حتى يصل الى وضع التوازن في الاجل الطويل ،كما يظهر من النتائج ان 17% من انحراف سعر البترول عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام ،كما نلاحظ عدم مساهمة معدل البطالة في تفسير اسعار البترول في المدى القصير .

III-3-4-2 اثر اسعار البترول على التضخم :

2 – **اختبار غرانجر** : ان غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الامد خلال الفترة 1980-2019 بين المتغيرين (OIL) و (inf) لا يعني بالضرورة غياب اي ارتباط بين معدل التضخم و كذا اسعار البترول ، هذا ايضا لا يعني ان العلاقة لا توجد بالتكامل ، بالاحرى فهي ضعيفة جدا تحتاج لبيانات اكثر دقة للتحقق من صحة العلاقة ، لذلك ارتاينا اختبار العلاقة السببية بين معدل التضخم و اسعار البترول باستعمال طريقة سببية غرانجر، و الذي يتطلب استخدام المتغيرات بصيغتها الساكنة ، لذلك قبل الانطلاق في استخدام هذا الاختبار يجب ان نتاكد استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة و باللجوء الى اختبار ADF و كذا اختبار PP قمنا اولا باختبار سكون السلسلة الزمنية لمعدل التضخم و اسعار البترول ، و توصلنا الى ان السلسلتين بهما جذر للوحدة و لكن عند اجراء الفرق الاول اصبحت السلسلتين ساكنتين .سنستعمل في اختباراتنا هذا الفروق الاولى لكل من معدل التضخم و اسعار البترول.

اختبار سببية غرانجر

المشاهدات	d	فرضية العدم	f-statistic	الاحتمالية
39	1	INF لا تسبب LIO	0.88	0.35
	1	OIL لا تسبب FNI	0.26	0.61

- وجود علاقة سببية بين معدل التضخم و اسعار البترول في اتجاه واحد اي من التضخم الى اسعار البترول (احتمال F المحسوبة اصغر من 0.10).

بما ان هناك علاقة سببية بين معدل التضخم و اسعار البترول في اتجاه واحد ، و بما ان هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1) ، لذا يمكن استخدام طريقة انجل غرانجر 1987 ذات المرحلتين في اطار تحليل مفهوم التكامل المشترك .

2- اختبار التكامل المتزامن : في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية GRANGER&ANGLE للبحث عن امكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل .

2-1 اختبار GRANGER&ANGEL : نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و لكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب ان تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى اي I(0) .

المتغير التابع INF			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية T	الاحتمال
C	13.82	6.55	0.00
OIL	-0.11	-2.85	0.00
DW=0.45	FCAL=8.16	R^2=0.17	

يتضح من النموذج المقدر توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية ، علاقة عكسية بين معدل التضخم و اسعار البترول ، حيث اذا ارتفع اسعار البترول تنخفض معدلات التضخم، وبعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جدر الوحدة لبواقي هدا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة(SPKS).

جدول رقم : سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (KPSS)

عند المستوى	سلسة البواقي	القيم الحرجة عند 1 %	القيم الحرجة عند 5 %	القيم الحرجة عند 10 %
Kpss	0.18	0.73	0.46	0.34

نلاحظ من خلال الجدول ان فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (kpss)عند مستوى معنوية 1 % 5%و10 % ، اي ان سلسة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل مابين المتغيرات، و منه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطا (ECM).

3 . نموذج تصحيح الخطا ECM : بما ان هناك تكامل متزامن بين المتغيرات ، نمر الى نموذج ECM الذي يعتبر الاكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما .

و يمكننا ان نقدر نموذج تصحيح الخطا وفق الخطوات التالية :

الخطوة الاولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

$$INF = \hat{a} + \delta oil + e_1(ECM)$$

و بعد تقدير النموذج نحصل على النتائج التالية :

INF

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية :

و بالاعتماد على برنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية :

المتغير التابع (INF):

المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية T	الاحتمال
C	-0.14	-0.18	0.8555
d(OIL)	-0.04	-0.70	0.4857
ECM(-1)	-0.20	-1.92	0.0623
DW=1.63	F=1.93		R^2=0.097

يلاحظ من الجدول ان معامل حد تصحيح الخطا هو سالب (0.20-) و معنوي (1.92-) و بالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطا ، و هذا يعني ان سلوك المتغير التابع المتمثل في معدل التضخم يستغرق حوالي فترتين تقريبا (1.72فترة) حتى يصل الى وضع التوازن في الاجل الطويل ،كما يظهر من النتائج ان 20% من انحراف سعر البترول عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام ،كما نلاحظ عدم مساهمة معدل التضخم في تفسير اسعار البترول في المدى القصير .

III-3-4-3 النموذج الثالث : اثر اسعار البترول على الانفاق العام .

3 – اختبار غرانجر :ان غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الامد خلال الفترة 1980-2019 بين المتغيرين (OIL) و (dp) لا يعني بالضرورة غياب اي ارتباط بين معدل الانفاق العام و كذا اسعار البترول ، هذا ايضا لا يعني ان العلاقة لا توجد بالتكامل ، بالاحرى فهي ضعيفة جدا تحتاج لبيانات اكثر دقة للتحقق من صحة العلاقة ، لذلك ارتاينا اختبار العلاقة السببية بين معدل الانفاق

العام و اسعار البترول باستعمال طريقة سببية غرانجر، و الذي يتطلب استخدام المتغيرات بصيغتها الساكنة ، لذلك قبل الانطلاق في استخدام هذا الاختبار يجب ان نتاكد استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة و باللجوء الى اختبار ADF و كذا اختبار PP قمنا اولا باختبار سكون السلسلة الزمنية لمعدل الانفاق العام و اسعار البترول ، و توصلنا الى ان السلسلتين بهما جذر للوحدة و لكن عند اجراء الفرق الاول اصبحت السلسلتين ساكنتين .

سنستعمل في اختباراتنا هذا الفروق الاولى لكل من معدل البطالة و اسعار البترول.

اختبار سببية غرانجر

المشاهدات	D	فرضية العدم	f-statistic	الاحتمالية
39	1	dp لا تسبب LIO	0.09	0.75
	1	OIL لا تسبب dp	29.20	4

- وجود علاقة سببية بين معدل الانفاق العام و اسعار البترول في اتجاه واحد اي من الانفاق العام الى اسعار البترول (احتمال F المحسوبة اصغر من 0.10).

بما ان هناك علاقة سببية بين الانفاق العام و اسعار البترول في اتجاه واحد ، و بما ان هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1) ، لذا يمكن استخدام طريقة انجل غرانجر 1987 ذات المرحلتين في اطار تحليل مفهوم التكامل المشترك .

2- اختبار التكامل المتزامن : في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية GRANGER&ANGLE للبحث عن امكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل .

2-1 اختبار GRANGER&ANGEL : نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و لكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب ان تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى اي I(0) .

المتغير التابع dp			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية T	الاحتمال
C	-733.04	-1.37	0.17
OIL	78.50	7.46	0.00
DW=0.33	FCAL=55.72	R^2=0.59	

يتضح من النموذج المقدر توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية ، علاقة عكسية بين الانفاق العام و اسعار البترول ، حيث اذا ارتفع اسعار البترول ينخفض الانفاق العام ، وبعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جدر الوحدة لبواقي هدا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة(SPKS).

جدول رقم : سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (KPSS)

عند المستوى	سلسة البواقي	القيم الحرجة عند 1 %	القيم الحرجة عند 5 %	القيم الحرجة عند 10 %
Kpss	0.17	0.73	0.46	0.34

نلاحظ من خلال الجدول ان فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (kpss)عند مستوى معنوية 1 % 5%و10 % ، اي ان سلسة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل مابين المتغيرات ، و منه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطا (ECM).

3 . نموذج تصحيح الخطا ECM : بما ان هناك تكامل متزامن بين المتغيرات ، نمر الى نموذج ECM الذي يعتبر الاكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما .

و يمكننا ان نقدر نموذج تصحيح الخطا وفق الخطوات التالية :

الخطوة الاولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

$$dp = \hat{a} + \delta oil + e_1(ECM)$$

و بعد تقدير النموذج نحصل على النتائج التالية :

$$dp =$$

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية :

و بالاعتماد على برنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية :

المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية T	الاحتمال
C	160.09	2.38	0.0224
d(dp)	4.94	0.95	0.03440
ECM(-1)	-0.13	-3.62	0.0009
DW=1.58	F=6.86		R^2=0.27

يلاحظ من الجدول ان معامل حد تصحيح الخطا هو سالب (0.38-) و معنوي (3.62-) و بالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطا ، و هذا يعني ان سلوك المتغير التابع المتمثل في الانفاق العام يستغرق حوالي ثلاثة فترات و ربع (3.24فترة) حتى يصل الى وضع التوازن في الاجل الطويل ، كما يظهر من النتائج ان 13% من انحراف سعر البترول عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام ، كما نلاحظ عدم مساهمة الانفاق العام في تفسير اسعار البترول في المدى القصير .

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، تطرقنا في الدرسة التحليلية إلى تطورات البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 التي عرفت تحسن خلال مختلف الحقبات الزمنية .

إما في الدراسة القياسية حاولنا دراسة اثر تقلبات أسعار البترول على المتغيرات (التضخم ، البطالة ، الإنفاق العام) في الجزائر خلال الفترة المدروسة باستخدام النموذج المتزامن المشترك وفق طريقة "انجل غرانجر" لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة :

يعد قطاع النفط الشريان الرئيسي للاقتصاد خاصة في ظل اقتصاد ريعي ، فهو يساهم في تحقيق عوائد مالية كبيرة من شانها ان تحرك عجلة التنمية ، حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين تقلبات او تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر(التضخم ، الناتج المحلي الاجمالي ، سعر الصرف ، الميزان التجاري ، البطالة و الانفاق العام) خلال الفترة 1980-2019 ، و قد تم التوصل الى النتائج التالية :

- يعتبر القطاع النفطي القطاع المهمين على النشاط الاقتصادي الكلي في الجزائر .
- كشفت اختبارات السببية لانجل غرانجر عن وجود علاقات سببية بين اسعار النفط و بعض متغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة ، اي ان اسعار النفط تساهم بنسبة كبيرة في تحسين القدرة التنبؤية لهذه المتغيرات .
- وجود علاقة عكسية بين اسعار النفط و البطالة لان زيادة ايرادات الخزينة جراء ارتفاع اسعار البترول ، تؤدي الى زيادة حجم الانفاق العمومي و بالتالي تمويل البرامج التنموية الامر الذي يرفع من مستويات التشغيل .
- وجود علاقة عكسية واضحة بين معدل التضخم و اسعار البترول .
- من خلال اختبار غرانجر استنتجنا انه كلما ارتفعت اسعار البترول انخفض معدل الانفاق العام اي وجود علاقة عكسية بين المتغيرين .

التوصيات :

- يجب العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري و البحث عن مصادر اخرى للايرادات العامة ، فزيادة اسعار النفط تساهم في تحسين الاقتصاد في المدى القصير و المتوسط ، لكنها تعطي نتائج غير مرضية على الاجل الطويل .
- تنويع مصادر الايرادات العامة و عدم الاعتماد على الجباية البترولية لان اي صدمة في اسعار النفط سيؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة ، مع ضرورة ترشيد او بالاحرى حوكمة النفقات العمومية.
- الاستغلال الامثل و العقلاني لهذه الطاقة .

قائمة المصادر و المراجع

- العربي دحماني ، اثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي ، العدد 04 ، جامعة المُحَّد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، 2019.
- برودي نعيمة ، فيلالي يوسف ، اثر تقلبات اسعار النفط على الاستقرار النقدي ، مجلة المالية و الاسواق ، المجلد 08 ، العدد 01 ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2020 ، ص 205-225.
- بغداد تركية ، بن زيدان الحاج ، اثر اسعار البترول و نسبة التمدرس على الاجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي الجزائري ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد 08 ، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ، الجزائر ، 2018.
- بلعباس رابح ، زغبة طلال ، اثر انهيار اسعار النفط على البطالة ، مجلة معارف العلمية الدولية المحكمة ، المجلد 12 ، العدد 23 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2017 .
- بلعباس عز الدين بسيسة ، رشيد بوعافية ، اثر تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام ، مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة ، جامعة جيلالي بونعامي خميس مليانة ، الجزائر ، 2020.
- بوجمعة صادو ، محي الدين بوتاعة ، تاثير تغيرات سعر النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية في الاقتصاديات النفطية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي ، جيجل ، الجزائر ، 2015.
- بوخشبة هوارية ، دلاس شهيناز ، اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، الجزائر ، 2017.
- بورحلي خالد ، بوروشة كريم ، تاثير تغير اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية ، العدد 03 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2017.
- بوسبيعات ابتسام ، مكرتار قلوشة نادية ، اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ، الجزائر ، 2020.
- تفالي بن يونس ، صافي احمد ، اثر السياسات النقدية و سياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات اسعار البترول ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر ، الجزائر ، 2020 .

- خولة عدناني ، حسنة اقاسم ، عبد الجليل مقدم ، تاثير صدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 07 ، العدد 03 ، جامعة ادرار ، جامعة ادرار ، جامعة بشار ، الجزائر ، 2020 .
- دريش الزهرة ، نمر مُحَّد الخطيب ، جعدي شريفة ، اثر تقلبات اسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، جامعة الجيلالي اليابس ببلعباس ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2020.
- سعاد بن مسعود ، الحدي نجوية ، اثر تغيرات اسعار النفط على وضعية الميزان التجاري ، مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ، مجلد 06 ، العدد 01 ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2020.
- سليم مجلخ ، بشيشي وليد ، اثر تقلبات اسعار البترول على اسعار الصرف في الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 07 ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 2016.
- معمر بن عبد الباسط ، بن غانم عبد الهادي ، العلاقة بين تقلبات سعر البترول و النمو الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الجزائرية المالية العامة ، المجلد 09 ، العدد 01 ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2019.
- مومن عبد الكريم ، دراسة العلاقة الديناميكية و السببية بين اسعار البترول و الانفاق العام ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 03 ، العدد 02 ، جامعة العقيد احمد دراية بادرار ، الجزائر ، 2020 .
- نصير احمد ، اختبار العلاقة السببية بين تقلبات اسعار النفط الخام و اسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، المجلد 02 ، العدد 08 ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2018.
- يوب فايزة ، اثر تغيرات اسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ، مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ، العدد 06 ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2020 .
- حمادي نعيمة ، تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر.
- احمد مُحَّد جلال ، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية –دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2006، رسالة ماجيستر غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 28 .
- بن عيني رحيمة ، سياسة سعر الصرف في الجزائر –نمذجة قياسية للدينار الجزائري–، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، تلمسان ،2006.

- جديدن لحسن ، تسيير خطر سعر الصرف حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، تلمسان ، 2004، ص 02.
- جمال خريس ، و اخرون ، النقود و البنوك ، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2002.
- حسن الدغيري ، مديحة ، اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الجيل ، ص15 ، 1998 .
- الدوري ، مُحَّد احمد ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 50 -51 ، 1983
- عادل مختاري ، مُحَّد بن البار ، اثر تغيرات اسعارالنفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2021.
- عبد المجيد قدي ، المذخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 103.
- عرفان الحسيني ، التمويل الدولي ، مجدلاوي،عمان ، 1999، ص 147.
- محمود يونس ، اساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ص169 .
- مخلفي امينة ، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2014 .
- مدحت صادق ، النقود الدولية و عملية الصرف الاجنبي ، الطبعة الاولى ، دار الغريب ، القاهرة ، 1997.
- مذكرة قرونفة وليد ، الشركات النفطية و اثرها على السوق البترولية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، ص37 ، 2011.
- مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، 1985.
- هيل عجمي ، رمزي ياسين ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان- الاردن ، الطبعة الاولى ، 2009.
- وحيد خير الدين ، اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة في قطاع المحروقات ، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مُحَّد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2013 .

الملاحق

Année	OIL	DP	TCH	INF
1980	35.5	44.016	15.79	9.52
1981	34	57.654	15.39	14.65
1982	32.38	72.443	16.3	6.54
1983	29.04	85.632	13.1	5.97
1984	28.2	91.598	8.7	8.11
1985	27.01	99.841	9.7	10.48
1986	16	125.441	15.55	12.37
1987	17.73	111.323	21.4	7.44
1988	14.24	119.7	19.95	5.91
1989	17.31	124.5	18.1	9.3
1990	22.26	136.5	19.7	16.65
1991	18.62	212.1	21.1	25.89
1992	18.44	420.131	23.8	31.67
1993	16.33	476.624	23.15	20.54
1994	15.53	566.329	24.36	29.05
1995	16.86	759.617	28.1	29.78
1996	20.29	724.607	27.99	18.68
1997	18.86	914.1	26.41	5.73
1998	12.28	976.721	28.02	4.95
1999	17.44	107.88	30	2.65
2000	27.6	1160.4	24.29	0.34
2001	23.32	1519.3	27.3	4.23
2002	24.36	1540.9	25.66	1.42
2003	28.1	1786.8	23.71	4.27
2004	36.05	1891.8	17.65	3.96
2005	50.5	2052	15.3	1.38

2006	61	2452.7	12.51	2.31
2007	69.04	3108.5	13.79	3.68
2008	94.1	4111	11.33	4.86
2009	60.68	4224.8	10.2	5.74
2010	77.38	4466.94	10	3.91
2011	107.64	5853	9.97	4.52
2012	109.45	6804	11	8.89
2013	105.87	7879.8	9.82	3.25
2014	96.29	7999	9.83	2.92
2015	49.49	8858.1	11.2	4.78
2016	40.68	8212	10.5	6.4
2017	51.51	7985	11.7	5.59
2018	69.52	7125.6	11.7	4.27
2019	62.68	6800	11.4	1.95

الملحق رقم 01: السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة .

الملحق 02 : اختبارات استقرارية المتغيرات في المستوى باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.318224	0.6115
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.033178	0.7318
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.794522	0.3776
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.187252	0.9683
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 03 : اختبارات استقرارية المتغيرات عند الفروق الأولى باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.490956	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.096338	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.668112	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.451550	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 04: اختبارات استقرارية المتغيرات عند المستوى باستخدام اختبار PP

Dependent Variable: DINF
Method: Least Squares
Date: 06/29/21 Time: 01:20
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.141760	0.773011	-0.183386	0.8555
DOIL	-0.042098	0.059762	-0.704425	0.4857
ECM(-1)	-0.202046	0.105010	-1.924064	0.0623

R-squared	0.097129	Mean dependent var	-0.194103
Adjusted R-squared	0.046970	S.D. dependent var	4.936570
S.E. of regression	4.819241	Akaike info criterion	6.056913
Sum squared resid	836.1031	Schwarz criterion	6.184880
Log likelihood	-115.1098	Hannan-Quinn criter.	6.102827
F-statistic	1.936408	Durbin-Watson stat	1.632440
Prob(F-statistic)	0.158950		

Dependent Variable: DDP
Method: Least Squares
Date: 06/29/21 Time: 01:26
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	160.9044	67.41243	2.386865	0.0224
DOIL	4.943218	5.155259	0.958869	0.3440
ECM(-1)	-0.132576	0.036550	-3.627302	0.0009

R-squared	0.276085	Mean dependent var	173.2304
Adjusted R-squared	0.235867	S.D. dependent var	480.5464
S.E. of regression	420.0682	Akaike info criterion	14.99251
Sum squared resid	6352461.	Schwarz criterion	15.12048
Log likelihood	-289.3540	Hannan-Quinn criter.	15.03843
F-statistic	6.864785	Durbin-Watson stat	1.580845
Prob(F-statistic)	0.002981		

Dependent Variable: DTCH
Method: Least Squares
Date: 06/29/21 Time: 01:30
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.068999	0.393927	-0.175156	0.8619
DOIL	-0.045634	0.030160	-1.513046	0.1390
ECM(-1)	-0.175928	0.083688	-2.102193	0.0426

R-squared	0.149342	Mean dependent var	-0.112564
Adjusted R-squared	0.102083	S.D. dependent var	2.592061
S.E. of regression	2.456198	Akaike info criterion	4.708910
Sum squared resid	217.1847	Schwarz criterion	4.836876
Log likelihood	-88.82374	Hannan-Quinn criter.	4.754823
F-statistic	3.160091	Durbin-Watson stat	1.603319
Prob(F-statistic)	0.054399		